المركز اليمني المستقل

للدراسات الاستراتيجية

تقرير

"إنهيار الدولة اليمنية في ظل الصراع الإخواني- الحوثي"

20 فبراير 2025

المقدمة

كانت اليمن دولة إقليمية كبرى بحساب القوة الشاملة كما يراها علماء السياسية، استطاعت أن تعيد تحقيق وحدتها في 22 مايو من العام 1990، وأكدت أنها بوحدتها كانت سند وعزوة لكافة أشقائها. مارست دورها في حماية السلم والأمن الداخلي بمعناه الواسع لمواطنيها، وساهمت في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وعملت على تسوية حدودها مع جيرانها بطرق سلمية حتى اصبحت مثالاً يحتذى به.

استطاعت اليمن أن تبني جيش وطني قوى، ضامن وحارس لمصالح ومكتسبات الشعب اليمني، وسند للأمن القومي العربي، كما اهتمت الدولة اليمنية بالتعليم الأساسي والجامعي؛ فبنت المدارس والجامعات وأهلت المعلمين وارسلت البعثات التعليمية لعدد من جامعات العالم المختلفة، كما اهتمت بالصحة؛ فبنت المستشفيات والمستوصفات في كل بقة من بقاع الجمهورية اليمنية، وركزت على أخذ الأطفال للقاحات ضد الأمراض التي لابد من أخذ اللقاحات لها. كما اهتمت الدولة اليمنية بالرياضة وبالحفاظ على صحة الشباب؛ فبنت الملاعب الرياضية الخاصة بكل الألعاب في كل محافظة، وعززت من لقاءات الشباب وتعارفهم عبر المنافسات الرياضية.

عملت الدولة اليمنية على شق الطرقات داخل المحافظات وبين المحافظات، كما أقامت الجسور وعملت الآنفاق لتسيير حركة المواصلات، أيضاً عملت الدولة اليمنية على بناء المطارات وكان اسطول اليمنية يسافر من اليمن إلى أغلب مطارات دول العالم، أيضاً اهتمت بالموانئ المختلفة وطورتها وعززت من حضورها. كما اهتمت الدولة بالسياحة وبالمعالم الآثرية، كما اهتمت الدولة اليمنية بالزراعة، واكتشفت البترول والغاز واهتمت بالصناعات الصغيرة والمتوسطة. كان هناك توجه حقيقي نحو التنمية المستدامة وقد ظهر ذلك لكل متابع للشأن اليمني.

عملت الدولة اليمنية في عهد الرئيس اليمني حينها علي عبدالله صالح، على اشراك الشعب اليمني فعلياً في ممارسة السلطة من خلال الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية وانتخاب أعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية إلى انتخاب محافظي المحافظات، بهذا فرضت اليمن نفسها كديمقراطية ناشئة، وكان لمسارها الديمقراطي التعددي بعد الوحدة، وتطوير آلياته ومؤسساته محل إشادة وتقدير من الجميع خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

كما اهتمت الدولة اليمنية بالمرأة وتعليمها، وأصبحت المرأة وزيرة وسفيرة، أيضاً لمس كل متابع للشأن اليمني قبل الفوضى الخلاقة التي ضربت عدد من دول المنطقة العربية ومنها اليمن في العام 2011، الاستمرار الجاد في محاربة الفساد بشكليه المالي والإداري، وإحالة المفسدين إلى القضاء، كما حدث مع بعض القضاة، والمتلاعبين بأسعار النفط وتخزينه، إضافة إلى الترشيد في النفقات والصرفيات غير الازمة، ومنها تقليص عدد موظفي السفارات اليمنية الذين يشكلون تضخماً إدارياً وبطالة مُقنعَة. كذلك كان هناك تعاون بين استقلالية القضاء والمجتمع المدني، الهيئة العليا لمكافحة الفساد، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والصحافة الوطنية، إضافة إلى الكثير من التطورات الإيجابية على المستوى الداخلي التي لا يسع المجال لذكرها هنا.

أحزاب اللقاء المشترك وخاصة التجمع اليمني للإصلاح–الذراع اليمني للتنظيم الدولي للإخوان، كانت تنظر إلى الأوضاع في اليمن كمن ينظر إلى لوحة بيضاء وبها بقعة سوداء، ويسلط تركيزه على هذه البقعة، بغية الوصول إلى السلطة؛ فهذه الأحزاب والقوى خسرت المنافسات الانتخابية ولم تستطع تقديم أي برامج من خلالها تنال رضى الشعب اليمني، واتجهت إلى كيل الاتهامات والتشكيك بنزاهة العمليات الانتخابية المختلفة، والعمل خاصة من قبل الإخوان المسلمين–حزب الإصلاح على قلب النظام السائد حينها عبر تحريض خروج العوام للشوارع والتخييم في الساحات، ثم ركبت قيادات هذه الأحزاب خاصة القيادات الإخوانية على مطالب (المحتجين)، وعملت على إدخال مليشيات الحوثي للعاصمة صنعاء وترديد شعارات "حيا بهم حيا بهم" في تجسيد حقيقي لمعنى التقية والانتهازية وتقاطع المصالح، مستغلة الأجواء الديمقراطية التي كان يوفرها نظام الرئيس "علي عبدالله صالح".

استمرت الأوضاع في التفاقم وتجدد الصراع الحوثي– الإخواني، في ساحات الاعتصام للسيطرة على المنصات، هذا الصراع الذي كان سائداً أثناء الحروب الستة، والذي اشعله العناصر الإخوانية في المندسة في الجيش اليمني، بغية إضعاف اليمن والسيطرة على السلطة فيها. ظهرت هذه العناصر المندسة بشكل واضح وجلي اثناء الانشقاق الذي قام به اللواء الإخواني المتمرد "علي محسن الأحمر" عن الجيش وانضمامه لساحات الفوضى.

يسلط هذا التقرير على استمرار الصراع الإخواني –الحوثي على السلطة والثروة بعد أن سلم الرئيس "علي عبدالله صالح" السلطة في 27 فبراير 2012 عبر اخر عملية ديمقراطية في اليمن، ودور هذا الصراع في انهيار الدولة اليمنية إلى الآن.

الهيكل التنظيمي للتقرير

تم تقسيم التقرير إلى تمهيد ومحاور تضم عدد من الأقسام الفرعية لها، ثم التقييم، يليه الخاتمة ثم قائمة المراجع وأخيراً الفهرس. وقد تم تقسيم **التمهيد** إلى قسمين، القسم الأول: علاقة الإخوان المسلمين بولاية الفقيه في إيران (تأثير متبادل) أما القسم الثاني: فتم التطرق فيه إلى جماعة الإخوان المسلمين كأداة وظيفية وجدت لخدمة مصالح كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة **للمحور الأول** في هذا التقرير فقد تم التطرق فيه إلى بدايات نشاط كلاً من جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الحوثي في اليمن.

وفي **المحور الثاني** تم الحديث عن أنموذجات للمنجزات التي تحققت خلال 33 عام من حكم الرئيس "علي عبدالله صالح" لليمن، وقد تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: تم الحديث فيه عن الديمقراطية التعددية في اليمن، وفي القسم الثاني: تم التطرق إلى أنموذجات لنجاح السياسة الخارجية اليمنية من تسوية الحدود اليمنية مع دول الجوار، إلى العلاقات مع دول القرن الإفريقي، وكذا الموقف الثابت من القضية الفلسطينية، أما القسم الثالث: فقد تناول الحفاظ على سيادة اليمن واستقرار قرارها السياسي.

أما في **المحور الثالث** لهذا التقرير؛ فقد تم التطرق إلى الفوضى الخلاقة أو ما يسمى بـ(الربيع العربي)، وقد تم تقسيم هذا المحور إلى قسمين، القسم الأول: تناول الدور الأمريكي في توظيف الإخوان المسلمين في اليمن، أما القسم الثاني: فتطرق إلى تحليل تعامل النظام اليمني حينها والذي كان يمثله المؤتمر الشعبي العام مع عناصر وقوى الفوضى في الساحات آبان ما سمي بـ(الربيع العربي)، وذلك وفق نظرية المباريات.

أما بالنسبة **للمحور الرابع**، فقد حمل عنوان نتائج الفوضى الخلاقة في اليمن، وتم تقسيم هذا المحور إلى ثمانية أقسام، تحدث القسم الأول: عن تدمير وتفكيك الجيش اليمني وإحلال المليشيات عوضاً عنه، وفي القسم الثاني: تم التطرق إلى التمدد الحوثي والإنقلاب على الدولة ثم مجيء التحالف ونشوب الحرب، أما القسم الثالث: فتحدث عن الاتجاه نحو الأقلمة وفق مؤتمر الحوار (الوطني) وفي القسم الرابع: تم تناول فرض حدود الأقلمة في اليمن بالحرب واثارة النعرات المناطقية والمذهبية، أما في القسم الخامس: فتحدث عن الانهيار الاقتصادي وانتشار الفقر وانهيار العملة في اليمن واستشراء الفساد لدى مناطق سيطرة جماعة الحوثي ومناطق سيطرة الشرعية، وفي القسم السادس: تم التطرق إلى تفاقم التضخم، أما القسم السابع: فقد تحدث عن إنهيار التعليم وفي القسم الثامن: تم الحديث عن الانهيار الصحي.

في **المحور الخامس**، تم تسليط الضوء على الصراع والتناقض في المواقف والانتهازية(التقية) في التعاون بين الطرفين الرئيسيين لإنهيار الدولة في اليمن، التجمع اليمني للإصلاح– إخوان اليمن وجماعة الحوثي، وقد تم تقسيم هذا المحور إلى أربعة أقسام، القسم الأول: تحدث عن قطر ودورها في توجيه التجمع اليمني للإصلاح– إخوان اليمن وجماعة الحوثي، أما في القسم الثاني: فقد تناول التخادم الإخواني الحوثي خوفاً من رجوع قيام الدولة اليمنية، وفي القسم الثالث: تم التطرق إلى رفض السلام كمصلحة للطرفين الحوثي والإخواني، أما القسم الرابع: فقد سلط الضوء على علاقة جماعة الحوثي بتفريخات جماعة الإخوان المسلمين كقاعدة شبه الجزيرة العربية وبشباب المجاهدين الصوماليين التابع لتنظيم القاعدة الدولي وأيضاً بالجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة العربية.

ولقد تطرق **المحور السادس** إلى ضعف الشرعية اليمنية ومصادرة قرارها، أما **المحور السابع**؛ فقد تناول السلام الملغم، وفي **المحور الثامن**، تم التطرق إلى جماعة الحوثي كسلعة رابحة لشركات السلاح الأمريكية والغربية، أما **المحور التاسع**؛ فقد تم التطرق فيه إلى دور المؤتمر الشعبي العام في إستعادة الدولة اليمنية، ثم يأتي **التقييم**؛ **فالتوصيات**، يليها **الخاتمة** ومن ثم **قائمة المراجع** وأخيراً **الفهرس**.

تمـهيد

القسم الأول: علاقة الإخوان المسلمين بولاية الفقيه في إيران (تأثير متبادل)

بالرغم من الاختلاف التاريخي القائم على طبيعة مصطلح "الخلافة الإسلامية" أو "الإمامة" بين الجانبين، السني والشيعي، إلا أن الدافع السياسي والبراجماتي (التقية) يقرب بين الجماعتين في هذه الفكرة، حتى وإن اختلفت الأدوات المستخدمة في تحقيقها. الإخوان يعتقدون أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها، والاهتمام بشأنها، والخليفة مناط كثير من الأحكام في دين الله". وعلى نهج جماعة الإخوان نشأت العديد من حركات الإسلام السياسي في كل الدول الإسلامية خاصة في إيران خلال خمسينات القرن الماضي، وتبناها وانتمى إليها رجل الدين الشيعي حينها "مجتبى ميرلوحي"، المعروف باسم "نواب صفوي"، مؤسس منظمة "فدائيان إسلام" الأصولية الإيرانية، المشابهة في النهج والتنظيم لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما أكد الترابط والتداخل المبكر بين تياري الإسلام السياسي في مصر وإيران، منذ أن بدأ مع زيارة الإمام الخميني لمصر ولقائه بمؤسس جماعة الإخوان حسن البنا عام 1939.[1]

حقيقتاً، لقد تأثر الإسلام السياسي في إيران بحسن البنا وسيد قطب والمودودي وغيرهم كما انعكست الثورة الإيرانية على نهج ومسارات جماعات الإسلام السياسي السنية في المنطقة، ويمتلك الطرفان تقريباً المواقف والتصورات السياسية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وكلاهما يلتقي في محورية البُعد الديني والخطابي والموقف من الدولة الحديثة، ونلاحظ هنا ثلاث سمات أساسية مشتركة، تشكل إطار العمل والنشاط العام لكل من إيران والإخوان المسلمين بشكل خاص، تمثل الدعوة إلى الوحدة الإسلامية أهمها، إلى جانب النظرة التوسعية التي تتجاوز الأوطان والحدود الجغرافية، و"**إقامة الخلافة الإسلامية واستعادتها**" باعتباره الهدف النهائي والغاية من العمل السياسي، وبناء على هذه المشتركات تشكل الدافع والحافز لدى الطرفين لتقريب العلاقات والتعاون وحتى التأثير في فكر وسلوك كل طرف للآخر.[2]

كما أن الإخوان المسلمين كان لديهم تواصل مع رجال الدين الإيرانيين، الذين أصبحوا فيما بعد فاعلين في (الثورة الإسلامية)، فقد شكلت علاقات حسن البنا مع القادة الدينيين الإيرانيين، بذرة "الثوار" و(الثورة الإسلامية)

([1]) د. هاني نسيره، إيران والإخوان المسلمين: المشتركات الأيديولوجية والعلاقات التاريخية، STRATEGIECS، بتاريخ 06 يناير 2022 https://strategiecs.com/ar/analyses

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

لاحقاً، من أمثال نواب صفوي، والذي تمت دعوته إلى المؤتمر الإسلامي لتحرير القدس عام 1953، من قِبل سيد قطب، علاوة على دعوة لاحقة من جماعة الإخوان المسلمين لصفوي لزيارة مصر، ويُنقل قوله خلال لقائه مصطفى السباعي مراقب الجماعة في سوريا: "**مَن أراد أن يكون جعفريًّا حقيقيًّا فلينضم إلى صفوف الإخوان المسلمين**"، **ويُشار إلى أن المرشد الأعلى الإيراني الحالي، علي خامنئي، قد دخل إلى السياسة عبر صفوي، وهو – أي خامنئي– أحد المعجبين بسيد قطب، حيث ترجم كتابين من كتب سيد قطب؛ وهما: "هذا الدين" و"معالم في الطريق"**[1].

أيضاً مفاهيم الحركة الإسلامية الإيرانية وثورتها أثرت على جماعة الإخوان المسلمين، فإلى جانب صفوي تعاون نشطاء آخرون مع جماعة الإخوان المسلمين، وكان لهم دوراً بارزاً في تمكين الحركة الإسلامية الإيرانية من الوصول إلى السلطة، ومن بين هؤلاء إبراهيم يزدي أين كان ممثلًا لزعيم الثورة، وأول مرشد للجمهورية الإسلامية الخميني، وأصبح وزيراً للخارجية في أول حكومة بعد الثورة عام 1979، وظلت العلاقة ما بين الإخوان المسلمين وإسلاميو إيران مستمرة بعد نجاح الثورة، فقد تأسس "حزب الإصلاح" التابع للإخوان المسلمين في طهران ورأسه حينها "عبد الرحمن بيراني". في الواقع تركت الثورة الإسلامية في إيران أثراً في جماعات الإسلام السياسي لاسيما الإخوان المسلمين، حيث يذكر الدكتور "منوشهر محمدي"، المسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية في كتابه: تداعيات الثورة الإسلامية في العالم الإسلامي؛ "**لقد استطاعت الثورة الإسلامية أن تترك تأثيرها في حركة الإخوان المسلمين بدرجة ما، بحيث إن الأمانة العامة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في مصر، بادرت إلى الاتصال بمسؤولي الثورة الإسلامية الإيرانية بمجرد انتصارها، هنأت إيران بانتصار الثورة**"، مضيفاً أن "جماعة الإخوان المسلمين؛ قامت في سنة 1979؛ بنشر كتاب يحمل عنوان: البديل الإسلامي، معتبرة أن أسلوب الخميني والجمهورية الإسلامية؛ يمثل طريق الحل الإسلامي للخلاص من الأنظمة العميلة[2]

وقد نشرت مجلة الدعوة المصرية –المنبر الرئيسي للإخوان في مصر حينها– تصريحاً لـ"أبي الأعلى المودودي" رداً على سؤال وُجه له حول الموقف من الثورة الإيرانية قائلاً: "**ثورة الخميني ثورة إسلامية، والقائمون عليها هم جماعة إسلامية، وشباب تلقوا التربية في الحركات الإسلامية، وعلى جميع المسلمين**

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

عامة والحركات الإسلامية خاصة أن تؤيد هذه الثورة، وتتعاون معها في جميع المجالات"، وبمجرد أن وصلت جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في مصر عام 2011، سارعت إلى إجراء اتصالات مع إيران[1].

كما أن الزنداني الذي كان أحد أبرز قيادات التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن ورئيس مجلس الشورى في حزب التجمع اليمني للإصلاح، قد نادى بدفع الخُمس في إحدى فتاواه لـ(آل البيت) على طريقة الشيعة، وهو ما آثار غضبًا واسعًا في الأوساط اليمنية عمومًا تجاه هكذا فتاوى تعتبر من وجهة نظرهم عنصرية- طائفية، كما أن الزنداني من جملة القيادات الإخوانية التي باركت ثورة الخميني وبايعتْهُ، وقد ذكر "نعمان الوتر" مؤلف كتاب "**الخطوط العريضة لجماعة الإخوان المسلمين وخلافتهم المرتقبة**" أن عبدالمجيد الزنداني صرح أنَّ في عنقه بيعة للخميني[2].

في الحقيقة، لقد تأثرت العلاقة بين طرفي الإسلام السياسي-السني والشيعي- بصعود حركات السلفية الجهادية، ومواقفها المتطرفة تجاه الآخر، وقد انعكس ذلك على بؤر الصراعات والتنافسات حول السلطة والموارد، وبرزت بشكل أكثر تحديداً بعد حرب العراق عام 2003 ثم الأزمة السورية عام 2011[3]، وما بعد سقوط نظام الأسد.

القسم الثاني: الإخوان المسلمين جماعة وظيفية وجدت لخدمة مصالح كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

وجد الإخوان في بريطانيا ضالتهم المنشودة لتكون نموذجاً لاختراق المجتمعات الأوروبية، وكان تقبل بريطانيا لهم منذ نشأتهم في مصر، وهروبهم إليها في الخمسينيات من القرن الماضي، وبغض النظر عن دوافع بريطانيا لتقبل الإخوان -سواء للاقتناع بالجماعة كما يُدعى أو لتوظيفهم سياسياً- فإنهم وجدوا المجال متسعاً للوجود والانتشار والتأثير في المجتمع البريطاني للانطلاق منه إلى أوروبا بأسرها وتعزيز قوتهم في المجتمع العربي.

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([2]) ينظر في هذا: محمد بن فيصل، عبدالمجيد الزنداني.. ماذا أرسل للحوثي قبل وفاته وكيف أحدث تناقضًا لتنظيم القاعدة، **أخبار الآن**، بتاريخ 30.04.2024 https://www.akhbaralaan.net/news/special-reports/2024/04/30 كذلك ينظر: الكشف عن بيعة للخميني في عنق الزنداني، **اليوم السابع**، بتاريخ 22.04.2024 https://alyoumal7.com/news5151.html

([3]) د. هاني نسيره، مرجع سابق ذكره.

في عام 2008 أعلن عمدة لندن "كين لفنجستون" في مؤتمر صحفي أن "**جماعة الإخوان كبرى الحركات الإسلامية تربطنا بها علاقة جيدة، وكانت تتلقى تمويلًا ماديًا من الخارجية البريطانية منذ نشأتها**"، ولم يكن هذا التصريح مفاجئاً أو صادماً لأي باحث أو متابع لجماعة الإخوان منذ نشأتها؛ ففي كتاب "لعبة الشيطان" الصادر عام 2010 حلل المؤلف "روبرت دريفوس" علاقة جماعة الإخوان ببريطانيا، حيث يقول "**إن الحركة تأسست على يد حسن البنا بمنحة من شركة السويس البريطانية، كما تمتعت الجماعة خلال ربع قرن من تأسيسها بالدعم من رجال المخابرات والدبلوماسيين البريطانيين**".

تتعدد الكتابات التي توضح قوة الوجود الإخواني في بريطانيا، ويشير الواقع أيضاً إلى هذه القوة، ويمكن الاستدلال على ذلك أنه في عام 2015 رفض مجلس العموم البريطاني لمشروع قانون يعترف بجماعة الإخوان كجماعة إرهابية، وما زال هذا الموقف الرافض سائدًا إلى الآن، رغم أن الحكومة البريطانية وبعض النخب السياسية والثقافية تستوعب وتدرك الخطر الكامن الذي تمثله الجماعة على المجتمع البريطاني والمجتمع الأوروبي بصورة أوسع[1]. وعن تاريخ العلاقة بين الإخوان وبريطانيا يؤكد هشام النجار الباحث فى شئون التيارات الإسلامية أن "**العلاقة والارتباط تاريخى وموثق فى كثير من المراجع العربية والأجنبية لكبار المؤرخين الذين تحدثوا عن نشأة الجماعة وتمويلها من الإنجليز وتوظيفها سياسياً لخدمة مصالح بريطانيا والغرب لمواجهة المحور الشرقى والشيوعية والاتحاد السوفيتى ومواجهة النظام الناصرى التحررى ذو التوجه العروبى وصاحب مشروع الوحدة العربية الذى سعت بريطانيا لتقويضه ونجحت فى ذلك بتوظيف طموحات الاسلام السياسى فى الحكم**"[2].

يقول طارق البشبيشى القيادى السابق بجماعة الإخوان:[3]

> "**العلاقة بين الإخوان وبريطانيا ليست وليدة اليوم، بل هى علاقة ممتدة بدأت منذ اليوم الأول الذى أسس فيه حسن البنا التنظيم الإخوانى فى عشرينيات القرن العشرين**" ويضيف "**البشيشى "نشأة التنظيم بدأت فى الاسماعيلية حيث تواجد الشركة البريطانية**

([1]) للمزيد ينظر: أ. د دلال محمود، شبكات الإخوان في بريطانيا: تطويق المجتمع واختراقه، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، بتاريخ 26.04.2021 https://ecss.com.eg/14576/

([2]) ينظر في هذا: للمزيد ينظر: كامل كامل وأحمد عرفة، العلاقة الحرام بين بريطانيا والإخوان.. بدأت منذ نشأة الجماعة بدعم الدولة الإنجليزية لحسن البنا بأموال طائلة لإفساد القومية العربية.. وتوطدت بإصدار لندن قانونا يمنح اللجوء السياسى للتنظيم رغم العنف، اليوم السابع، بتاريخ 26.09.2016 https://www.youm7.com/story/2016/9/26

([3]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

أحد ملاك قناة السويس وكانت الاسماعيلية وقتها تخضع للنفوذ الاستعمارى البريطانى، وحسن البنا نفسه اعترف بتلقيه مبلغ 500 جنيه مصرى كدعم لنشاط التنظيم فى بدايته وهذا مبلغ ضخم فى ذلك العصر... بعد ثورة 1919 نمى شعور المصريين الوطنى وسلكوا طريق الاستقلال الوطنى ورفض التبعية للاستعمار والتف المصريون حول سعد زغلول وجعلوا منه زعيماً وطنيا ثم التفوا من بعده حول حزب الوفد ورأوا فيه منقذاً لهم من الاستعمار البريطانى، وبدأ فى مصر عصر جديد وبدأ معه تآمر بريطانى جديد على ثورة 19 ونتائجها، ومن المعروف أن البريطانيين يتميزوا بالدهاء والخبث الشديد، فهم لا يستطيعون مواجهة شعور الاستقلال الوطنى الذى يسرى فى دماء المصريين فبدؤوا باللعب بورقة الدين لتفرقة هذا التلاحم الشعبى، فهؤلاء اللئام ضربوا نتائج هذه الثورة العظيمة بسلاح المزايدات الدينية فى مقتل، وبدأ الاخوان كالسوس ينخرون فى جسد مصر، ورفعوا شعارات دينية وليست وطنية فإذا هتف المصريون لبلدهم أنتى غايتى والمراد.. هتف الإخوان الله غايتنا..علاقة بريطانيا بالإخوان يستفيد منها الاثنان، فبريطانيا تستفيد من توظيف التنظيم الإخوانى فى تشتت المجتمع المصرى بل والعربى برمته وعدم التفافهم حول مشروع قومي وطني واحد يحقق لهم التنمية والريادة، كما يستفيد الإخوان من هذه الرعاية فى الضغط على الأنظمة حتى لا يتم القضاء عليهم، والمصلحة مشتركة لكل منهما هدفه فى بقاء هذه العلاقة طوال هذه الفترة التاريخية الممتدة.. لن تستغنى بريطانيا أبداً عن الإخوان فهم تنظيم وظيفى تم تأسيسه لخدمة المصالح الغربية فى المنطقة وورقة مهمة فى يدها تلاعب بها جميع الأنظمة التى تريد إخضاعها لهيمنتها".

نفس السياق يذهب إليه المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات حيث يقول أن أجهزة الاستخبارات البريطانية تستغل جماعة الإخوان كأداة ضغط على بعض الدول في الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها[1].

في السياق نفسه يقول مجاهد الصميدعي وهو باحث متخصص في دراسات الإرهاب " **تعود جذور ارتباط الإخوان بالبريطانيين إلى عقود الهيمنة البريطانية والفرنسية على منطقة الشرق الأوسط، وكيفية استغلال الإثنيات العرقية والأيديولوجيات المناوئة في تنفيذ مصالح وأجندات غربية في بلدانهم..ويضيف كان الإخوان**

(1) للمزيد ينظر: **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات**، ملف الإسلام السياسي في أوروبا: معايير الحظر وسبل المواجهة، 21.08.2021 https://www.europarabct.com

في الستينيات والسبعينيات سبباً رئيسياً للاضطرابات في مصر ووظفتهم بريطانيا لمواجهة المد الاشتراكي والشيوعي في مصر، في محاولة لتقويض علاقة مصر بالإتحاد السوفيتي."[1]

بالتالي، المملكة المتحدة ارتبطت بنشأة تنظيم الإخوان المسلمين في مصر مُنذُ العام 1928، واستمر وجود رابطة ما بين جماعة الإخوان والمملكة المتحدة عامة وجهاز الاستخبارات البريطاني على وجه الخصوص، وفي المرحلة الراهنة تعتبر لندن مقراً هاماً للتنظيم الإخواني، ومركزاً أساسياً في تحركاته[2].

لا يختلف الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1953 التقى "سعيد رمضان" بالرئيس الأمريكي "دوايت أيزنهاور" بالبيت البيض على هامش منتدى عن الثقافة الإسلامية، اقيم في قاعة ناسو التابعة لجامعة برينستون، وكان هذا المنتدى من تنظيم الحكومة الأمريكية، وكانت إدارة المعلومات الدولية التابعة للخارجية الأمريكية والتي كانت ملحقة بوكالة المخابرات المركزية منذ عام 1952 من بين الممولين للمؤتمر، وقد أشارت في وثيقة رسمية سرية لها عن أن المؤتمر يهدف إلى جمع شخصيات لها نفوذ كبير في تشكيل الرأي العام الإسلامي في عدة مجالات لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبالتالي يتضح من هنا العلاقة بين دعوة "سعيد رمضان" ورغبة واشنطن في مواجهة أنشطة السوفيت وعبدالناصر من خلال التيار الإسلامي وفي مقدمته جماعة الإخوان المسلمين[3].

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في 15 سبتمبر 1985 عن قرار الإدارة الأمريكية اعتزامها دعم الجماعات الدينية –اتساقاً مع سياستها في أفغانستان خلال تلك المرحلة– من خلال الجمعيات وذلك عن طريق سفاراتها في البلدان الإسلامية، وبدأ نشاط الإخوان يتزايد في المؤسسات الأمريكية، حيث تم تعيين "عبدالرحمن العمودي" مستشاراً للرئيس "بيل كلينتون"[4].

([1]) للمزيد ينظر: مجاهد الصميدعي، التنظيم في المملكة المتحدة..حالة خاصة، جماعة الإخوان2 اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 2021، من ص18 إلى ص21.

([2]) الافتتاحية، التنظيم في المملكة المتحدة..حالة خاصة، جماعة الإخوان2 اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 2021، ص06، ص07.

([3]) صلاح وهبه، شبكات الإخوان في الولايات المتحدة: مؤسسية التأثير، جماعة الإخوان2 اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 2021، ص37.

([4]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص38.

المحور الأول: بداية عمل جماعة الإخوان ونشاط الحوثيين في اليمن

التيار الجمهوري اليمني كان يُعرف بكونه عدواً للإمامة الكهنوتية، وشبيهاً بالتيار الجمهوري الناصري في مصر أو البعثي في سوريا والعراق؛ إذ كان التيار الجمهوري اليمني مصنفاً كتيار تقدمي ضد نظام ملكي رجعي يستمد شرعيته من اسلام منغلق(*)، وكان الإخوان المسلمون في العالم العربي يقفون في منطقة وسطى بين التيار الجمهوري التقدمي وبين الأنظمة العربية الموصوفة بـ"الرجعية" حينها والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى على أنقاض الخلافة العثمانية ومن بينها النظام الإمامي في اليمن(1).

بأمر من قيادتهم في مصر، عمل الإخوان المسلمون في صنعاء من أجل قلب نظام الحكم الإمامي والسيطرة على الحكم، واستخدموا من أجل ذلك نهج التقية في سلوكهم، من خلال التظاهر بالحرص على الإمام ومحبته ونصحه،(**) إلى أن استطاع حسن البنا، مرشد الإخوان في مصر، اخترق نظام الإمام يحيى حميد الدين،

(*) للمزيد حول هذا ينظر: المحاضرة التي ألقاها في مقر المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة، فؤاد راشد، رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي، عضو التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية، بتاريخ 28 يناير 2025، تحت عنوان: "**الحوثيون والحركات الإسلامية والتأثير على اليمن**"، الجزء الأول. https://www.youtube.com/watch?v=0K8zpxcoSLA

(1) للمزيد ينظر: فيصل جلول، **حين خرج الماء من صخر الصوان: علي عبدالله صالح 1942-2012**، بيروت: منشورات زمكان، ط1، 2023، ص111.

(**) علي سبيل المثال اهتم الإخوان بالصدام الذي وقع بين الإمامين الإمام يحيي بن حميد إمام اليمن والملك عبد العزيز آل سعود فعمل حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر والمرشد العام الأول لها، على تهدأت الجو بينهما وكتب تحت عنوان (إلى الإمامين العربيين) يقول فيه: بين الملك ابن آل سعود وبين الإمام يحيى بن حميد الدين خلاف تتراءى أنباؤه الفينة بعد الفينة على صفحات الجرائد، ولسنا نعلم أنباء تهتز لها قلوب العالم الإسلامى إشفاقًا وفَرَقًا أعظم مما تهتز لهذه الأنباء. إنا نمسك بالجريدة فأول ما تبحث عنه العين ماذا في جزيرة العرب، أو بين الملكين العربيين، أو الخلاف بين نجد واليمن، أو نحو ذلك من العناوين، فإذا وجدنا تحت العنوان ما يبشر بانفراج الأزمة وانتهاء أمد الخلاف تنفسنا الصعداء وحمدنا الله تعالى، ودعوناه كثيراً أن يديم الوحدة والولاء بين زعماء المسلمين حتى يقضى الله أمرًا كان مفعولاً، وإذا رأينا غير ذلك خفقت القلوب واحتبست الأنفاس وتصعدت الدعوات حارة إلى الله تبارك وتعالى أن يدفع عن الإسلام والعرب بلاء التفرق والخلاف. ليس ذلك لصلة خاصة بيننا وبين الإمامين العظيمين، وليس ذلك لأننا نرجو مغنمًا شخصيًا من وراء الوحدة، أو نخشى مغرمًا شخصيًا كذلك من وراء الفرقة، ولكن ذلك لإحساسنا بالخطر العظيم الذي تستهدف له الجزيرة قلب الإسلام وقبلة المسلمين، إذا استحكم الخلاف بين إمام الجنوب وبين إمام الشمال. للمزيد ينظر: الإخوان المسلمون في اليمن، الموسوعة الحرة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/ المفارقة المدهشة فى تتبع مسار الإخوان مع اليمن أن علاقة حسن البنا لم تقف عند المعارضة اليمنية فقط، ولم تقتصر على وضع لبنة أفكاره فى تنظيم سرى يمنى كان فيه الزبيرى والنعمان، وإنما كانت هناك علاقة وطيدة تربطه بالإمام يحيى وولى عهده سيف الإسلام أحمد، وأدى ذلك بصحف الإخوان فى مصر إلى نشر أخبار اليمن، وكذلك تبادل المراسلات بين البنا ويحيى، وضمن الدلائل على قوة ومتانة هذه العلاقة ما حدث فى عام 1938، عندما شارك وفد يمنى برئاسة سيف الإسلام عبدالله ابن الإمام يحيى فى المؤتمر البرلمانى العالمى لمناقشة قضية فلسطين، لجأ الوفد إلى البنا لترشيح سكرتير خاص للوفد اليمنى، فاختار البنا لهذه المهمة محمود أبوالسعود صديق البنا وعضو الإخوان، ورافق الوفد إلى=

والتغلغل في دولته إلى الحد الذي استطاع فيه استقطاب أحد أبناء الإمام، وهو سيف الإسلام إبراهيم، وأصبح الإبن معارضاً لأبيه[1].

هنا، من المهم بمكان التوضيح أن جماعة الإخوان المسلمين بدأت عملها بشكل فعال في اليمن بغية السيطرة على الحكم، كان في أربعينيات القرن الماضي، وساهمت[*] في اغتيال الإمام يحيى حميد الدين عام 1948، واشتركت في ثورة 1962، والملاحظ أيضاً أنها في العهد الجمهوري مارست نفس نهج التقية الذي استخدمته في التغلغل في نظام المملكة المتوكلية؛ إذ أنه ومُنذ اللحظة الأولى لثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962 إلى الآن وهي تتوغل في مؤسسات الدولة اليمنية المدنية والعسكرية[**] وتحاول السيطرة على كل مفاصلها أو على جزء منها في أسوء الحالات، وقد تسبب سلوكها هذا إلى جانب سلوك الحوثيين، الذين يطمحون أيضاً إلى حكم اليمن ويعتبرون امتداد للحكم الكهنوتي للأئمة، إلى انهيار الدولة اليمنية.

=لندن وباريس. وبلغت ذروة تحرك حسن البنا، بإرساله الفضيل الورتلانى إلى اليمن، والورتلانى جزائرى الجنسية أنضم إلى الإخوان، وحدد البنا مهمته فى اليمن فى التنسيق بين المعارضة اليمنية فى الداخل والخارج. كانت هناك علاقة تربط بين الإمام البدر حفيد الإمام يحيى وجماعة الإخوان بدأت بلقاء بين البدر، وكان يبلغ وقتئذ 19 عاماً، والبنا والورتلانى، وذلك أثناء زيارة قام بها البدر إلى مصر، زار خلالها المركز العام للجماعة، وتعرف على البنا والورتلانى، وعلى خلفية هذا التعارف، أبلغ الورتلانى الأمير البدر رغبته فى السفر إلى اليمن وتأسيس شركة تجارية، فتوسط البدر لدى جده وأبيه لتحقيق ذلك، وأذن الإمام يحيى له بالدخول ووافق له على تأسيس الشركة اليمانية للتجارة والصناعة والزراعة والنقل، وأصدر مرسوماً حكومياً بتشكيلها والموافقة على قانونها ومنحها امتيازا مؤقتا فى الغاز والسكر لمدة ثلاث سنوات وكانت هذه الشركة ستاراً لنشاط الإخوان المسلمين فى اليمن، وحقق الورتلانى نجاحاً اقتصاديا، وكان لهذا النجاح بالإضافة إلى سمعته كقائد إسلامى وعدو للأوروبيين الفضل فى ترقية وضعه لدى الإمام يحيى، وبسرعة أقام الورتلانى علاقة قوية مع الشباب المعارضين للإمام وبعض الطامحين فى الإمامة مثل آل الوزير، وبسرعة أصبح الورتلانى همزة الوصل بين الداخل اليمني وحسن البنا فى القاهرة. ينظر في هذا: د. حمادة حسني، قصة انقلاب حسن البنا على الإمام يحيى من مركز الجماعة فى القاهرة، **اليوم السابع**، بتاريخ 16 أكتوبر 2008. https://www.youm7.com/story/2008/10/16

([1]) للمزيد حول استقطاب سيف الإسلام إبراهيم، ينظر: نفس المرجع الآنف الذكر.

([*]) للمزيد حول مساهمة الإخوان المسلمين في اغتيال الإمام يحيى حميد الدين، ينظر: سعيد الشحات، ذات يوم 17 فبراير 1948.. «الإخوان» تنفذ اغتيال الإمام يحيى حاكم اليمن فى خطة انقلاب وضعها حسن البنا فى مركز الجماعة بالقاهرة، **اليوم السابع**، بتاريخ 17 فبراير 2019 https://www.youm7.com/story/2019/2/17

([**]) على سبيل المثال الفرقة الأولى مدرع، هي عبارة عن مليشيات إخوانية في المؤسسة العسكرية اليمنية بقيادة الإخواني علي محسن الأحمر، وهي أول من افتعل الحرب مع مليشيات الحوثي وورطت اليمن في الحروب الستة والحرب السابعة اليوم، في إطار صراع إخواني–حوثي على السلطة والثروة في اليمن وهو الأمر الذي أدى إلى بروز أكثر من طرف طامع للسلطة من هذه الأطراف المليشيات الإنفصالية في الجنوب.

ما إن تحققت الوحدة اليمنية، حتى استطاعت حركة الإخوان من إبرام تحالفات مع رموز قبلية، وشخصيات اجتماعية، لتأسيس حزب التجمع اليمني للإصلاح رسمياً في 13 سبتمبر 1990[1]. شارك حزب التجمع اليمني للإصلاح في حكومة ائتلاف ثلاثية مع حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني من مايو 1993 وحتى 07 يوليو 1994، ثم شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع حزب المؤتمر الشعبي العام من يوليو 1994 وحتى ابريل 1997. [2].

كان الإخوان المسلمين في العهد الجمهوري ينتظرون الفرصة المواتية للمشاركة في أعلى سلطة للبلد، وجائتهم هذه الفرصة في عهد الرئيس علي عبدالله صالح، من خلال انتخاب أحد أهم قادتهم وهو الشيخ عبد المجيد الزنداني عضواً في مجلس الرئاسة في الفترة الواقعة بين 1993-1996.[3]

لقد دخل الملعب السياسي اليمني لاعب شبه محظور ممثلاً بالإخوان المسلمين، الذين قاتلوا إلى جانب الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان والذين يحتفظون بحقد كبير على الحزب الاشتراكي اليمني حليف السوفييت، لم تعترض واشنطن ولم يعترض حلفاؤها في الخليج على مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية اليمنية، ولم يعترضوا من بعد على اشراكهم في السلطة.[4]

قبل تفجير برجي التجارة العالمية، كان حزب الإصلاح قد قرر قطع تحالفه مع الرئيس علي عبدالله صالح، وأذاع هذا القرار أمينه العام محمد اليدومي خلال مقابلة مع قناة الجزيرة عام 2000، والانصراف للمعارضة وبالتالي (منافسة) الرئيس اليمني على السلطة، بل حاول الإصلاح الإنقلاب على الشرعية الدستورية في عام 2011 بالعنف والتحريض على الفوضى في موجة ما سمي بـ(الربيع العربي)، ومحاولة اغتيال الرئيس علي عبدالله صالح، بتفجير مسجد النهدين في دار الرئاسة في جمعة رجب[5]. وعلى الرغم من احتلال افغانستان والعراق رداً على تفجير برجي التجارة العالمية، بادرت واشنطن مرة أخرى إلى التحالف مع جماعة الإخوان

([1]) جمال الدين إسماعيل أبوحسين، حزب التجمع اليمني للإصلاح.. وعاصفة الحزم، **مجلة السياسة الدولية**، بتاريخ 17-5-2015 https://www.siyassa.org.eg/News/5298.aspx

([2]) رئاسة الجمهورية،المركز الوطني للمعلومات، معلومات أساسية عن الأحزاب http://www.yemen-nic.info/sectors/politics/detail.php?ID=8437

([3]) فيصل جلول، مرجع سابق ذكره، ص112.

([4]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص114.

([5]) للمزيد ينظر: نفس المرجع الآنف الذكر، ص116.

المسلمين في فترة ما سمي بـ(الربيع العربي)، وساعدتهم في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول العربية ومن بينها اليمن، بل سيتميز اليمن عن غيره بـ(حصول) إحدى قيادات الإخوان وهي توكل كرمان على جائزة نوبل (للسلام)[1].

الحوثيون جماعة وحركة دينية شيعية مقرها محافظة صعدة شمال اليمن، وُلدت هذه الحركة من رحم تحولٍ جذري في "منتدى الشباب المؤمن" الذي أسّسه قادة دينيون زيديون العام 1992 في مدينة صعدة الشمالية، ووفق محمد عزان، أحد الشخصيات المؤسِّسة للمنتدى، تم تشكيل هذه الهيئة بهدف إحياء الفكر الزيدي من خلال تنمية الشباب تربويًا وثقافيًا. لكن، حين انضم حسين الحوثي(*)، إلى هذه المنظمة العام 1999، أقدم على إحداث تغيير جوهري في دورها، وحوّلها إلى منصة لأجندة سياسية سرعان ما تطورت في نهاية المطاف لتصبح حركة عسكرية متمردة/ مليشاوية مُنذ العام 2004 بسبب الحرب التى خاضتها (القوات الحكومية)(**) ضدها[2].

([1]) للمزيد ينظر: نفس المرجع الآنف الذكر، ص117.

(*) قائد حركة الحوثيين في الصراع مع الحكومة اليمنية في صعدة، وبرز كأحد المتأثرين بالمذهب الشيعي الجعفري الإثني عشري الذي تتبناه إيران، ويعتبر المرشد الراحل الخميني مثلاً أعلى، ولد حسين الحوثي في مدينة الرويس بني بحر في محافظة صعدة، رحل حسين بدر الدين الحوثي مع والده بدر الدين إلى إيران ولبنان، حصل على الماجستير في العلوم الشرعية من السودان، أسهم مع شخصيات زيدية بتأسيس حزب الحق في 1990 وفاز في الانتخابات البرلمانية عام 1993م بمقعد في البرلمان اليمني ممثلاً للدائرة (294) في محافظة صعدة من العام (1993-1997) كمرشح لحزب الحق. تلقى حسين الحوثي دعماً اشتراكياً في انتخابات 1993 وكان موقفه كما موقف حزب الحق مؤيداً للاشتراكي خلال الأزمة السياسية التي سبقت حرب صيف 1994. اتهم حسين الحوثي بمساندة الانفصال ومناصرة قوات الحزب الاشتراكي اليمني في حرب حرب صيف 1994 وبعدها ترك حزب الحق ولم يرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية عام 1997 لم يرشح نفسه مرة أخرى، وترشح شقيقه يحيى بدر الدين الحوثي وفاز بالمقعد عن حزب المؤتمر الشعبي العام، أما هو فقد تفرغ لحركة الشباب المؤمن (الحوثيين) وتكوين نواتها ونشر فكرها وتأسيس مدارسه في محافظة صعدة. للمزيد ينظر: أحمد ناجي، اليمن: الهويّات المتعددة لصعود الحوثيّين، **مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط** https://carnegieendowment.org/research/2019/03/yemens-houthis-used-multiple-identities-to-advance?lang=ar&center=middle-east للمزيد ينظر: حسين بدر الدين الحوثي، **ويكيبيديا- الموسوعة الحُرة** https://ar.wikipedia.org/wiki

(**) في الحقيقة الفرقة الأولى مدرع هي مليشيات إخوانية كانت متسترة داخل الجيش اليمني، واتضح بشكل جلي انتمائها الإخواني أثناء الفوضى التي ضربت اليمن في موجة ما سمي بـ(الربيع العربي) عندما تمردت وانشقت بقيادة قائدها الإخواني اللواء علي محسن الأحمر، وكانت الفرقة الأولى مدرع بقيادة علي محسن هي من ورطت اليمن في الحروب الستة مع الحوثيين في إطار سعيها لإضعاف الدولة وبعد ذلك السيطرة على الحكم في اليمن.

([2]) ينظر في هذا: أحمد ناجي، مرجع سابق ذكره. كذلك ينظر: فتحية الدخاخني، «المصري اليوم» تخترق معقل «الحوثيين» في اليمن، **المصري اليوم**، تاريخ النشر 29.02.2012 https://www.almasryalyoum.com/news/details/155601

في غضون العقدين المنصرمين، تحوّل الحوثيون من كونهم مجرد حركة دينيّة مليشاوية محلية في محافظة صعدة الشمالية في اليمن ليصبحوا (سلطة) الأمر الواقع التي تُسيطر على العاصمة صنعاء ومعظم المحافظات الشمالية. هناك عوامل عدة ساعدتهم على الظفر بهكذا وضع، بما في ذلك انهيار مؤسسات الدولة والفرص التي أفرزتها التنافسات المحلية والإقليمية، إلا أن السبب الرئيس يعود في المقام الأول إلى قدرة الحوثيين على استخدام[*] مجموعة من الهويات الدينية والسياسية والاجتماعية، ما ساعدهم على تجنيد المقاتلين، وإنزال الهزيمة بالخصوم، وبناء التحالفات المختلفة، وهذه طريقة برغماتية؛ حيث كان الحوثيون يتبنون، وفق الظروف، هويات معينّة ويفضّلونها على غيرها[1]. أطلقت الحركة على نفسها اسم (أنصار الله)، بينما تعرف إعلامياً بإسم جماعة المتمردين الحوثيين نسبة إلى قائدها السابق حسين بدر الدين الحوثى، وتقدر الإحصاءات أن نسبة التأييد للحوثيين فى صعدة لا تتجاوز 20%.[2]

وبينما يؤكد الحوثيون أن تمردهم هو للدفاع عن مجتمعهم ضد التمييز والاضطهاد اللذان تمارسه الحكومة اليمنية تجاههم، تتهمهم أجهزة الدولة بأنهم مجموعة تريد الإطاحة بنظام الحكم، وإقامة دولة زيدية تقوم على الإمامة، كما كانت سابقاً فى حكم في زمن المملكة المتوكلية قبل ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962، كما تتهمهم بزعزعة استقرار الحكومة تحت مبرر المشاعر المعادية لأمريكا، وأنهم يعملون بدعم من إيران. وتولى قيادة الحركة خلال الحرب الأولى مع (القوات) اليمنية فى 2004 حسين بدر الدين الحوثى، الذى كان نائبا فى البرلمان اليمنى، وقتل فى نفس العام على يد القوات اليمنية، فتولى والده بدر الدين الحوثى قيادة الحركة، ثم تولى القيادة بعده نجله الآخر عبدالملك الحوثى[3]. خاض الحوثيين ستة حروب ضد الدولة والآن يخوضون الحرب السابعة.

([*]) استخدام التقية، وهم لا يختلفون في ذلك عن الإخوان المسلمين– حزب الإصلاح، فالأهم لدى الجماعتين الوصول إلى الهدف، وتعمل مراجعهما الدينية على توفير الفتاوى اللازمة لذلك.

([1]) أحمد ناجي، مرجع سابق ذكره.

([2]) للمزيد ينظر: فتحية الدخاخني، مرجع سابق ذكره. كذلك ينظر: **صحيفة الشرق الأوسط اللندنية**، تاريخ 12 يناير 2017 https://aawsat.com/home/article/829381

([3]) للمزيد ينظر: فتحية الدخاخني، مرجع سابق ذكره.

المحور الثاني: من منجزات حكم 33 عام في اليمن

القسم الأول: الديمقراطية التعددية

لقد كان في تولي الرئيس علي عبدالله صالح، رأس السلطة في شمال اليمن بتاريخ 17.07.1978، إرساءً لقواعد النهج الديمقراطي في البلد، من خلال انتخابه من قبل مجلس الشعب التأسيسي رئيساً للجمهورية العربية اليمنية حينها، بعد أن كانت الاغتيالات والتصفيات الجسدية وحمامات الدم هي الوسيلة الوحيدة للوصول لسدة الحكم.

تولى الرئيس صالح، السلطة في وقت كان الجميع يفر منها ويتحاشاها خوفا من القتل، وبدأ فوراً في تحقيق أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمر 1962، واتخذ في سبيل ذلك عدة سياسات كان أهمها الحوار والتسامح والحزم؛ فالمنجزات التي تحققت في عهده مست كافة المجالات من التعليم إلى الصحة وبناء المستشفيات والمصانع، وبناء جيش وطني قوي قادر حماية حدود البلاد، إلى استخراج الثروات الباطنية وأهمها البترول والغاز، وكذا جذب الاستثمارات الخارجية، ومكانة إقليمية ودولية...إلخ وهي أمور لم تكن لتتحقق لولا الاستقرار على المستويين السياسي والأمني اللذان وفرتهما سياسات الحوار، التسامح، الحزم، الشفافية وتطبيق النظام الديمقراطي التعددي كنظام لدولة الوحدة.[1]

مع وصول الرئيس علي عبد الله صالح، للسلطة حينها، أظهر هيبة وحزم الدولة في مناسبات، وفي مناسبات أكثر أظهر هامش عريض من المرونة والشفافية في تهيئة الظروف لحلول سلمية عبر اتخاذ منهجية الحوار للوصول إلى صيغ مقبولة للاتفاق عليها مع الحركات السياسية المناوئة لحكمه. وقد ظهرت هذه السياسات في الحوار مع قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية في نهاية سبعينيات القرن الماضي، الأمر الذي ساهم في نهاية حروب المناطق الوسطى، وكان الرئيس علي عبدالله صالح، يدرك آنذاك أن الأمن والاستقرار والتنمية وبناء اليمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتظافر الجهود بين كافة أفراد المجتمع والقوى السياسية، وبالتالي، فقد عمل على إنشاء لجنة الحوار الوطني في 21 يونيو 1980 التي تمخض عنها إعلان المؤتمر الشعبي العام في 24

([1]) من كلمة ألقاها الدكتور علي حسن الخولاني، رئيس ائتلاف القوى الديمقراطية للسلام والوئام، في 14 يوليو 2021 بمناسبة تولي الزعيم الشهيد علي عبدالله صالح مقاليد السلطة في اليمن بتاريخ 17 يوليو 1978.

أغسطس من العام 1982 كأول قوة سياسية ضمت في طياتها كل ألوان الطيف السياسي اليمني، التي كانت تعمل تحت الطاولة حينما كانت الحزبية وقتها تعتبر ضرباً من ضروب الخيانة والعمالة[1].

كذلك الوحدة اليمنية، لم تتحقق إلا بالحوار وعبر مراحل ومحطات متعددة إلى أن تم رفع علم الوحدة في العاصمة الاقتصادية عدن على يد الرئيس علي عبدالله صالح، في الثاني والعشرين من مايو 1990، وقد استخدم الزعيم وسائل الحزم والمرونة والتسامح في الحفاظ عليها، أين تصدى بقوة وحزم لمشروع الانفصال، الذي بمجرد أن انتهى في تلك الفترة حتى أطلق العفو العام للعناصر المتورطة في عملية الانفصال، بل وإشراكهم فيما بعد في السلطة.[2]

لقد اقترنت الوحدة اليمنية منذ استعادتها في الثاني والعشرين من مايو 1990 بالديمقراطية التعددية ومؤسساتها المختلفة التشريعية والتنفيذية، وبعد مضي فترة انتقالية امتدت لثلاثة أعوام من 1990 إلى 1993 تحدد عقد الدورات الانتخابية البرلمانية في السابع والعشرين من أبريل، فكانت الدورات الانتخابية المتتالية للبرلمان اليمني في 27 أبريل من الأعوام 1993، 1997 و2003، ثم آتت الانتخابات الرئاسية في سبتمبر من العامين 1999، ،2006 وكذا الانتخابات المحلية في فبراير من العام 2001، وسبتمبر من العام 2006، مما جعل الجمهورية اليمنية محط انتباه العالم ومثار الاهتمام[*] الإقليمي والدولي خصوصاً وقد انتظمت مواعيد

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر.

([*]) على سبيل المثال لا الحصر، نورد هنا فقرات من تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الرئاسية والمحلية التي أجريت في 20 سبتمبر من العام 2006، إذ يقول التقرير: شهدت الانتخابات الرئاسية والمحلية في العشرين من سبتمبر 2006م عملية انتخابية مفتوحة التنافس وهو ما يمثل معلماً في التطور الديمقراطي في اليمن ولقد استفادت الانتخابات من الاشتراك الكامل لجميع الأحزاب السياسية وكان من العلامات البارزة فيها درجة الحرية التي تمتع بها جميع المرشحين في التجمع والتعبير عن وجهات نظرهم، بحيث وللمرة الأولى في التاريخ السياسي اليمني والإقليمي يواجه رئيساً حالياً تحدياً حقيقاً في صناديق الاقتراع، وعلى الرغم من المصاعب الجغرافية واللوجستية والأمنية الموجودة في اليمن إلا أن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أدارت الانتخابات بشكل كفء وتم إقامة الحملات الانتخابية في مختلف أرجاء البلد. اتخذت اللجنة العليا للانتخابات أثناء فترة الدعاية الانتخابية العديد من الإجراءات الهامة التي هدفت إلى دعم الشفافية والإشراك السياسي في عملها وعمل مسؤولي الانتخابات بشكل تعاوني وبدرجة جيدة من الانفتاحية. إن الحقيقة الهامة هي أن إدارة الانتخابات تشكلت من أحزاب متعددة على جميع المستويات وتم تغيير تشكيلة اللجنة العليا للانتخابات بعد اتفاق سياسي نص على إطار معين لضمان مشاركة متعددة من الأحزاب في الانتخابات وهو الأمر الذي عزز من فرص الشفافية في العملية الانتخابية.يلبي الإطار القانوني لهذه الانتخابات بشكل كبير المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية حيث يحتوي القانون على ضمانات لحماية الحريات والحقوق الأساسية المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية وضمان اسقلالية اللجنة العليا للانتخابات. للمزيد ينظر: اليمن– التقرير النهائي: الانتخابات الرئاسية والمحلية 20 سبتمبر 2006م– الاتحاد الأوروبي بعثة الرقابة على الانتخابات. كذلك ينظر: **رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات**، قالوا عن الديمقراطية اليمنية http://yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=10636

إجراء تلك الانتخابات التي احتكمت فيها القوى السياسية إلى إرادة الشعب، تحقيقاً لهدف الديمقراطية، بتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه عبر وسائل كفلها الدستور وحددها القانون.[1]

أيضا في 17 مايو 2008 كانت اليمن أول دولة عربية تطبق نظام انتخاب[*] محافظي المحافظات أو ما يطلق عليه في دول أخرى حكام الولايات، هذه الانتخابات التي بدأت بخطوة انتقالية من خلال انتخاب المحافظين بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية التي انتخبت في سبتمبر من العام 2006، وكان من المفترض أن تجرى انتخابات المحافظين التي تليها بعد أربع سنوات بالأسلوب الحر المباشر.[2] ولكن هذا لم يحصل بسبب تصعيد اللقاء المشترك وتحضيره لما يسمى بالربيع العربي.

استمر خطاب قوى اللقاء المشترك وخاصة التجمع اليمني للإصلاح–الإخوان المسلمين فرع اليمن، في التصعيد من خلال قول هذه القوى– التي خسرت ثقة الناخبين بعد إعلان نتائج كل عملية انتخابية– بتزوير النتائج لصالح من اكتسب ثقة الناخبين وحاز شرعية وجوده، وطالبت بتأجيل الانتخابات البرلمانية بحجة الحوار حول سبل تهيئة مناخ الانتخاب وإصلاح النظام الانتخابي وتعديله من القائمة الفردية إلى القائمة النسبية، تطعيماً لجماهيريتها الهزيلة بمخارج قانونية وسياسية، فأبرمت اتفاق فبراير 2009 الذي قضى بتأجيل الانتخابات لمدة عامين لم يُستغل على النحو الأمثل لتهيئة المناخ السياسي، وعلى الرغم من القبول الرسمي بالتأجيل للمرة الأولى ثم الموافقة على التأجيل للمرة الثانية في العام 2011، لتهيئة مناخ الانتخاب، وبحكم نشوء التجربة

([1]) التجربة الديمقراطية في اليمن .. رؤية تحليلية، صحيفة 14 أكتوبر، بتاريخ 28 أبريل 2011.
https://14october.com/News/7SWPV1Q4-U2572L

([*]) كان رئيس الجمهورية اليمنية حينها على عبدالله صالح، قد أعلن في أكتوبر من العام 2006 عن انتخاب المحافظين ومدراء المديريات وامناء عموم المجالس المحلية من قبل أعضاء السلطة المحلية المنتخبة من الشعب، وأعلن عن تدوير الوظائف العامة بحيث لا يزيد بقاء المسئول في اي مرفق حكومي سوى اربع سنوات فقط. وقال الرئيس صالح سننهي نظام المركزية ونأتي بنظام اللا مركزية المالية والادارية بحيث تكون الصلاحيات جميعها من اختصاص السلطة المحلية وتؤول كل الصلاحيات اليها "موضحا أن المحافظين ومدراء المديريات وامناء عموم المجالس المحلية للمحافظات أو المدريريات سينتخبون مباشرة من السلطة المحلية و من بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبين من الشعب، وقال الرئيس صالح: على الرغم من أن الخطاب السياسي لاحزاب اللقاء المشترك كان خطابا انقلابيا تحت مظلة الديمقراطية ولكن سنتجاوز هذا الأمر ونبدأ صفحة جديدة مع أحزاب اللقاء المشترك وأحزاب المعارضة بصفة عامة حتى أولئك الذين دعوا إلى ثورة شعبية؛ سنفتح معهم صفحة جديدة لأن الوطن ابقى وأغلى من أي فرد أو فئة ايا كان شكلها، نحن بحاجة إلى تظافر كل الجهود الوطنية والسياسية بعد انتهاء الحمى الانتخابية , وإسدال الستار عنها. ينظر في هذا: رئيس الجمهورية يعلن عن انتخاب المحافظين ومدراء المديريات
http://www.yemen-nic.info/news/detail.php?ID=12566

([2]) للمزيد ينظر: اليمن وتجربة انتخاب المحافظين، الخليج، بتاريخ 18 أبريل 2008 https://www.alkhaleej.ae كذلك ينظر: الإدارة المحلية تعلن النتائج النهائية واسماء الفائزين في انتخابات المحافظين، المؤتمر نت بتاريخ 17 مايو 2008
https://www.almotamar.net/57859.htm

الديمقراطية التي لم تنقى من الغوغائية، استمرت هذه القوى السياسية في اتخاذ مواقف تصعيدية، تحريضية– إنقلابية.[1]

القسم الثاني: سياسة خارجية رصينة– نماذج: تسوية قضايا الحدود اليمنية/ إقليم القرن الإفريقي/[2] القضية الفلسطينية

تسعى السياسة الخارجية لأي دولة إلى تحقيق مصالحها الوطنية، السياسية، الاقتصادية، الأمنية ووحدة وسلامة أراضيها. وتتحدد فعالية هذه السياسة بمقومات الدولة الأساسية، جغرافية، بشرية، سياسية، اقتصادية، عسكرية وتكنولوجية. فكلما ازدادت مقومات القوة الشاملة لدى الدولة، ازداد اتجاهها نحو تبني سياسة خارجية نشطة على المستوى الإقليمي أو الدولي، والعكس صحيح.

وبما أن اليمن أحد دول هذا العالم، فلها سياسة خارجية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف مرتبطة بالمصلحة الوطنية العليا لليمن، وخاصة صيانة الأمن الوطني، والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي اليمنية، وبناء القوة الذاتية اقتصادياً، سياسياً وعسكرياً وخلق علامات تعاون مثمرة مع الأشقاء والأصدقاء، بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة والحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر، كان لابد على اليمن أن يغلق ملفات الحدود مع كلاً من سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، ودولة إريتريا، حيث أن مسألة الحدود السياسية لها أهمية قصوى في تحديد كيان الدولة كوحدة سياسية قائمة بحد ذاتها إضافة إلى أهميتها في تحديد علاقتها السياسية والاقتصادية والحضارية مع الدول المجاورة لها.

وحيث أن عدم تسوية ملفات الحدود مع الدول الثلاث الأنفة الذكر كانت ستشكل عثرة في التعاون السياسي، الاقتصادي والأمني.. بينها وبين اليمن، وحاجزاً ضد مسيرة التنمية والتقدم والرخاء في الجمهورية اليمنية، حيث لا تقدم ولا رخاء بدون امن وسلام وتعاون وإلا فإن الحالة ستكون الريبة والتوجس والشك.

([1]) التجربة الديمقراطية في اليمن .. رؤية تحليلية، صحيفة 14 أكتوبر، مرجع سابق ذكره.

([2]) د. علي حسن الخولاني، "**النهج السلمي للرئيس علي عبدالله صالح: قضايا إقليمية–الخليج العربي والقرن الإفريقي**"، الميثاق نت، بتاريخ 09 يوليو 2011. https://www.almethaq.net/news/news-21941.htm

1- تسوية الحدود اليمنية-العمانية

لقد قامت اليمن بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح بإنهاء مشكلة الحدود اليمنية العمانية في أكتوبر من عام 1992 ولقد مثل هذا الحدث أو التسوية سابقة قومية في وقت كانت فيه مشاكل الحدود العربية من أعصى معوقات التعاون العربي المشترك، ولقد أظهرت تلك التوجهات المبكرة للرئيس علي عبد الله صالح نحو تصفية كافة الموروثات المعقدة من عهد التشطير وأظهرت عزما شديداً للنهوض باليمن من كبواته التي أصيب بها عبر التاريخ نحو أفق واسع ورحب من التطورات والتنمية.

مثل هذا الأنموذج حافزاً لكثير من الدول العربية لتغيير وجهة نظرها تجاه مشاكل الحدود، وأعاد إليها الأمل بإمكانية تسوية مثل تلك المشاكل في حالة توفر الإرادة السياسية، وفقاً للمبدأ الشرعي "لا ضرر ولا ضرار" وهو المبدأ الذي تبناه الرئيس علي عبد الله صالح واستطاع من خلاله القضاء على كل مظاهر التحجر والتمترس الفكري والسياسي.

2- تسوية الحدود اليمنية-الإريترية

لقد شكل احتلال إريتريا لجزيرة حنيش الكبرى في 15 ديسمبر 1995 مفاجأة للعالم أجمع بما فيها اليمن التي ما فتأت تقدم الدعم لاستقلال إريتريا عن أثيوبيا مُنذ زمن بعيد، وكان الجميع يتوقع رداً يمنياً حاسماً على ذلك الاحتلال في ظل حسابات موازين القوى التي تحتل اليمن أغلب مساحاتها، ولكن رد اليمن جاء منافياً لتلك التوقعات، وأتسم تعامل الرئيس علي عبد الله صالح، مع هذه القضية بالحكمة والتروي وبعد النظر وظل يؤكد عزم اليمن على حل تلك الأزمة عبر الوسائل السلمية والقانونية، انطلاقا من ثقة الجانب اليمني في ضعف حجج ومبررات الجانب الإريتري في قيامه بمثل هذا السلوك.

واستطاعت اليمن بتوجهاتها السلمية والقانونية كسب تأييد إقليمي وعالمي لموقفها تجاه الأزمة، التي انتهت بصدور قرار التحكيم في أكتوبر 1998 بأحقية اليمن في السيادة على جزيرة حنيش الكبرى، والأرخبيل التابع لها، ويشكل هذا نصر سياسي ودبلوماسي كبير للسياسة اليمنية بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح، الذي أكد ومنذ اللحظات الأولى للأزمة عل أن اليمن سيعالج هذه المشكلة بالحكمة وبالطرق السلمية التي تكفل لليمن حقوقها المشروعة.

3- تسوية الحدود اليمنية-السعودية

كذلك استطاعت اليمن بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح أن تنهي مشكلة الحدود مع المملكة العربية السعودية التي استمرت أكثر من 65 عاماً، وذلك بطريقة سلمية، حيث أن هذه المشكلة لم تنتهي عن طريق المفاوضات فقط، حتى وإن كان لها أثر إيجابي على مستوى التواصل بين قيادتي البلدين، أو عن طريق استخدام الآلة العسكرية ليجبر كل طرف الطرف الأخر من أجل الخضوع لإرادته، ولكن الدور الأكثر أهمية هو دور الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة في البلدين من أجل الوصول إلى حل ينهي النزاع، وذلك عن طريق تقديم التنازلات المتبادلة، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة حتى يكون هناك استقرار وسلام في شبه الجزيرة العربية.

ومن هنا برز النشاط الدبلوماسي والسياسي المكثف للرئيس علي عبد الله صالح من خلال اتصالاته وزياراته المتكررة للعديد من العواصم العربية والعالمية ومنها الرياض، والجدير بالذكر هنا أن الرئيس علي عبد الله صالح يتقن مهارات الحوار وطرق توصيل الأفكار ووجهات النظر مما يجعل أكثر القضايا استعصاء ذات قابلية للتعاطي الموضوعي المشترك.

وبسبب هذا كله أثمرت تلك الجهود السابقة بوضع نهاية لمشكلة الحدود المزمنة بين اليمن والمملكة العربية السعودية أثناء زيارة الرئيس علي عبد الله صالح للسعودية عام 2000 وكانت المفاجأة لكل المراقبين بتوقيع اليمن والمملكة العربية السعودية لاتفاقية جدة التاريخية وترسيم الحدود بينهما في 12 من شهر يونيو من العام 2000، وجاءت تلك الاتفاقية ملبية لطموحات البلدين، ولتبدأ بعدها العلاقات اليمنية السعودية بالتحرك نحو الأمام، ابتداء بتنسيق التعاون الاقتصادي عبر مجلس التنسيق اليمني السعودي وانتهاء بالتنسيق السياسي عبر توحيد المواقف والسياسات الإقليمية والدولية من خلال الاتصالات والمشاورات والزيارات المتواصلة بين قيادتي البلدين.

ومن هنا يتضح بأن الرئيس علي عبد الله صالح من خلال إدارته لقضية تسوية الحدود منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بشكل خاص، استطاع أن يوجد علاقات مميزة بين اليمن والسعودية ركائزها الأساسية الثقة المتبادلة بعيدا عن خلفيات الشك والتوجس والريب التي كانت سائدة قبل تسوية الحدود بين اليمن والمملكة.

وبالتالي اثبت الرئيس علي عبد الله صالح، للعالم أجمع بأن اليمن الموحد بلد ينشد السلام والاستقرار، بلد يدافع عن حقوقه المشروعة بالطرق السلمية أولاً، بلد لا يضمر الشر لأي دولة في الإقليم أو في العالم أجمع،

وكل تلك التجارب الحدودية قد أكدت للعالم أيضا مدى ثبات ومصداقية مبادئ السياسة الخارجية اليمنية، التي من ضمنها إتباع سياسة حسن الجوار بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في الجزيرة العربية والخليج العربي ومنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، واللجوء إلى الطرق السلمية في حل الخلافات حرصاً على تعزيز مبادئ الاستقلال الوطني والاعتماد على الحوار والتفاوض، وهذا كله يجعل من بناء العلاقات مع اليمن أمر إستراتيجي ومضمون النتائج.

4- علاقات اليمن بدول القرن الإفريقي/ تجمع صنعاء للتعاون

إن نشاط السياسة الخارجية اليمنية تجاه منطقة القرن الأفريقي والتي استطاعت أن تؤسس وتكون "تجمع صنعاء للتعاون"[*]، هذا التجمع الذي رأت فيه اليمن منذ تأسيسه محاولة من أعضائه بشكل جماعي، ومن خلال تنسيق السياسات وتكاملها من أجل إعادة الصومال إلى الحظيرة الدولية، وذلك من خلال إرساء أسس السلام فيه، ليتمكن من بناء مؤسساته، بعد ذلك يكون له التزاماته واستحقاقاته تجاه المجتمع الدولي.

لقد كان الرئيس علي عبد الله صالح، اول من حذر منذ انهيار الدولة الصومالية عام 1991 وأنه إذا لم يتم تلافي هذا الانهيار، فسيكون هناك إرهاب وقرصنة وتهريب بكافة أنواعه، وتهديد للأمن والسلم الدوليين، وكذلك تواجد للقوات الأجنبية، وكذا موجات كبيرة من اللاجئين الصوماليين الذين سيرهقون كاهل دول المنطقة الفقيرة أصلاً.

كذلك دعا الرئيس علي عبدالله صالح، كافة دول منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى إلى الانضمام إلى تجمع صنعاء والتاكيد مراراً وتكراراً أن هذا التجمع ليس موجه ضد[**] أحد الأمر الذي يؤكد على ثقافة السلم والتعاون التي كان يتمتع بها الرئيس علي عبد الله صالح، وتأكيد منه على أن المصالح الاقتصادية المتبادلة تكون أكبر وأقوى أثراً من التناقضات السياسية الضيقة.

لقد سعى الرئيس علي عبد الله صالح، كذلك من خلال المساهمة في تكوين "تجمع صنعاء للتعاون" إلى خلق شراكة إقليمية/ دولية فاعلة في مكافحة الإرهاب والقرصنة والتهريب بكافة أنواعه، من أجل جعل هذه

(*) كان يضم كلاً من اليمن، السودان، أثيوبيا، الصومال وجيبوتي عضو مراقب. ينظر في هذا: نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

(**) كون اريتريا توجست منه خيفة ورأت أن التجمع موجه ضدها بسبب دخولها في مشاكل حدودية مع كل من اليمن والسودان وجيبوتي ودخولها في حرب مع أثيوبيا لأجل الحدود أيضاً، ينظر في هذا: نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

المنطقة الإستراتيجية – جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي– بعيدة عن كافة التوترات والتجمعات العسكرية الأجنبية حفاظاً على أمنها وسيادتها، وبما يعود على شعوبها بالسلام والاستقرار.

5– القضية الفلسطينية:

في عهد الرئيس علي عبدالله صالح، كان موقف اليمن مشرفاً من القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية – القضية الفلسطينية – إذ دائماً ما كانت تؤكد اليمن على ضرورة إرجاع كافة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، وعملت اليمن دوماً من أجل رأب الصدع الفلسطيني، ودعم القضية الفلسطينية بكافة الوسائل المتاحة.

القسم الثالث: الحفاظ على سيادة اليمن واستقلال قرارها

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى اعتقاد قوي لدى الرئيس اليمني حينها علي عبدالله صالح، بأن واشنطن تضمر شراً للمنطقة بأسرها، لذا تميزت ولايته الأخيرة بعلاقات متوترة للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيخلف هذا التوتر تأثيراً مهماً على ما تبقى من فترة حكمه. لم يكن التوتر مع واشنطن مسألة ثانوية يمكن المرور عليها مرور الكرام، ذلك أن الولايات المتحدة هي القوة الأعظم في العالم، ولا تقاس قوتها بالجانب العسكري فقط، فهي أيضاً القوة الأعظم في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي، ويمكنها أيضاً تجاوز المؤسسات الدولية وشن عدوان بلا شرعية[*] أممية كما حصل في الحرب على العراق[1]. بدأ التوتر قبل احتلال بغداد مع تفجير المدمرة الأمريكية "يو اس اس كول" في 12 أكتوبر من العام 2000 في خليج عدن، عندما رفض الرئيس علي عبدالله صالح، السماح للأمريكيين بتجاوز السيادة اليمنية والتصرف في بلده كما يحلو لهم، واشتراطه أن يمر التحقيق في التفجير عبر الأمن اليمني وأن تتحرك الطائرات المروحية والطرادات الأمريكية بإذن من السلطات اليمنية، وهذا لم يرق للأمريكيين الذين اعتادوا التحرك في المنطقة بكاملها وكأنها أراض حليفة يمكنهم التصرف فيها كما يتصرفون في بلدهم.[2]

([*]) للمزيد حول عدم مشروعية الحرب الأمريكية –البريطانية على العراق في العام 2003 ينظر: أ.د. مثنى العبيدي، الذكرى العشرون لغزو أمريكا للعراق: نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الإفراج عنها في فبراير 2023، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–القاهرة، **آفاق استراتيجية**، العدد (07)، يونيو 2023، من ص113 إلى ص117. كذلك ينظر: الدول العربية أمام الأمر الواقع الأمريكي، **سويس أنفو**، بتاريخ 21 مارس 2003 https://www.swissinfo.ch/ara

([1]) فيصل جلول، مرجع سابق ذكره، ص153، ص154.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص154، ص155.

سيعلو التوتر مرتبة قصوى بعد تفجير برجي التجارة العالمية واحتلال إفغانستان إلى حد أن شائعات قوية انتشرت حول تعيين صنعاء هدفاً ثانياً لحملة عسكرية أمريكية بعد سقوط كابول لمس الرئيس "علي عبدالله صالح" ذلك مباشرة خلال لقائه بالرئيس جورج بوش الإبن:[1]

" زرت الرئيس جورج بوش الإبن بعد 11 سبتمبر 2001، كان حاداً في تصرفاته معنا وكأننا المسؤولين عن 11 سبتمبر، قلت له أن الإرهابيين تربيتكم، أنتم فرضتم علينا تجنيدهم من أجل محاربة الاتحاد السوفيتي في إفغانستان، أنتم أعطيتموهم صواريخ ستنغر، كان الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى في تيار الإخوان المسلمين في اليمن، يتحرك عندنا في إطار سياستكم الأفغانية، هؤلاء أصدقاؤكم انحرفوا عنكم وتريدون اليوم أن نتحمل نتائج افعالهم.. قال بوش أنتم تتحملون المسؤولية لأن بن لادن من اليمن، قلت له لا، ليس يمنياً تأكد من معلوماتك، فهدأ روعه وتغيرت لهجته واتفقنا على المشاركة في الحرب على الإرهاب، اعتقد أن الزيارة حمت اليمن من عدوان أمريكي ومن اعتباره الهدف الثاني بعد إفغانستان".

في نوفمبر من العام 2002 شنت مسيرات أمريكية هجوماً على موكب أبو علي الحارثي في منطقة النقعة بمأرب، فقتل مع ستة من مرافقيه، ويعتبر الحارثي أحد أهم قيادات القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتتهمه واشنطن بالمسؤولية عن تفجير المدمرة "يو اس اس كول".كانت وجهة نظر الحكومة اليمنية إزاء هذه العملية شديدة الوضوح[2]:

"الحارثي يقود عمليات حربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من الأراضي اليمنية، هو يضع صنعاء في موقع شديد الحرج، لذا ينبغي اما وقف أعماله، وبالتالي تفادي حرب أمريكية لا تريدها اليمن وليست قادرة على تحمل تبعاتها، وإما التعاون مع الأمريكيين لوضع حد لأنشطة الحارثي ومنظمة القاعدة التي لا تخفي عداءها للحكومة اليمنية بقدر عداءها للأجانب"

تجدر الإشارة إلى أن اليمن وقعت في العام 1999 الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في العام نفسه، فضلاً عن التزامها بالمعاهدات الدولية المناهضة للإرهاب والتزامها أيضاً بحماية الملاحة الدولية بوصفها المشرفة على مضيق باب المندب الدولي الذي تمر عبره ملايين براميل النفط، وحوالي 14 في

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص155.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص156

المائة من حجم التجارة العالمية، ولعل القاعدة اختارتها لهذا السبب مسرحاً لعملياتها العسكرية. لكن واشنطن لم تحترم السيادة اليمنية وستنفذ منفردة غارات جوية أخرى شبه عشوائية، فكان أن اشترطت صنعاء التنسيق معها قبل القيام بغارات أخرى وفقاً للإتفاق المبرم بين بوش وصالح، لم تصغ إدارة بوش لهذا الكلام، فكان الشرط اليمني مرة أخرى سبباً في توتر العلاقات بين البلدين[1].

أسباب أخرى ستؤدي إلى تدهور العلاقات اليمنية–الأمريكية، من بينها اعتقاد واشنطن، بعد احتلال العراق، أنها قادرة على تحسين البيئة الأمنية المحيطة بإسرائيل، وأن بوسعها ترهيب ومن ثم تغيير الحكام العرب المناهضين لإسرائيل، وقد وصلت الضغوط الأمريكية إلى حد تبني مشروع تغيير للانظمة العربية بالاتفاق مع الإخوان المسلمين، مكافئة لهم على مساعدتها في حرب أفغانستان ضد السوفييت ومساهمتهم في هزيمة المعسكر الشيوعي في الحرب الباردة، ناهيك عن استعدادهم لتوقيع هدنة طويلة مع إسرائيل[2].

اتخذت الضغوط الأمريكية الناعمة صيغة مبادرة شهيرة لنشر "الإصلاح والديمقراطية في الشرق الأوسط" أطلقها الرئيس "جورج بوش الابن" في قمة الثمانية الكبار في جيورجيا عام 2004. اليمن يعيش تجربة ديمقراطية وبالتالي مؤهل لنشر الديمقراطية في المنطقة. استقبلت صنعاء في العام 2006 مؤتمراً حول تلك المبادرة ضم 500 مشارك من مختلف أنحاء العالم العربي، طالبوا بتداول السلطة في دولهم وتمثلت فيه المعارضة اليمنية بكافة أطرافها، لم يجامل الرئيس صالح المؤتمرين، إذ القى خطاباً قبل بدء أعمال المؤتمر حمل فيه على السياسة الخارجية الأمريكية التي تعتمد إزدواجية المعايير على الصعيد الدولي وبخاصة تجاه القضية الفلسطينية.[3]

كانت الإدارة الأمريكية تستخدم الديمقراطية كورقة ضاغطة على الحكومات العربية، لذا كان الإرهاب الموضوع الأبرز ولربما الأهم في زيارات الرئيس علي عبدالله صالح لواشنطن، هذا ما نلمسه من تقرير "سويس انفو"[4]:

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص156، ص157.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص157.

([3]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص157، ص158.

([4]) مكافحة الإرهاب تتقدم على بقية الإهتمامات، **سويس انفو**، بتاريخ 14 نوفمبر 2005 https://www.swissinfo.ch/ara كذلك ينظر: فيصل جلول، مرجع سابق ذكره، ص159.

"حول زيارة الرئيس اليمني للبيت الأبيض في نوفمبر 2005 ولقائه مع جورج بوش الابن: ".. ويرى المراقبون في حضور دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، وستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي، وفرانسيس تاونسند، سكرتير الأمن القومي لشؤون مكافحة الإرهاب، لجلسات المباحثات التي دارت بين الرئيسين صالح وبوش في البيت الأبيض علامة بارزة على مدى ثقل الملف الأمني في علاقة البلدين، وهو ما عززته تصريحات الرئيس اليمني الذي قال للصحفيين: لقد تحدثنا خلال اللقاء عن قضايا التعاون بين البلدين وآفاق تعزيزها، وكذا الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الذي تفشى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، باعتبار ذلك هم مشترك للجميع وخطر يهدد الأمن والسلم الدوليين..على ما يبدو فإن المسألة الديمقراطية والحريات الصحفية وحقوق الإنسان قد احتلت مرتبة ثانوية في المحادثات، على الرغم من أن التوقعات رشحتها لأن تسيطر على جدول المباحثات بين الجانبين، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها توماس كراجيسكي، السفير الأمريكي في صنعا، ونائبه نبيل خوري قبيل هذه الزيارة، حيث قال الأول إن الديمقراطية في اليمن قد توقفت، ثم عاد واستدرك منذ أيام بأنه لم يقل ذلك، بعد ذلك جاء على لسان نائب السفير نبيل خوري أن الديمقراطية في اليمن "بحاجة إلى تطوير"، مشيرًا إلى أن ما وصلت إليه التجربة ليس آخر المطاف".

ويؤكد السفير اليمني السابق "مصطفى نعمان" على هذا الأمر إذ يكشف النقاب عن أن الإدارة الأمريكية وضعت شرطين لزيارة "علي عبدالله صالح" إلى واشنطن في نوفمبر 2005، الشرط الأول أن تستجوب القوات الأمريكية المحتجزين اليمنيين بتهمة الإرهاب مباشرةً وبعيدًا عن الشرطة اليمنية. والشرط الثاني أن تفتح السلطات اليمنية مخازن الأسلحة التي يمتلكها الجيش أمام مفتشين أمريكيين". لم يستجب الرئيس صالح لهذين الشرطين بحسب السفير "نعمان"، وامتنع عن تسليم الشيخ عبدالمجيد الزنداني الذي اتهمته واشنطن بدعم الإرهاب، بل اصطحب الزنداني معه في آواخر العام 2005 إلى مؤتمر القمة الإسلامية في مكة. وكانت الولايات المتحدة قد أدرجت الزنداني في قائمة الشخصيات الدولية الداعمة والممولة للإرهاب في فبراير من العام 2004[1].

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص160.

رد الرئيس "صالح" على الطلب الأمريكي بالإعراب عن استعداده لمحاكمة الزنداني في اليمن إذا ما قدمت واشنطن أدلة على دعمه للإرهاب، حيث قال[1]:

> **"أن اليمن لا يمكن أن تسلم الشيخ الزنداني للولايات المتحدة الأمريكية، دستورنا يحرم تسليم أي مواطن يمني إلى أي جهة. ولسنا شرطة مع أي جهة أو دولة صغيرة ام كبيرة. فنحن دولة ذات سيادة مستقلة.. اليمن طلبت من واشنطن تسليمها أدلة تدين الزنداني في دعم الارهاب أو المشاركة في الإرهاب ليتم التحقيق معه ومحاكمته في اليمن طبقاً للقوانين اليمنية."**

فبدا الرئيس "صالح" وكأنه ينتمي إلى تلك الفئة من القادة الذين يرفضون الإملاءات الأمريكية وبالتالي، لا ترتاح واشنطن للتعاطي معهم، الأمر الذي تسبب بجفاء ثم عداء الولايات المتحدة التي كانت تسرب معلومات سيئة بين الحين والأخر عن الديمقراطية المتعثرة في اليمن، وعن انتهاك حقوق الإنسان إلى غير ذلك من الاتهامات للضغط على الحكومة اليمنية وحملها على الإذعان والتخلي عن سيادتها وبالتالي الخضوع للإملاءات الأمريكية[2].

سينتقل الإختلاف بين واشنطن والرئيس اليمني حينها "علي عبدالله صالح"، إلى ما يشبه القطيعة عام 2010، عندما أدلى "صالح" في قمة سرت العربية، بتصريحات لا يحب الأمريكيون سماعها من الرؤساء الذين يتعاونون معهم، وبخاصة من رئيس تشرف بلاده على مضيق باب المندب، أين قال الرئيس "صالح"[3]:

> **"يجب أن ندعم السلطة الفلسطينية ونعزز من موقفها. نتنياهو لا يريد أمن ولا يريد استقرار. لا يسمع ما نقول. يدخل كلامنا من أذنه هذه ويخرج من الأذن الثانية. نحن نغرد بالبيانات والشجب، ولا هم يسمعونا ولا هم معتبرين من نحن. الحل هو في فوهة البندقية. لا بد من تصعيد المقاومة بكل ما أوتيتم من قوة ولا يسترجع حق إلا بالقوة. التفاوض إهانة".**

([1]) ينظر في هذا: رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، رئيس الجمهورية يؤكد عدم تسليم الشيخ الزنداني للولايات المتحدة ويعلن أن ثلاثة من الفارين من سجن الأمن السياسي سلموا أنفسهم، بتاريخ 31 فبراير 2006 http://www.yemen-nic.info/news/detail.php?ID=8637

([2]) فيصل جلول، مرجع سابق ذكره، ص160، ص161.

([3]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص162. كذلك يشاهد: كلمة الرئيس "علي عبدالله صالح" في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الاستثنائية بمدينة سرت الليبية في أكتوبر من العام 2010 https://www.youtube.com/watch?v=D4e-jlg72

ستتحول القطيعة إلى عداء مفتوح في العام 2011 عندما قال معلقاً على حركات "الربيع العربي": "**هناك غرفة عمليات في تل أبيب لزعزعة الاستقرار في العالم العربي وهذه الغرفة تدار من البيت الأبيض**"[1]، ولن تكذب التطورات اللاحقة استنتاج الرئيس اليمني حينما "علي عبدالله صالح"، فقد خلص" حوار موفمبيك" عام 2012 إلى حل للأزمة اليمنية يقضي بأن يشرف عدد من السفراء الأجانب على تنفيذ مخرجات الحوار بين اليمنيين على أن يتولى السفير الفرنسي الإشراف على كتابة دستور جديد للبلاد والسفير البريطاني الإشراف على الحوار الوطني اليمني والسفير الأمريكي الإشراف على مكافحة الإرهاب.[2]

([1]) علي عبد الله صالح يتهم إسرائيل وواشنطن بـ"تنفيذ عمليات لزعزعة الوطن العربي"، **FRANCE 24**، بتاريخ 01.03.2011 https://www.france24.com/ar/20110301-ali-abdallah-salah-accuse-israel-united-states-protest-wave

كذلك ينظر: فيصل جلول، مرجع سابق ذكره، ص162.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

المحور الثالث: الفوضى الخلاقة أو ما يسمى بـ(الربيع العربي)

القسم الأول: الدور الأمريكي في توظيف الإخوان المسلمين في اليمن

لم يكن هدف الزيارة[1] المفاجئة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية حينها هيلاري كلينتون إلى صنعاء في 11 يناير 2011 نزع فتيل الاضطرابات التي بدأت تلوح بالأفق حينذاك، بل إدخال البلد في موجة فوضى لا تزال تعصف به حتى الآن بعد مرور 10 سنوات، الزيارة كانت الأولى لمسؤول أمريكي رفيع منذ 20 عاماً ومنذ ذلك التاريخ أصبح اليمن يعاني من الإضطرابات والحروب والتفكك.

كان اليمن حينها يعاني من أزمة سياسية محدودة وتراشقاً إعلاميا بين الأحزاب، لكن اللقاء الغامض الذي جمع كلينتون، مع الإخوانية توكل كرمان، في مقر السفارة الأمريكية بصنعاء، أدخل البلد في موجة اضطرابات ما يسمى بـ(الربيع العربي). لقد كان من المفترض أن تلتقي كلينتون حينها بقادة الأحزاب وقيادات بحكومة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، لنزع فتيل التوتر المحدود، لكن انتقال توكل كرمان المفاجئ من السفارة الأمريكية الواقعة في حي "شيراتون"، إلى ساحة الاحتجاجات، كشف بشكل واضح أن زيارة الوزيرة الأمريكية كان الهدف منها تأجيج الوضع وليس إخماد التوترات.

كانت توكل كرمان حينها مجرد فتاة إخوانية مغمورة، لكن اللقاء الغامض بالسفارة الأمريكية فتح عينيها، ووضع لها خارطة طريق لقيادة الاحتجاجات في ما يسمى بـ(الربيع العربي) بعد وعود بمنحها منصب وزيرة الخارجية اليمنية في حال تمت الإطاحة بحكومة صالح. وطيلة أشهر (الاحتجاجات)، التي بدأت بعد شهر على وجه التحديد من زيارة كلينتون لصنعاء، كانت الخطة تقتضي تسليط الأضواء على توكل كرمان كـ(قائدة) للثورة، وبمساندة وسائل الإعلام الإخوانية وعلى رأسها الجزيرة.

وجراء الدعم الكبير المقدم من الإدارة الديمقراطية الأمريكية حينذاك، لم ينته العام 2011 إلا وتوكل كرمان قد (فازت) بجائزة نوبل للسلام، ليتحقق حلم هيلاري كلينتون، والذي كشفت عنه الإيميلات التي تم رفع الغطاء عنها، وأظهرت رسائل متبادلة من موظفي الخارجية التابعين لهيلاري كلينتون، فرحتهم بحصول اليمنية توكل كرمان على جائزة نوبل للسلام عام 2011.

([1]) للمزيد ينظر في هذا: العين الإخبارية، هيلاري عرّابة الفوضى باليمن.. هكذا مُنحت "نوبل" لكرمان، 11/10/2020 https://al-ain.com/article/hillary-yemen-awarded-tawakkul-karman كذلك ينظر: فيصل جلول، مرجع سابق ذكره، ص147.

لقد آتت المظاهرات/ الفوضى[*] في الشارع اليمني، التي انطلقت في سياق (انتفاضات) عمت تونس، مصر، ليبيا، سوريا والبحرين عام 2011 وفق مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي يهدف إلى حماية أمن إسرائيل والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة– وذلك من خلال تفتيت الدولة الوطنية في العالم العربي إلى كانتونات ضعيفة متصارعة فيما بينها قائمة على أسس جهوية ومذهبية وطائفية– وأدت إلى نقل اليمن إلى مسار آخر أدى إلى قيام الرئيس حينها علي عبدالله صالح بتوقيع المبادرة الخليجية مع المعارضة في الرياض بتاريخ 23 نوفمبر 2011، ثم سلم السلطة سلمياً لخلفه الرئيس عبدربه هادي منصور في 27 فبراير 2012 اثر انتخابات توافقية لفترة انتقالية لمدة سنتين، وكانت هذه المحطة أخر مراحل الديمقراطية التي عاشتها اليمن، لتخذلها بعد ذلك القوى المتناقضة التي خرجت إلى الساحات والتي لم يجمعها هدف سوى المطالبة باسقاط النظام دون أن يكون لديها مشروع وطني جامع.

بدأ الصراع[**] يحتد ويشتد بين القوى التي قادت وحرضت على فوضى الشوارع من أجل الاستئثار بالسلطة والثروة، خاصة بين التجمع اليمني للإصلاح–الإخوان المسلمين فرع اليمن وحركة أنصار الله –جماعة الحوثي، لتتجه اليمن تدريجياً نحو الإنهيار التام الذي بدأ يظهر في أحداث متتالية أدت إلى سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014 وصولاً إلى عدن، ثم مجيء عاصفة الحزم في 26 مارس 2015 التي قام بها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتواصلت الأحداث في اليمن إلى أن أصبح على ما هو عليه اليوم، من عوز وتفكك وانهيار.

(*) في 11 يناير 2011 وصلت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون الى العاصمة اليمنية صنعاء في زيارة لم يعلن عنها تبحث خلالها مع المسؤولين اليمنيين موضوع توسيع التعاون بين البلدين لمواجهة تنظيم القاعدة في اليمن، وقالت كلينتون عقب اجتماعها بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح: "تواجه تهديدا مشتركا يشكله الارهابيون وتنظيم القاعدة، ولكن شراكتنا تتجاوز قضية محاربة الارهاب، فنحن لا نركز فقط على التهديدات قصيرة الاجل بل كذلك على التحديات طويلة الامد، "ومضت للقول: "نحن ندعم عملية سياسية شاملة من شأنها التأسيس ليمن موحد ومستقر ومزدهر وديمقراطي." وتعتبر هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير خارجية أمريكي الى اليمن منذ اكثر من عقدين. للمزيد ينظر: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/01/110111_clinton_yemen

(**) زاد مؤيدو حزب الإصلاح من نفوذهم داخل مخيمات الاعتصام، وظهر الشيخ عبد المجيد الزنداني في ساحات الاعتصام معلنا قيام "دولة إسلامية"، وردد أعضاء حزب الإصلاح هتافات غير تلك التي رددها (المعتصمون) في الشوارع، فقالوا: "لا حوثية ولا إيران ثورتنا ثورة إخوان"، للمزيد ينظر: جمال الدين إسماعيل أبوحسين، مرجع سابق ذكره.

القسم الثاني: نظرية المباريات

هنا من الأهمية بمكان أن نستعرض كيف تعامل الرئيس اليمني حينها علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم آنذاك وحلفائه مع الفوضى الخلاقة/ (الأزمة) التي استهدفت اليمن مقارنة بتعامل أحزاب اللقاء المشترك وشركائه وذلك باستخدم نظرية المباريات(*).

1- طرفي اللعبة (الأزمة) السياسية في اليمن:

أ- اللقاء المشترك وشركائه:

ينهج اللعبة الصفرية ما يسمى بـ(الحسم الثوري)، لهذه اللعبة نتيجة واحدة هي ربح طرف وخسارة الآخر ومقدار ربح طرف هو نفسه مقدار خسارة الطرف الآخر، أي أن المشترك على سبيل المثال يربح 100 ويخسر المؤتمر في نفس الوقت 100 أي الصراع على 100 التي هي السلطة ككل، كما سيتم ايضاحه في السطور القادمة.

ب- المؤتمر الشعبي العام- الحاكم – وحلفائه:

طبق المؤتمر اللعبة غير الصفرية وهي الحوار، لهذه اللعبة عدة نتائج تفترض تقاسم الربح والخسارة، وليس بالضرورة أن تكون نسبة الربح متساوية بين الطرفين، علي سبيل المثال المؤتمر يكسب 60 والمشترك يكسب 40 أو قد يكسب المؤتمر 50 والمشترك 50 أو قد يخسر المشترك 40 والمؤتمر 60، وسيتم إضاح ذلك في السطور القادمة أيضا.

(*) نبذة مختصرة عن نظرية المباريات: نشأت هذه النظرية وتطورت في علم الرياضيات وعلم الاقتصاد، وتم نقل وتكييف مفاهيمها بما يتلائم مع طبيعة الظواهر في العلاقات الدولية وكذا مع صناعة القرار في التفاعلات الاجتماعية. وتطبق هذه النظرية على أحداث يوجد بها طرفان أو أكثر يتم تسميتهم باللاعبين، كل طرف يحاول الاختيار بين طريقتين أو أكثر للتصرف، وتسمى هذه الطرق بالاستراتيجيات، كما أن المخرجات الممكنة للمباريات (الألعاب) تتوقف على الخيارات المتخذة من قبل كلا الطرفين (اللاعبين) وهناك نوعين من المباريات (الألعاب) هما: اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية. ويوجد العديد من النماذج في نظرية المباريات، مثل: مأزق السجين، مباريات عبور النهر، مباريات البقاء، التهديدات المتبادلة والحل الوسط. ينظر في هذا د. علي الخولاني، المؤتمر الشعبي: ونظرية التعامل مع الأزمة، **صحيفة الميثاق**، العدد (1574)، بتاريخ03.10.2011، ص08.

ج- المشترك وشركائه واللعبة الصفرية:

اللعبة الصفرية تقضي إلى أن ما يربحه طرف يخسره الطرف الآخر بنفس المقدار، وما يعتبر نفعا لطرف يعتبر في نفس الوقت ضرراً بالنسبة للطرف الآخر وبنفس المقدار، إذاً اللعبة الصفرية لا يوجد بها حل وسط بل تعتبر أنموذجاً للصراع الشديد بين طرفي اللعبة، وعندما نترجم ذلك إلى الملعب السياسي اليمني نستطيع أن نستشف بوضوح أن اللقاء المشترك وشركائه ينتهجون اللعبة الصفرية من حيث إرادتهم الاستيلاء على السلطة [كل السلطة] ولا يقبلون بالحل الوسط [تنازلات متبادلة من طرفي اللعبة/ الأزمة والتي قدم الرئيس علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر الكثير منها كما سيتم توضيحه لاحقاً] أي أن المشترك وشركائه لا يراعون الطرف الأخر [المؤتمر وحلفائه الشركاء معهم في نفس الوطن] وأطروحاته وحجمه على الساحة اليمنية، بل لا يراعون الشعب الذي قال كلمته في الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2006، ويركزون أي قادة المشترك وشركائة على كلمات تترجم ثقافتهم الاقصائية [إقصاء الأخر] مثل (فورا، إسقاط، حسم، زحف) أي يرحل فوراً، نقل السلطة فوراً، إسقاط النظام، الزحف تجاه مؤسسات الدولة، الحسم الثوري إلى غير ذلك من المصطلحات التي ينعدم فيها ثقافة الحوار.

إذاً، أطياف اللقاء المشترك وشركائه متفقين على هدف واحد آني ذو جزئين، الجزء الأول: إسقاط النظام والجزء الثاني: الاستيلاء على السلطة، والجزء الثاني من الهدف هو الذي يكمن فيه الخطر كون أطياف اللقاء المشترك وشركائه سيتقاتلون فيما بينهم كون أهدافهم، طموحاتهم، أجنداتهم وإيديولوجياتهم متناقضة، حيث يوجد في طيات هذا اللقاء وشركائه قوى دينية متطرفة، قبلية تقليدية، قومية، شيوعية، مناطقيه، سلالية/ عنصرية انفصاليه.

إسقاط النظام في اليمن عند أطياف المشترك وشركائه كان بعدة وسائل قام بها كوادرهم داخل وخارج السلطة، ومن هذه الوسائل:

- تثوير الشعب باستغلال حاجاته ومطالبه المشروعة في الإصلاح السياسي والاقتصادي.
- استقالة وانضمام عناصرهم من وزراء وسفراء ووكلاء إلى ما سمي ب(الثورة).
- تمرد عناصرهم في الجيش [الفرقة الأولى مدرع].
- تدمير مولدات الكهرباء.

- تعطيل الخدمات العامة عبر احتلال مؤسسات الدولة، وقطع إمدادات النفط والغاز وقطع الطرقات من أجل إلصاق هذه الأعمال بالنظام السياسي حتى يكون الأخير مكروه من قبل الشعب.
- منفذوا الوسائل أعلاه، يتحالفون مع مؤسسات إعلامية وقنوات فضائية محلية وإقليمية ودولية تخدم توجه أطياف المشترك وشركائه في إسقاط النظام، وذلك من خلال تشويه الأخير أمام الرأي العام الداخلي والإقليمي والدولي.

واللقاء المشترك بهذا قدم خدمة لقوى إقليمية ودولية معادية لليمن تنفذ إستراتيجية إنشاء الشرق الأوسط الجديد حسب ما عبرت عنه في العام 2006 كوندليزا رايس من تل أبيب. إذا اللقاء المشترك وشركائه حسب التحليل أعلاه يريدون أن يربحوا، وأن يكون ربحهم نفس خسارة المؤتمر وحلفائه، وهذا هو جوهر اللعبة الصفرية وفق نظرية المباريات.

د- المؤتمر الشعبي العام وحلفائه واللعبة غير الصفرية:

في اللعبة غير الصفرية، حسب نظرية المباريات، يفترض أن يكون هناك مجالاً واسعاً للتنسيق والتعاون بين طرفي اللعبة / الصراع / الأزمة / النزاع، إذ أنهما قد يخسران معاً أو يكسبان معاً كما تم توضيح ذلك من قبل، حيث يكون السلوك التعاوني في هذه اللعبة هو السمة المميزة للمباراة، وذلك من خلال وجود الدبلوماسية المفتوحة بين طرفي اللعبة، ووجود خطوط للاتصال والتنسيق والحرص على الحلول الوسطى.

خلفية هذه اللعبة (المباراة) هو الحساب العقلاني لكلا الطرفان اللذان يقرران أن الحل الوسط هو الخيار المفضل لكل منهما. وعلى هذا الأساس يصبح الاتجاه التعاوني في المباراة خياراً عقلانياً، رجحت فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار بالنسبة لكل طرف.

في هذا الإطار نجد أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح [الذي له الحق دستورياً في الحكم وحزبه المؤتمر الشعبي العام حتى سبتمبر من العام 2013 وفقاً للانتخابات الرئاسية التي جرت العام 2006] يقدم التنازل تلو التنازل من أجل مصلحة اليمن وشعبه، ومن هذه التنازلات:

- الموافقة على انتخابات رئاسية مبكرة.
- عدم ترشيح نفسه أو أحد أفراد أسرته لرئاسة الجمهورية.

- الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية ترأسها المعارضة.
- تفويض نائبه بالصلاحيات الدستورية اللازمة للحوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية.

مما سبق يلاحظ أن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه يطبقون المباراة غير الصفرية وما بها من تنازلات، وذلك بالرغم من الآتي:

- الشرعية الدستورية التي يتمتع بها الرئيس حينها علي عبد الله صالح، وفق الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2006.
- طبيعة المنافسين للرئيس وحزبه [أطياف المشترك وشركائه، كأحزاب حكمت من قبل أو اشتركت في السلطة وأثبتت فشلها في كلا الحالتين، بالإضافة إلى اختلاف رؤاها وتوجهاتها وطموحاتها، فهذه الأطياف لا تشترك إلا في هدف واحد هو إسقاط النظام، ثم تتحول إلى الاقتتال فيما بينها طلباً للسلطة كما تم توضيح ذلك أعلاه، والخاسر الوحيد هو الشعب اليمني].
- في جمعة رجب تعرض قيادات الحزب الحاكم وكوادره من مسؤولي الدولة وفي مقدمتهم رمز الشرعية الدستورية الرئيس علي عبد الله صالح، لاعتداء آثم تم وصفه حينها بالجريمة الإرهابية، وهم في بيت الله، أسفر عن استشهاد العديد من رجالات الدولة ومنهم "عبد العزيز عبد الغني" رئيس مجلس الشورى.
- التفاف أغلب الشعب اليمني حول الرئيس آنذاك علي عبد الله صالح، وحزب المؤتمر الشعبي العام.
- فكر المؤتمر الشعبي العام، المعتدل وغير المتطرف والذي لم يخرج عن معتقدات وعادات وتقاليد وأعراف الشعب اليمني.
- أكثر من 85% من القوات المسلحة اليمنية كانت لاتزال بيد الرئيس علي عبد الله صالح الرئيس الدستوري لليمن.

من هنا يتضح أن الرئيس حينها علي عبدالله صالح وحزبه تعامل بمسؤولية مع (الأزمة) التي ضربت اليمن وقد حذر مراراً وتكراراً من الأحداث التي نشاهدها اليوم في اليمن.

المحور الرابع: نتائج الفوضى الخلاقة في اليمن

القسم الأول: تدمير وتفكيك الجيش اليمني وإحلال المليشيات عوضاً عنه

في 18 مارس 2011، خلال أوج المظاهرات ضد نظام الرئيس صالح، حدثت انشقاقات في الجيش، أبرزها انضمام اللواء على محسن الأحمر(*)، قائد الفرقة الأولى مدرع بالجيش اليمني إلى المظاهرات، معلناً تأييده ودعمه، وضباط وأفراد قواته لما يسمى بـ(ثورة- الشباب) (السلمية) ومطالبها.

خلال فترة المظاهرات قام اللواء المتمرد علي محسن الأحمر، من خلال فرقته المنشقة بمعية مليشيات الإصلاح-الإخوان المسلمين فرع اليمن وحلفائهم من تنظيم القاعدة مع بعض القبائل التابعة لأولاد الشيخ عبدالله الأحمر، بالهجمات(**) على قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي بغية اضعاف وتفكيك الجيش اليمني وتدميره خدمتاً للأهداف الأممية للإخوان المسلمين التي كانت ولازالت تنتظر قيام دولة الخلافة(***)،

(*) من قيادات الإخوان المسلمين فرع اليمن، ولديه علاقات مع تنظيم القاعدة، وهو من أكبر الطامعين في رأس السلطة في اليمن.

(**) على سبيل الأمثلة لا الحصر، استشهد يوم 25 سبتمبر 2011 قائد اللواء 63 مشاة جبلي حرس جمهوري العميد عبدالله أحمد الكليبي وعدد من زملائه في اللواء، في اعتداء غادر استهدف اللواء من قبل المليشيات التابعة لحزب الإصلاح-الإخوان المسلمين في اليمن، واللواء المتمرد علي محسن صالح وأولاد الأحمر وحلفائهم من عناصر تنظيم " القاعدة ". وصدر بيان نعي لحادثة استشهاد الكليبي وعدد من زملائه، من وزارة الدفاع اليمنية حينها وهيئة الأركان العامة، ومن ما جاء فيه" .أن هذا الاعتداء الغادر والجبان وغيره من الاعتداءات على معسكرات القوات المسلحة والأمن ومؤسسات الدولة وعلى المواطنين في نهم وأرحب وبني حشيش والعاصمة صنعاء وتعز وغيرها من المناطق من قبل تلك المليشيات التخريبية, ليؤكد بأن لغة السلم والحوار والتفاهم ليس لها مكان في قاموس وأجندة من يقف وراء تلك المليشيات وأنهم قد اختاروا لغة المدفع والرشاش والصاروخ في تحقيق أهدافهم ومآربهم ومشاريعهم الانقلابية المشبوهة على حساب دماء اليمنيين الأبرياء عسكريين ومدنيين..". كذلك واصلت مليشيات الفرقة الأولى مدرع المنشقة وحزب الاصلاح-الإخوان المسلمين في اليمن خروقاتهم للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة التي جاءت بهدف إنهاء الاضطرابات السياسية في اليمن، وذلك من خلال هجمات على اللواء 62 مشاة ميكا، وقصف اللواء 63 مشاة جبلي في محافظة صنعاء بين الحين والآخر منذ أكثر من عشرة أيام، وكان المهاجمين استخدموا مختلف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة. للمزيد حول هجمات مليشيات الفرقة المنشقة ومليشيات الإخوان المسلمين في اليمن-الإصلاح وحلفائهم من تنظيم القاعدة وبعض العناصر القبائل التابعة لأولاد الشيخ عبدالله الأحمر، ينظر: https://www.almotamar.net/news/93867.htm كذلك ينظر: https://www.almotamar.net/news/93867.htm كذلك: https://www.almethaq.net/news/news-25035.htm كذلك ينظر: https://www.almotamar.net/news/98391.htm

(***) كان رئيس جامعة الإيمان الشيخ الإخواني عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، قد القى خطاباً في العام 2011 في أحدى ساحات الفوضى أو ما تسمي بـ(التغيير) في العاصمة اليمنية صنعاء، تحدث فيه عن قيام دولة الخلافة الاسلامية- العابر للحدود، وكرر التصريحات حول هذه العبارة في أكثر من مناسبة. كما أعلن الشيخ عبدالمجيد الزنداني مرة أخرى أمام بعض طلبة جامعة الإيمان عن قرب ظهور الخليفة وعودة نظام الخلافة قبل بعض أسابيع من إعلان داعش قيام دولة الخلافة في العراق والشام.

وإخوان اليمن يرون في اليمن جزء من هذه الخلافة، يتقاطع معهم في هذا المبدأ الحوثيين الذين لديهم نفس التصور ولكن وفق نهج الإمامة وتصدير (ثورة– حسين الحوثي) تيمننا بتصدير الثورة الإيرانية.

ضغط ما يسمى بـ(ثوار فبراير) باتجاه هيكلة الجيش، التي تعني بمفهومهم إقالة أقارب الرئيس صالح من قيادة الجيش والأمن، استغل الرئيس هادي (مشروع الهيلكة) في إبعاد أقارب صالح من قيادة الجيش والأمن، وآتت قراراته في اتجاه احلال رجاله مكان رجال سلفه، على سبيل المثال، أصدر هادي قراراً جمهورياً بتعيين قائد جديد للواء الأول حماية رئاسية هو العميد صالح الجعيملاني، المحسوب عليه ومن نفس محافظته أبين.[1]

وفق الرائد حسن فرحان بن جلال، مدير مركز التصنيع الحربي في الحرس الجمهوري سابقاً، فإن القيادات العسكرية الجديدة بعد 2011، همّشت دور القوات المسلحة وسلبتها حقوقها، حتى وصل الأمر إلى أن يتظاهر الجنود أمام بوابات معسكراتهم طلباً لهذه الحقوق المنهوبة، وهذا أحد الأسباب التي أصابت الوحدات العسكرية بالاحباط، من أن القيادة السابقة هي أفضل بكثير من القيادة الحالية، ورأى بن جلال أن نفوذ الرئيس صالح "**ما يزال كبيراً، لأن طبيعة الجندية أن هي أن تتعلّق بالقائد الذي يقدّرها، وبلا شك كان صالح عكس القيادات الحالية، من حيث الاهتمام بالجانب العسكري وما يحتاجه**".[2] ولقد رفض الآلاف من أبناء المؤسسة العسكرية اليمنية من جنود وضباط هذه الهيكلة التي اتت في خضم حرب اليمن مع القاعدة التي رأت في ما يسمى بـ (الربيع العربي) فرصة ذهبية للقيام بنشاطاتها الإرهابية ضد الجيش بالتعاون مع مليشيات الفرقة ومليشيات الإصلاح وجماعات أولاد الشيخ عبدالله الأحمر.

في الحقيقة هيكلة الجيش اليمني كانت استمراراً لتفكيك وإضعاف الجيش اليمني تمهيداً لوضع اليمن تحت رحمة الجماعات الإرهابية من مليشيات الإخوان المسلمين–التجمع اليمني للإصلاح، ومليشيات الفرقة وحلفائهم من تنظيم القاعدة، وكذا مليشيات الحوثي، هذه المليشيات التي بدأت تتقاتل اليوم فيما بينها تارة، وتارة أخرى تتعاون (تقية)، والمهم لديها هو عدم رجوع الدولة اليمنية وقيامها من جديد، فهكذا جماعات لا تنمو ولا تزدهر إلا في وجود الفوضى وغياب الدولة، فهي جماعات وظيفية وجدت لتخدم أجندات من يمولها وهذا يدخل في إطار استكمال الحلقات المتتالية للشرق الأوسط الجديد الذي يوفر للولايات المتحدة وحلفائها بالتواجد في المنطقة ويحافظ على أمن اسرائيل ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

([1]) **المصـــــري اليـــــوم**، الهيكلـــــة.. القشّـــــة التـــــي قصـــــمت ظهـــــر الجـــــيش اليمنـــــي، بتـــــاريخ 26.03.2015 https://www.almasryalyoum.com/news/details/689716

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

وبالتالي، كانت الهيكلة التي أقرّها مؤتمر الحوار الوطني بمثابة "القشّة" التي قصمت ظهر الجيش اليمني، ليأتي بعدها تمدد المسلحين الحوثيين على وطن، تم استهداف وإضعاف وتقسيم وتفكيك جيشه، وفي 09 يوليو 2014 أحكم الحوثيون قبضتهم على اللواء 310 وقتلوا قائده، اللواء حميد القشيبي، ونهبوا سلاحه، وقتلوا العشرات من جنوده، وفي 23 من الشهر ذاته كان هناك تشييع لجثمان القشيبي في صنعاء، بينما كان الرئيس هادي يُعلن من عمران المحافظة التي قُتل فيها القشيبي أن "عمران عادت إلى حضن الدولة"، ليضيف هذا الإعلان، حسب مراقبين، صفعة أخرى في وجه الجيش الذي تتهاوى قوته. وحين اجتاح الحوثيون العاصمة صنعاء فى 21 سبتمبر الماضي، بدأوا يطلبون أماكن تواجد قوات الفرقة الأولى مدرّع بقيادة اللواء على محسن الأحمر ودارت بعض المناوشات، استطاعت الجماعة بعدها، أن تنهب معدات الفرقة المدرعة، استناداً إلى إرث قديم من الصراع باعتبار الفرقة الأولى هي من قاتلت الحوثيين إبان الحروب الست في صعدة بين 2004-2010[1].

اليوم هناك غياب شبه كامل لدور الجيش اليمني، الذي اصبح فصائل/ مليشيات متعددة، كل منها يتبع أحد أعضاء مجلس القيادة الرئاسي في اليمن (الشرعية)؛ وعليه ازدهر نشاط الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها ميليشيا الحوثي وتنظيم القاعدة وغيرها.

القسم الثاني: التمدد الحوثي والإنقلاب على الدولة

الفوضى الخلاقة التي اندلعت بداية عام 2011، على شكل احتجاجات ضد النظام حينها، مكنت الحوثيين من الانخراط في هذه المظاهرات التي انتهت بتسوية سياسية في نوفمبر من نفس العام، وأصبح الحوثيون حينها كياناً يقوم بنشاطات سياسية ودعوية وقتالية؛ إذ أنه وبينما كان الجناح السياسي للحركة الحوثية منخرطاً في الحوار الوطني، كانت مليشياتها تقاتل العديد من الخصوم، بما في ذلك القبائل وتجمعات السلفيين المتجمعين في مركز دماج الديني الذين هُزموا وأُجبروا على مغادرة صعدة في يناير 2014، وكان يتذرع الحوثيون بإن هذه الخطوات تندرج في إطار مكافحة التطرف[2].

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([2]) للمزيد ينظر: أحمد ناجي، اليمن: الهويّات المتعددة لصعود الحوثيّين، **مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط**، بتاريخ 02 أبريل 2019. https://carnegieendowment.org/research/2019/03/yemens-houthis-used-multiple-identities-to-advance?lang=ar&center=middle-east

لم يتوقف الحوثيون عند حد طرد السلفيين من صعدة، بل تحركوا لمهاجمة قبائل حاشد الموالية لحزب الإصلاح المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين بين محافظتي صعدة وعمران، ووظّفوا مجدداً شعار مكافحة التطرف، فقد اتهموا القبائل المدعومة من حزب الإصلاح بالقتال إلى جانب السلفيين، وكان في وسعهم الإقدام على ما أقدموا عليه بفضل الصمت الذي التزمت به الحكومة اليمنية آنذاك، حتى هادي نفسه، على الرغم أنه حليف لحزب الإصلاح، رأى في ذلك فرصة لتعديل موازين القوى مع هذا الأخير وحصد المزيد من السطوة السياسية.[1]

رفض الحوثيون في نهاية المطاف بعض خلاصات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في العام 2014، خاصة تلك التي تنص على تشكيل نظام فدرالي من ست مناطق في اليمن، يكون فيها نفوذ الحوثيين محدوداً بإقليم أزال الذي يضم المحافظات الداخلية المغلقة عمران وذمار والمحويت وصعدة، ما يعزل الحوثيين عن المحافظات الأغنى في البلاد حيث تتواجد الموانىء أو المخزون النفطي. وهذا ماحفز الحركة على بدء المرحلة الثانية من تقدّمها، كما سعى الحوثيون في الوضع الجديد إلى توسيع قدرتهم على المناورة، وحققوا ذلك من خلال استغلال السخط واسع النطاق ضد حكومة باسندوة، وهكذا أراد الحوثيين تصوير أنفسهم كحركة ثورية ضد الفساد والحكومة العاجزة، وقد اتهموا رئيس الوزراء حينها محمد سالم باسندوة بإبرام تحالف مع حزب الإصلاح.[2]

كل هذا آتى في وقت كان فيه الحوار الوطني غارقاً في الانقسامات المتنامية، وزاد الطين بلة ضعف هادي المتزايد، ورأى الحوثيون في كل ذلك فرصة لملء الفراغ، حينها، صعّد الحوثيون من هجماتهم ودخلوا في يوليو 2014 محافظة عمران التي تقع على بعد 50 كيلومتراً من صنعاء، وبعد ذلك بشهرين، استولوا على العاصمة واستبدلوا الحكومة الشرعية بلجنة ثورية عليا. كما استفاد الحوثيين إلى أقصى حد من العداء الذي برز بين بعض دول الخليج وبين جماعة الإخوان المسلمين في العام 2013، ما أدى إلى المزيد من تقويض حزب الإصلاح، كما استفادوا أيضاً من رغبة[*] هادي في إضعاف حزب الإصلاح والقبائل المرتبطه به في الشمال

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([*]) هذا بالرغم أنه كان من بين مؤيدي هادي للوصول لرئاسة اليمن شخصيات إخوانية من ضمنها الشيخ حميد الأحمر وعلي محسن الأحمر الذي انشق عن النظام وأعلن دعمه لفوضى 2011 أو مايسمى بـ(الربيع العربي)، وكما هو معروف حزب التجمع اليمني للإصلاح هو ذراع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين فرع اليمن، وكان الأكثر تنظيمًا في في التحريض ضد النظام والأكثر حضورًا على وسائل الإعلام. كذلك، كان العديد من الساسة اليمنيين ينظرون إلى باسندوة رئيس الحكومة اليمنية حينها كشخصية ضعيفة يسهل التحكم بها، ما جعله خياراً جذاباً لتبوء منصب رئيس وزراء المرحلة الانتقالية. ولقد حاول هادي أن يحذو حذو الرئيس علي عبدالله صالح لإدارة الحكم، لكن في حين كان الرئيس صالح شخصية نشطة للغاية، كان يُعرف عن هادي بأنه أقل نشاطًا،بالإضافة إلى أن الرئيس صالح كان يتمتع بشبكة واسعة من العلاقات بسبب مهاراته الاجتماعية، في حين تفتقر طبيعة هادي الانطوائية إلى مثل هذه الكاريزما والحضور. وفي=

خلال المعارك في عمران وصنعاء، والذي تمثّل في قيام الرئيس بفتح قنوات إتصال سرية مع الحركة الحوثية، والعمل على ضمان عدم تصدي القوات المسلحة التابعة له للحوثيين. لقد كانت سيطرة الحوثيين على صنعاء خطوة أساسية على طريق السيطرة على المحافظات المُحيطة بالعاصمة، قبل التوجه إلى عدن. حين سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء تم وضع هادي قيد الإقامة الجبرية في منزله[1]. بعد ذلك قرر هادي الهروب، عبر محافظة المهرة إلى سلطنة عُمان في 25 مارس 2015 وانتهى به المطاف في الرياض، وبدأ تدخل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات بعد يوم واحد، أي بتاريخ 26 مارس 2015، وذكر هادي في وقت لاحق أن التدخل بدأ دون علمه[2]. نستطيع أن نقول أن سقوط صنعاء بيد الحوثيين كان بسبب الانتهازية والضعف السياسي للرئيس هادي، وضعف مؤسسات الدولة وانقسامها خاصة الجيش، بالإضافة إلى الصراع من أجل الظفر بالسلطة بين القوى المنقلبة على النظام وعلى رأسها الحوثيين والذراع الإخواني في اليمن التجمع اليمني للإصلاح.

الخريطة أدناه تبين توسع الحوثي في الأراضي اليمنية في الفترة 2012-2015

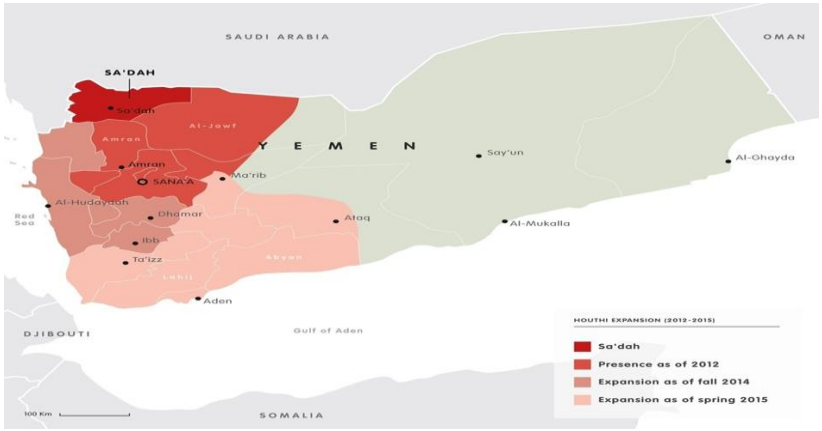

المصدر: https://www.ecfr.eu/mena/yemen

=وقت لاحق، نأى هادي بنفسه عن شريكيه في السلطة، حزب الإصلاح وعلي محسن، في فترة كانت فيها القوى الإقليمية شديدة العداء تجاه جماعة الإخوان المسلمين التي يرتبط بها حزب الإصلاح؛ فغض هادي الطرف عن التوسع العسكري الحوثيين وتقاعست القوات الجوية اليمنية عام 2014 عن دعم وحدات الجيش الموالية لعلي محسن التي كانت تقاتل الحوثيين في محافظة عمران، المتاخمة للعاصمة صنعاء، ثم رفض هادي دعوات القادة العسكريين بإصدار أوامره لمواجهة الحوثيين وصدّ تقدمهم نحو صنعاء، التي سقطت في نهاية المطاف تقريباً بدون مقاومة. للمزيد ينظر: ميساء شجاع الدين، **مأزق اختيار رئيس ليس مقدراً له الزعامة: تقرير اليمن، يناير وفبراير 2020**، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/jan-feb-2022/17193

([1]) أحمد ناجي، مرجع سابق ذكره.

([2]) ينظر: ميساء شجاع الدين، مرجع سابق ذكره.

القسم الثالث: الاتجاه نحو الأقلمة وفق مؤتمر الحوار (الوطني)[1]

في الحقيقة الأقلمة لا تستهدف اليمن فقط، بل تستهدف أيضاً، سوريا، ليبيا، شمال السودان حتى بعض الدول الخليجية نفسها، وقد آتت وفق أجندات تخدم إسرائيل، وهي مكملة للفوضى الخلاقة أو لما سمي بـ(الربيع العربي) الذي ابتليت به بعض دول المنطقة العربية، والذي يعتبر الخطوة الأولى كما تم ذكره آنفاً في تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد، الذي يُراد به ضرب الدولة الوطنية في العالم العربي وتقسيمها إلى دويلات متناحرة، وفق أطر مذهبية–طائفية وقبلية–جهوية، الأمر الذي يتلائم مع مصالح إسرائيل ويحافظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكدت على ذلك "كوندليزا رايس" من تل أبيب في العام 2006.

في اليمن حسب مؤتمر الحوار الوطني يُريدون دولة من ستة أقاليم، ذات طابع مناطقي–مذهبي–طائفي في الشمال، ومناطقي في الجنوب، والأخطر من ذلك أنه قد يُعطى لكل إقليم الحق في تقرير مصيره، وقد يستعمل هذا الأمر بشكل سياسي من قبل بعض القوى الخارجية للضغط على صانع القرار اليمني في عدم اتخاذ أي قرارات سيادية تخدم المصلحة العليا لليمن. كذلك، قد يتم خلق وتوسيع الصراعات بين هذه الأقاليم المختلفة، الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق العداء والأحقاد والكره بين أبناء الشعب الواحد[*]، وبالتالي الانشغال بالصراعات البينية الداخلية، وترك التنمية وتطوير البلاد.

بالتالي، الأقلمة ستكون على حساب النسيج المجتمعي اليمني، ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن تطوير وتنمية المؤسسات السياسية للدولة، وتطوير المشاركة السياسية للشعب في ممارسة السلطة، لا يكون عن طريق تفتيت البلد وفق نهج أناني–مناطقي/ جهوي، بل هناك سُبل أخرى، كالحكم المحلي واسع الصلاحيات، وانتخاب المحافظين، أيضاً لا بد من تعميق الوعي لدى المواطن اليمني بهويته الضاربة في عمق التاريخ.

([1]) ينظر في هذا: د. علي الخولاني، معركة الوعي (06):خطورة الأقلمة على اليمن، ص8.

([*]) الشعب اليمني واحد متناغم، ومنسجم، متعاضد مع بعضه البعض، ولم نسمع يوماً أن هناك مسجداً للزيود وأخر للشوافع، بل وجد ولازال يوجد تعايش مذهبي منقطع النظير، لمئات السنين، يريد أعداء اليمن اليوم إفساده. أيضاً عندما قامت الثورة اليمنية بنسختيها السبتمبرية في الشمال ضد حكم الإمامة الكهنوتية، والأكتوبرية في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني، كان من أهداف النسختين للثورة إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، كذلك الثوار من جنوب الوطن ساهموا وشاركوا في الثورة ضد حكم الأئمة في الشمال، في المقابل ساهم وشارك الثوار من شمال الوطن في تحرير الجنوب من المستعمر البريطاني، الأمر الذي يؤكد على واحدية الثورة اليمنية فالظلم واحد واقع على شعب واحد، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، ولا يحتاج لمؤتمرات تقسم اليمن وتغذي الصراعات بداخله. للمزيد ينظر نفس المرجع الآف الذكر ونفس الصفحة.

الخريطة أدناه توضح الأقاليم اليمنية حسب ما يراه مؤتمر الحوار الوطني

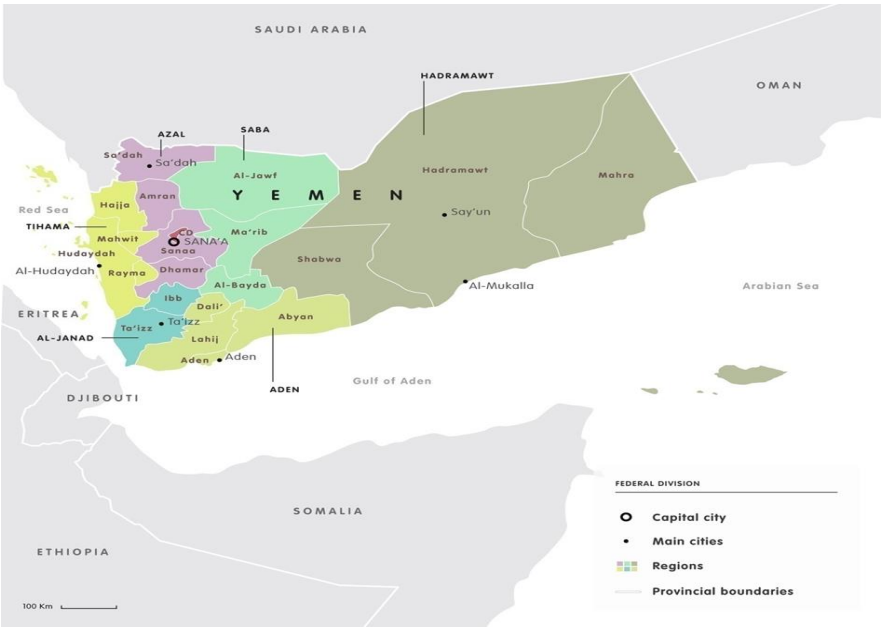

المصدر: https://www.ecfr.eu/mena/yemen

القسم الرابع: فرض حدود الأقلمة بالحرب وإثارة النعرات المناطقية والمذهبية

وفي ظل صعوبة تطبيق الأقلمة تم البدء بتقطيع أوصال الدولة اليمنية[1] إلى دويلات متعددة وفي ذلك تهديد للدولة اليمنية الواحدة؛ فبعد عشر سنوات مُنذ بداية الحرب على اليمن أصبحت النتيجة سبعة دويلات، منها ثلاثة دويلات تتقاسم محافظة تعز، وهذه الدويلات كالتالي:

1- دويلة شيعية تابعة لسلطات صنعاء، أنصار الله – الحوثيين (متمردين –انقلابيين).
2- دويلة تابعة لسلطات الانتقالي في عدن، انفصالية- جزء من (الشرعية).
3- دويلة تابعة لسلطات المخا في الساحل الغربي، ضمنها قوى سلفية- أصبحت جزء من (الشرعية).
4- دويلة تابعة لسلطات مأرب، إخوان مسلمين- جزء من (الشرعية).
5- دويلة تابعة لسلطات المكلا في حضرموت- جزء من (الشرعية).
6- دويلة غير محددة بجغرافيا معينة، قوامها داعش والقاعدة وأنصار الشريعة، انتجها وعزز وجودها غياب الدولة.

([1]) للمزيد ينظر: د. علي الخولاني، معركة الوعي (09)، وصف المشهد اليمني مُنذ 26 مارس 2015-28 يناير 2023، ص10.

7- الدويلة المعترف بها دولياً (الشرعية) تتواجد في الرياض.

الدويلات أعلاه أذرع لقوى إقليمية لكل واحدة منها أجنداتها الخاصة التي تخدم بها مصالحها القومية العليا، وبالتالي فإن انهيار الدولة في اليمن، جعل محلها الدويلات المذكورة أعلاه التي تتغذى وتنمو على وقع استمرار الاضطراب والفوضى، وأربعة من الدويلات أعلاه تتقاسم محافظة تعز، وهي دويلة الساحل الغربي، دويلة الحوثي، دويلة الشرعية، ودويلة القاعدة، وهذه الدويلات (الأقلمة) أعلاه يتم تثبيتها بالدم والاقتتال.

الخريطة أدناه توضح أماكن سيطرة القوى المتصارعة على السلطة والثروة في اليمن في شهر مايو من العام 2023

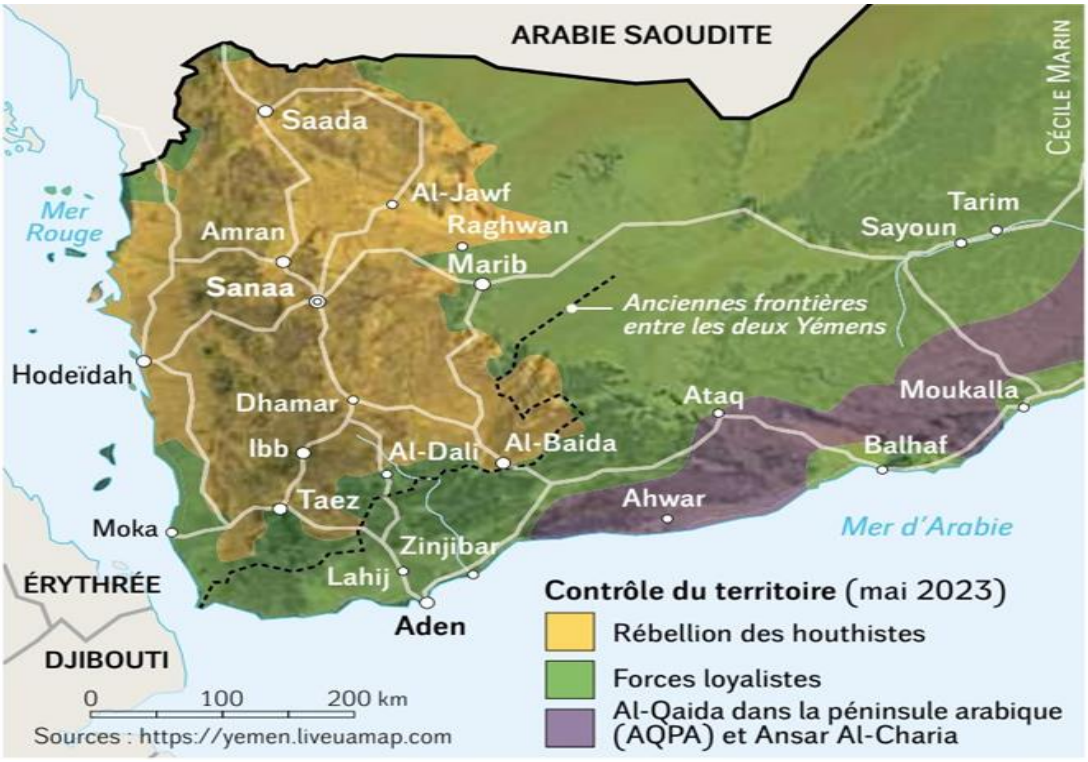

المصد: لوموند ديبلوماتيك

وبالتالي فإن استمرار غياب الدولة اليمنية يصب في خانة مصالح قادة الدويلات من أمراء الحرب المتصارعين، ومن يسندهم من جماعات المصالح، كون كل أمير من أمراء الحرب أو قائد دويلة في اليمن يسيطر على رقعة جغرافية معينة مليئة بالموارد كالنفط والغاز أو تشكل موقع جغرافي هام تسيطر من خلاله على ميناء أو أكثر، أو تحتوي على كثافة سكانية عالية يستفاد منها على سبيل المثال في الجمارك والضرائب بمختلف اشكالها، وبالتالي فإن أمراء الحرب وجماعات المصالح المرتبطة بهم، جميعاً، يريدون بقاء الوضع على ما هو عليه أي بقاء حالة الحرب أو حالة اللا حرب واللا سلم، كون مجيء الدولة وعمل مؤسساتها وفق

الدستور والقانون وإعادة تفعيل عمل المحاكم، كل هذا سيحرمهم من كافة الامتيازات والتسهيلات والموارد التي يتحصلون عليها داخلياً ومن الخارج.[1]

أيضاً في ظل وضع الحرب أو وضع اللا حرب واللا سلم، تستطيع القوى الإقليمية والدولية التدخل في اليمن عبر أدواتها لتحقيق مصالحها وأجنداتها، بينما وجود دولة يمنية سيحد من ذلك، وسيجعل هناك محددات لطبيعة العلاقات بين اليمن وجيرانها، علاقات قائمة على الندية والمصالح المشتركة وعلى الاحترام المتبادل، وليس فقط الجيران، بل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عدا إسرائيل. [2]

وما يقوي ويعزز بقاء الدويلات المذكورة آنفاً هو استهداف النسيج المجتمعي اليمني بغية تفكيكه وتمزيقه وتشتيته، ومن أهم السياسات المستعملة في ذلك، هي تلك التي تأتي في إطار ما يطلق عليه بسياسة فرق– تسد، لضرب النسيج المجتمعي اليمني من خلال مصطلحات مسيسة تشكل في جوهرها تشويه وتمزيق للشعب اليمني، من خلال ضرب تاريخه وحاضره ومستقبله، بحيث لا تقوم له قائمة لعقود طويلة، مصطلحات[*] هدفها إضعاف الوعي بالولاء الوطني وتعزز من أنانية النخب السياسية المرتبطة بأطماع أمراء الحرب وجماعات المصالح، وتجعل من الهوية اليمنية في خبر كان.

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر،ص11.

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([*]) ومن هذه المصطلحات (السياسات) التي تستخدم في إطار سياسة فرق–تسد، الآتي: الهاشمية السياسية، الجنوب العربي، الأقيال، السيد والقبيلي، الشيعي والسني، الزيدي والشافعي، سلفي، الإسماعيلي، المهمشين، الشمال والجنوب، أصحاب مطلع وأصحاب منزل، المركز المقدس، أصحاب الهضبة، الجبالية، الزينبيات، أحفاد بلال، منافق ومؤمن..، للمزيد ينظر نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

الخريطة أدناه توضح أماكن تواجد الجماعات المذهبية في اليمن

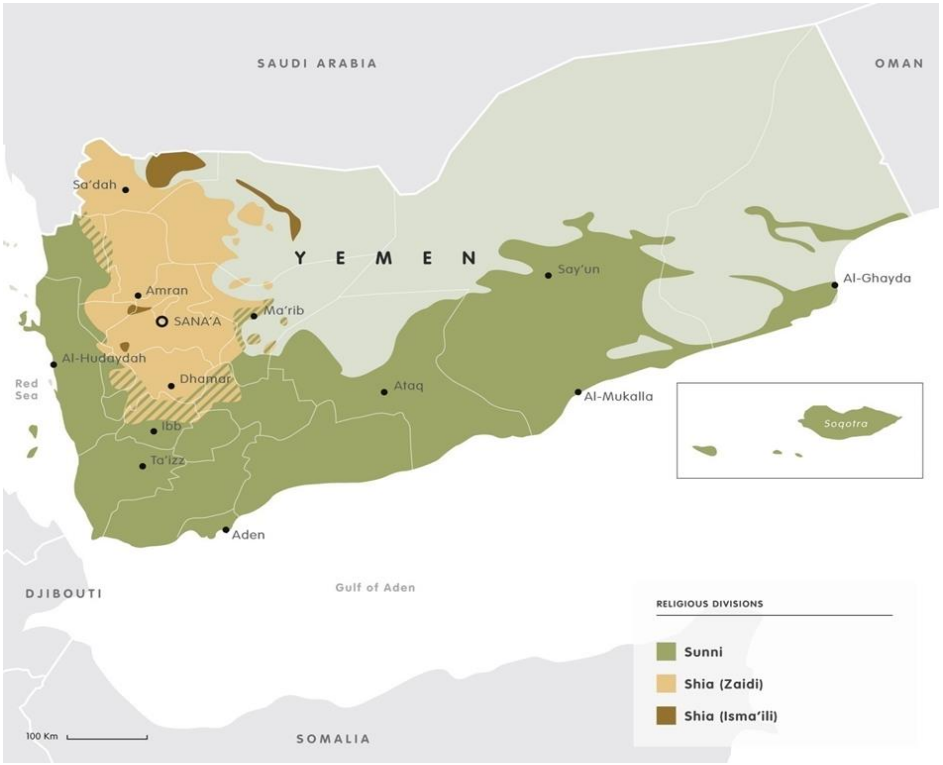

المصدر : https://www.ecfr.eu/mena/yemen

القسم الخامس: الانهيار الاقتصادي واستشراء الفساد

أفاد البنك الدولي[1] في أحدث إصدار له من تقرير "المرصد الاقتصادي لليمن"، أن الاقتصاد اليمني لا يزال يواجه تحديات متفاقمة، حيث يؤدي طول أمد الصراع، والتشرذم السياسي، وتصاعد التوترات الإقليمية، إلى

([1]) للمزيد حول الإنهيار الاقتصادي بسبب الحرب ينظر: اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار الصراع وتصاعد التوترات الإقليمية، مجموعة البنك الدولي، بتاريخ 31.10.2024 https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/10/31/yemen-faces-mounting-economic-challenges-as-conflict-continues-regional-tensions-escalate كذلك ينظر: الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن: الاقتراب من نقطة الانهيار https://epc.ae/ar/details/featured/alazma-alaiqtisadia-wal-insania-fi-alyaman-alaiqtirab-min-nuqtat-alainhiar كذلك ينظر: التداعيات الاقتصادية للحرب في اليمن: من صدمات الاقتصاد الكلي إلى معاناة الاقتصاد الجزئي https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/economic-consequences-war-yemen-macroeconomic-shocks-microeconomic-pain

دفع البلاد إلى منزلق أزمة إنسانية واقتصادية أكثر حدة وخطورة. ويكشف عدد الخريف لعام 2024 من المرصد الذي صدر تحت عنوان "مواجهة التحديات المتصاعدة"، أنه من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي لليمن بنسبة 1% في عام 2024، في استمرار للانخفاض، وذلك بعد انخفاضه بنسبة 2% في عام 2023، مما يؤدي إلى المزيد من التدهور في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، لتصل نسبة الانخفاض إلى 54% منذ عام 2015. ودفع الصراع معظم اليمنيين إلى براثن الفقر، في حين وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يعاني أكثر من 60% من السكان من ضعف قدرتهم على الحصول على الغذاء الكافي.

يسلط التقرير أيضاً الضوءَ على المصاعب الاقتصادية الكبيرة بسبب استمرار الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط، والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات المالية للحكومة المعترف بها دولياً بنسبة 42% في النصف الأول من عام 2024، مما منعها من تقديم الخدمات الأساسية للسكان. وأدى توقف الحكومة المعترف بها دولياً عن تصدير النفط، إلى جانب الاعتماد الكبير على الواردات، إلى انخفاض قيمة الريال اليمني.

وفي ذات السياق قال الباحث المختص في الشؤونن الاقتصادية والمصرفية "وحيد الفودعي" لرويترز إن تجدد انهيار صرف العملة المحلية كان نتيجة عوامل محلية وإقليمية أهمها الحرب في البلاد وما خلفته من كوارث اقتصادية، وأضاف أن هجوم جماعة الحوثي على موانئ تصدير النفط نهاية عام 2022 كانت القشة التي قصمت ظهر البعير مع توقف تصدير حكومة عدن للنفط تماماً ما أفقدها أهم مورد في موازنتها والذي يتعدى نسبة 70%، بحسب تقديرات حكومية، وحذر الفودعي من مزيد من الضغوط على الريال اليمني وتدهور قيمته أمام العملات الأجنبية إذا استمرت الأوضاع كما هي[1].

أما رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني بعدن الدكتور "محمد حسين حلبوب"، فيقول في مقابلة مع قناة عدن الغد[2] أن انهيار العملة اليمنية في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، جاء بسبب ثلاثة عوامل رئيسية، أسماها بالثقوب السوداء، جعلت 71% من ميزانية الحكومة الشرعية في العام 2023 تذهب أدراج الرياح، وهي كالتالي:

([1]) تفاقم أزمات اليمن مع انهيار الريال أمام الدولار إلى أدنى مستوى في عامين، **العربية نت**، بتاريخ 19 مايو 2024 https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/05/19

([2]) مقابلة د. محمد حسين حلبوب، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني مع وجدان محمد مقبل، مقدم برنامج كش ملك، **راديو عدن الغد** https://www.youtube.com/watch?v=sqElDsS-r4Q

1- ثقب الكهربا (الفساد الكبير):

من خلال 96 مليار ريال شهرياً دعم للكهرباء أي 31% من ميزانية الدولة.

2- ثقب الفساد:

من خلال 815 مليار ريال في السنة، رواتب وإعاشة بالدولار لمسؤولين وقيادات مقيمة في الخارج أي 25% من ميزانية الدولة[*].

3- ثقب رواتب المتقاعدين:

من خلال 15% من ميزانية الدولة، وكان من المفترض أن تدفع رواتبهم من هيئة التأمينات.

وبالتالي الفساد أعلاه وغياب الردع ساهم بشكل كبير في الإنهيار المستمر للريال في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، الأمر الذي أدى إلى تدهور مستمر للأوضاع المعيشية للمواطن، ظهر هذا من خلال الإرتفاع غير المسبوق لأسعار الصرف[**] حيث تجاوز سعر الدولار الأمريكي عتبة 2300 ريال يمني، والريال السعودي 610 ريالات[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الدولار الواحد كان يقارب 1000 ريال في أبريل 2022.[2]

([*]) أشار حلبوب إلى أن الفين مسؤول حكومي يتواجدون حاليًا في مصر وحدها، ويتقاضون رواتب بالعملة الصعبة إضافةً إلى إعاشة شهرية تدفع لهم كمبالغ متفاوته لكل فرد مابين (8000 – 5000 – 2000 – 3000 – 4000 دولار) ويضيف كل واحد وشطارته!!، ينظر في هذا نفس المرجع الأنف الذكر ونفس الصفحة.

([**]) وفقا لمراكز اقتصادية، انخفض الريال اليمني بأكثر من 300% عما كان عليه قبل الحرب عندما كان سعر الصرف مستقرا عند نحو 214 ريالا أمام الدولار في 2014، ينظر في هذا: تفاقم أزمات اليمن مع انهيار الريال أمام الدولار إلى أدنى مستوى في عامين، العربية نت، مرجع سابق ذكرة.

([1]) عدن على موعد مع الخروج: المظاهرات الشعبية مستمرة، **الجنوب اليوم**، بتاريخ 07 فبراير 2025 https://www.aljanoobalyoum.net/86972/

([2]) عملة دولة عربية تشهد أعلى انهيار قياسي في تاريخها، **العربية نت**، بتاريخ 13 يناير 2025 https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/2025/01/13

أيضاً التقرير [1] المقدم من اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن المخالفات في قطاعات الكهرباء، النفط، الاتصالات والجوانب المالية، المقدم لمجلس النواب بتاريخ 24 أغسطس 2023. تضمن التقرير العديد من التوصيات الخاصة بكل قطاع على حده والتي تؤكد جميعها عدم سلامة الممارسة الحكومية والإجراءات المتخذة بشأنها، وقد علقت هيئة رئاسة مجلس النواب أنه هالها حجم الاختلالات والمخالفات والعبث الذي أتسم به أداء الأجهزة والجهات ذات العلاقة في مختلف القطاعات، وما تسبب به من آثار خطيرة على حياة الناس والمال العام ومختلف الانشطة والخدمات العامة ذات العلاقة، وهو أمر غير معهود في أداء الحكومات المتعاقبة. ولقد أكد التقرير أن العديد من الأجهزة الحكومية التي جرى تقصي الحقائق بشأنها لم تلتزم بأبسط القواعد القانونية في ممارستها لواجباتها وخالفت الدستور والقانون، على سبيل المثال لا الحصر تعطيل قانون المناقصات والمزايدات وعدم تشكيل اللجنة العليا للمناقصات وتفعيل دورها، وكذا هيئة مكافحة الفساد، مما جعل باب العبث والفساد مفتوحاً على مصراعيه دون رقيب أو حسيب واختزال تلك الأجهزة الرقابية باللجان الفنية المشكلة من الحكومة في مخالفة صريحة للقوانين النافذة ذات العلاقة[2].

كذلك كشف الجهاز المركزي اليمني للرقابة والمحاسبة، في تقريره[3] المقدم إلى مجلس القيادة الرئاسي، عن خروقات جسيمة في أداء البنك المركزي منذ نقله إلى عدن في 2016 وحتى نهاية 2021. وتضمنت التجاوزات التلاعب في الموارد المالية، والتحصيل غير القانوني للرسوم القنصلية، وتوريد إيرادات غير مكتملة في القنصلية العامة بجدة وسفارتي اليمن في مصر والأردن، وأفاد الجهاز الرقابي بأن التجاوزات في القنصلية اليمنية في جدة بلغت 156 مليون ريال سعودي، تم توريد 12 مليون ريال فقط منها إيرادات عامة، في حين استولت جهات أخرى على الفارق. أما في مصر فتم الكشف عن استيلاء موظفين في السفارة على 268 ألف دولار من إيرادات الدخل القنصلي باستخدام وثائق مزورة.

([1]) ينظر: تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن المخالفات في قطاعات الكهرباء، النفط، الاتصالات والجوانب المالية المقدم لمجلس النواب بتاريخ 24 أغسطس 2023 https://drive.google.com/file/d/1QG8QmKeU3G5tZPfK0ubXwdnXQ_ExTkvl/view?usp=drivesdk

([2]) ينظر في هذا: اجتماع هيئة رئاسة مجلس النواب بتاريخ 05.08.2023 تستعرض فيه تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن المخالفات في قطاعات الكهرباء، النفط، الاتصالات والجوانب المالية، وتوجه رسالة إلى الحكومة وتوجه رسالة لرئيس الحكومة حينها د. معين عبدالملك بسرعة تصحيح الاختلالات التي تضمنها التقرير https://parliament-ye.com/index.php/3543/

([3]) إجراءات صارمة وملاحقات قضائية للمتورطين في الداخل والخارج، **صحيفة الشرق الأوسط اللندنية**، بتاريخ 6 يناير 2025 https://aawsat.com/

وتحدّث الجهاز الرقابي اليمني عن اعتداءات ممنهجة على أراضي الدولة، تشمل مساحة تزيد على 476 مليون متر مربع، وقال إن هذه الاعتداءات نُفّذت بواسطة مجاميع مسلحة وشخصيات نافذة استغلّت ظروف الحرب لنهب ممتلكات الدولة. كما تم تسليم أراضٍ لمستثمرين غير جادين تحت ذرائع قانونية؛ مما تسبّب في إهدار أصول حكومية ضخمة.

وحسب التقارير الرقابية، تواجه شركة «بترومسيلة» التي أُنشئت لتشغيل قطاع 14 النفطي في حضرموت بشرق اليمن، اتهامات بتجاوز نطاق عملها الأساسي نحو مشروعات أخرى دون شفافية، إلى جانب اتهامها بتحويل أكثر من مليار دولار إلى حساباتها الخارجية، مع غياب الرقابة من وزارة النفط والجهاز المركزي.

لكن المواقف والتحركات التي ابدتها قيادات الشرعية أمام هذا المشهد المؤسف من الانهيار الاقتصادي والخدمي ومحاولاتها فقط تسجيل نقاط سياسية من خلال تبادل الاتهامات بالمسؤولية دون أي إقرار بالفشل ودون محاولات جدية في اصلاح هذا الوضع، جميعها تكشف حجم المأساة التي يعانيها أبناء المناطق المحررة[1]. كل ذلك أدى إلى غليان في الشارع اليمني وخروج المظاهرات في عدد من المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، وعلى رأسها محافظة عدن.

كما أن التفاوت في معدلات التضخم وأسعار الصرف بين المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وتلك التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً، يزيد من قتامة الآفاق الاقتصادية لليمن في عام 2025، ومن هنا فإن استمرار الصراع الداخلي في اليمن المرتبط بالصراعات الإقليمية، يهدد بتعميق التشرذم الإقتصادي والسياسي في البلاد، ويعمل على تفاقم أزماتها على الصعيدين الاجتماعي والإنساني[2].

([1]) ينظر في هذا: فن الرقص على رؤوس المواطنين .. الانهيار الاقتصادي والخدمي بين وقاحة العليمي وبن مبارك وابتذال بن دغر، **الرصيف برس**، بتاريخ 07 فبراير 2025 https://alraseefpress.net/?p=news_details&id=19943

([2]) اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار الصراع وتصاعد التوترات الإقليمية، مجموعة البنك الدولي، مرجع سابق ذكره.

الخريطة أدناه تبين أماكن وجود حقول ومصافي النفط في اليمن وخطوط مرور النفط والغاز وتبين الموانئ اليمنية

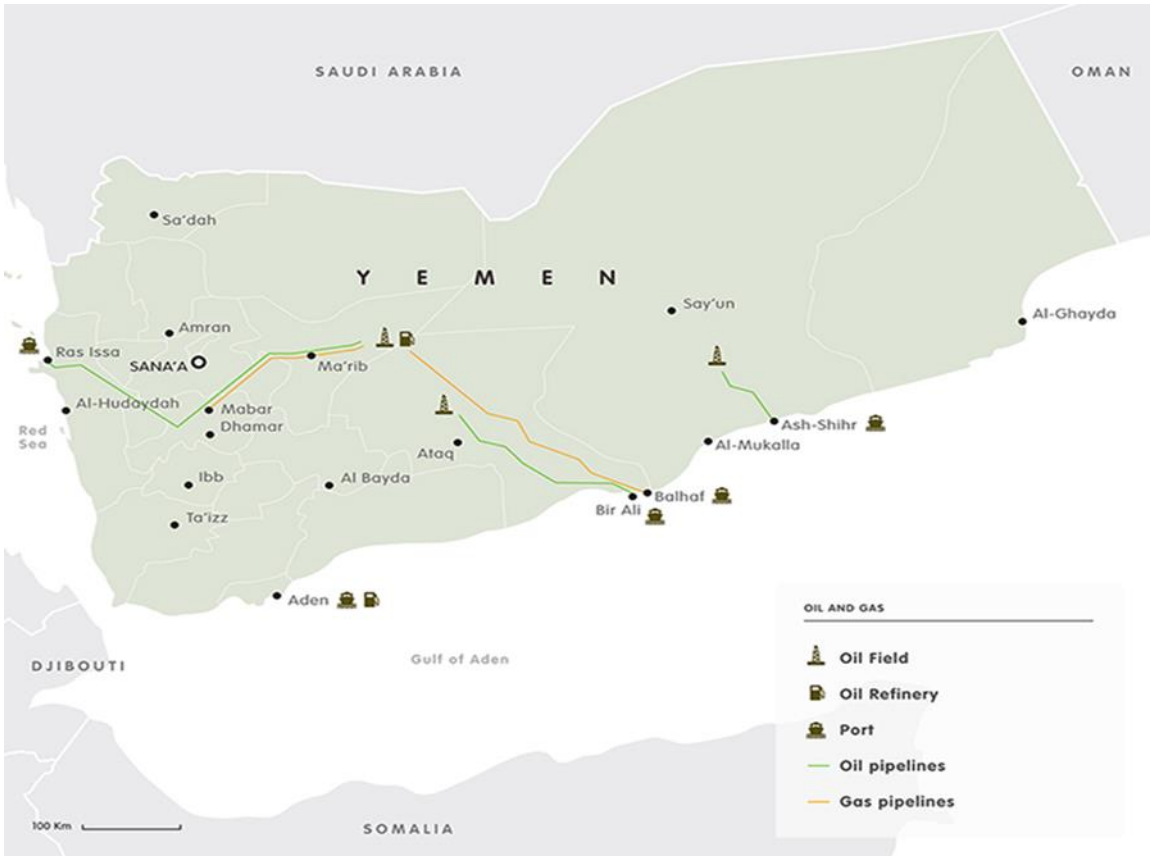

المصدر: https://www.ecfr.eu/mena/yemen

كما قدم المحلل الإقتصادي رياض الأكوع تقريراً تفصيلياً عن استشراء الفساد في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي ومناطق سيطرة الشرعية اليمنية وهو كالتالي:[1]

1- فساد ميليشيات الحوثي في اليمن ونهب المال العام والخاص

تُتهم ميليشيات الحوثي، التي تسيطر على أجزاء واسعة من اليمن منذ انقلابها على الحكومة الشرعية في 2014، بارتكاب جرائم فساد ونهب منظم للمال العام والخاص. هذه الممارسات ساهمت في تعميق معاناة الشعب اليمني وتدهور الاقتصاد الوطني.

([1]) رياض الأكوع، تقرير تفصيلي عن الفساد في مناطق سيطرة الحوثي ومناطق سيطرة الشرعية اليمنية، مقدم للمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية.

أولاً: نهب المال العام

- السيطرة على مؤسسات الدولة

منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء، استولت ميليشيات الحوثي على مؤسسات الدولة، بما في ذلك البنك المركزي اليمني والوزارات الحيوية مثل المالية والنفط. استُخدمت هذه المؤسسات كأداة لتمويل أنشطتها العسكرية والسياسية.

- الضرائب والجمارك

فرضت الميليشيات ضرائب إضافية وغير قانونية على الشركات والتجار، ونقلت مراكز الجمارك إلى مناطق سيطرتها وفرضت رسومًا باهظة على البضائع الواردة، ما تسبب في رفع أسعار السلع الأساسية.

- نهب عائدات النفط والغاز

تستحوذ ميليشيات الحوثي على عائدات مبيعات النفط والغاز المحلي، والتي كانت تُعد المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة، ويُقدر أن الحوثيين يجمعون مئات الملايين من الدولارات سنويًا من عائدات النفط والغاز.

- إيرادات الزكاة والأوقاف

استحدث الحوثيون هيئة للزكاة تُديرها عناصر تابعة لهم، حيث يتم توجيه الإيرادات لدعم قادة الميليشيا وتمويل العمليات الحربية، واستولت الميليشيات أيضاً على أموال الأوقاف وخصصتها لصالح مشاريع طائفية ودعائية.

- استحداث جبايات جديدة

فرضت الميليشيات رسومًا على قطاعات مختلفة مثل النقل، الاتصالات، والزراعة، تحت مسميات متعددة مثل "المجهود الحربي"، ما أدى إلى إنهاك الاقتصاد الوطني.

ثانياً: نهب المال الخاص

- مصادرة ممتلكات المعارضين

صادرت الميليشيات أصول وممتلكات خصومها السياسيين والمواطنين الذين يعارضون حكمها، وشملت المصادرات العقارات، الأموال النقدية، والشركات الخاصة.

- فرض الإتاوات والجبايات

تُجبر الميليشيات المواطنين والتجار على دفع إتاوات تحت مسميات مختلفة مثل دعم "المجهود الحربي"، ويتم تهديد الممتنعين بالعقوبات أو السجن.

- الابتزاز عند النقاط الأمنية

تنتشر نقاط تفتيش يديرها الحوثيون على الطرقات الرئيسية، حيث يتم فرض رسوم غير قانونية على المسافرين والشاحنات التجارية، ويُجبر المواطنون على دفع رشاوى لتجنب الاحتجاز أو مصادرة بضائعهم.

- استغلال المساعدات الإنسانية

سرقت الميليشيات كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الدولية، وتم تحويل هذه المساعدات إلى الأسواق المحلية أو توزيعها على المقاتلين وأسرهم.

ثالثاً: آثار الفساد والنهب

- تفاقم الأزمة الإنسانية

أدى فساد الحوثيين ونهبهم للموارد إلى تدهور الأوضاع المعيشية لليمنيين، حيث يعاني أكثر من 80% من السكان من الفقر والجوع.

- انهيار الاقتصاد الوطني

تسبب استنزاف الموارد ونهب العائدات في عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين، مما أدى إلى شلل في مؤسسات الدولة، وارتفعت معدلات التضخم، وانهارت العملة المحلية.

- إطالة أمد الصراع

استُخدمت الأموال المنهوبة في تمويل الحرب، مما أدى إلى استمرار النزاع المسلح وزيادة معاناة الشعب اليمني.

رابعاً: نماذج موثقة للفساد

- تقرير فريق الخبراء الأممي

كشف تقرير صادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة في 2022 أن الحوثيين نهبوا أكثر من 1.8 مليار دولار من إيرادات الدولة خلال عام واحد فقط.

- تقارير المنظمات الدولية

أشارت منظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى أن الحوثيين يستخدمون وسائل مختلفة لتدمير الاقتصاد اليمني، بما في ذلك مصادرة الأراضي ونهب المساعدات الإنسانية.

وبالتالي تمثل ممارسات ميليشيات الحوثي في نهب المال العام والخاص أحد أسباب الكارثة الإنسانية في اليمن. واستغلالها لموارد الدولة وممتلكات الأفراد أدى إلى تدمير الاقتصاد وزيادة معاناة المواطنين.

2- فساد الحكومة الشرعية اليمنية

يشهد اليمن منذ اندلاع الحرب عام 2015 سلسلة من الانهيارات الاقتصادية والمؤسسية، تزامنت مع تفاقم مظاهر الفساد داخل الحكومة الشرعية اليمنية. تحت هذا العنوان الفرعي سيتم التركيز على استعراض أنموذجات من الفساد في مؤسسات الدولة، بما في ذلك وزارة المالية، محافظة مأرب، البنك المركزي، وقطاعات حيوية أخرى. أين سيتم الكشف عن تأثير هذه الممارسات على الاقتصاد الوطني وبعدها سيتم تقديم توصيات لمعالجتها.

أولاً: فساد وزارة المالية

- غياب الشفافية والمساءلة المالية:

لم يتم تقديم الحسابات الختامية في المواعيد المحددة، في مخالفة للمادة (91) من دستور الجمهورية اليمنية، مما يعزز إهدار المال العام، كذلك السحب المفرط من البنك المركزي الذي وصل إلى 6625 مليار ريال بنهاية 2022، ما أدى إلى أزمة سيولة وتدهور قيمة العملة.

- الإعفاءات الضريبية والجمركية:

تم إهدار 9.2 مليار ريال من خلال إعفاءات ضريبية وجمركية غير مبررة بين 2020 و2023.

- غموض إيرادات النفط والغاز:

لم تُفصح الحكومة عن عائدات شركات النفط الوطنية مثل "صافر" و"بترومسيلة"، وغياب خطط واضحة لاستئناف تصدير النفط، ما أدى إلى فقدان عائدات حيوية.

- إيرادات الجمارك والضرائب:

تباين كبير بين الأرقام المالية المعلنة من وزارة المالية ومجلس الوزراء، مما يشير إلى غياب الشفافية.

- ضعف تحصيل الإيرادات من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

- قطاع الكهرباء والطاقة:

خسائر مالية كبيرة بسبب ضعف الرقابة على مديونيات الكهرباء وتعزيزات مالية مثيرة للجدل لشركات الطاقة.

- الهبات النفطية والمشاريع الاستراتيجية:

هدر المساعدات النفطية السعودية وعدم تسجيلها كإيرادات عامة، وتجاهل عروض استثمارية كبرى مثل تحديث مصافي عدن بتمويل صيني.

ثانياً: فساد محافظة مأرب

- السيطرة على الموارد النفطية:

سيطر حزب الإصلاح على الشركات الوطنية النفطية مثل "صافر" و"مصافي مأرب"، ونهب عائدات النفط والغاز التي تقدر بـ 5.5 مليار دولار خلال الفترة 2015–2024.

- إيرادات البنزين المحسن:

إنتاج كميات هائلة من البنزين المحسن وبيعه في السوق المحلي دون توريد الإيرادات إلى الخزينة العامة، كما أن إجمالي الإيرادات المنهوبة من مبيعات البنزين المحسن تقدر بـ 1.29 مليار دولار.

- الأضرار الاقتصادية:

خسائر ضخمة نتيجة تحويل الموارد العامة إلى حسابات خاصة، مما زاد من ثراء القيادات على حساب الشعب.

ثالثاً: فساد البنك المركزي اليمني

- غياب التقارير المالية:

منذ نقل البنك إلى عدن في 2016، لم تصدر تقارير مالية سنوية، مما شكل مخالفة صريحة للقانون، وغياب الشفافية أدى إلى تدهور الريال اليمني وزيادة التلاعب المالي.

- فساد عمليات التدخل النقدي:

عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية افتقرت للرقابة، مما خلق بيئة خطرة على الاقتصاد الوطني.

- دور المجتمع الدولي:

غياب الشفافية يعرض البنك المركزي لخطر فقدان السيادة الاقتصادية لصالح المؤسسات الدولية.

رابعاً: فساد قطاع الكهرباء والمشتقات النفطية

- صفقات مشبوهة:

تورط حزب الإصلاح في تمرير صفقات احتكارية لشراء المشتقات النفطية بأسعار مبالغ فيها، مما أدى لخسائر سنوية تتجاوز 150 مليون دولار.

- ضعف إدارة المخزون الوقودي:

نقص الرقابة أدى إلى سحب كميات كبيرة من الوقود بأسعار مرتفعة دون إشراف حكومي فعال.

وبالتالي لابد من الآتي:

- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال نشر الحسابات الختامية والإفصاح عن الإيرادات العامة، وتفعيل دور القضاء لمحاسبة المسؤولين المتورطين في الفساد.

- إصلاح الإدارة المالية من خلال تحسين آليات تحصيل الضرائب والجمارك، وإنشاء لجان رقابية مستقلة للتحقيق في القضايا المالية.

- إعادة هيكلة القطاعات الحيوية من خلال تعزيز الرقابة على قطاع النفط والغاز والكهرباء، وتقليل الاعتماد على القطاع الخاص في شراء الطاقة، والتركيز على مشاريع الطاقة المستدامة.

- استعادة الأموال المنهوبة من خلال التعاون مع المجتمع الدولي لتتبع الأموال المهربة وإعادتها، وإحالة ملفات الفساد الكبرى إلى النيابة العامة.

هنا يكشف التقرير عن فجوة كبيرة بين ما يتم الإعلان عنه وما يتم تنفيذه داخل الحكومة الشرعية اليمنية، وفي الحقيقة إن معالجة الفساد المستشري يتطلب جهوداً وطنية ودولية لاستعادة الموارد الوطنية وإعادة توجيهها نحو خدمة الشعب اليمني. وتعد الشفافية، المحاسبة، والإصلاح المؤسسي خطوات ضرورية لتحقيق العدالة الاقتصادية والحد من الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

القسم السادس: تفاقم التضخم

عن التضخم الإداري في الجمهورية اليمنية وآثره على التنمية في اليمن، يقول المحلل المالي والاقتصادي "رياض الأكوع":[1]

> **"يجب أن الانطلاق من العديد من المحددات، ابتداءً من الدستور والقوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية، ابتداءً بالقانون رقم 19 لسنة 1991 بشأن الخدمة المدنية والقرار الجمهوري رقم 122 لسنة 1992 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم 19، والقانون رقم 02 لسنة 2000 بشأن تحديد الإجازات والعطلات، وقرار مجلس الوزراء قم 194 لعام 2002 بشأن الاجراءات الخاصة بتنظيف كشوفات الراتب، والقرار الجمهوري رقم 01 لسنة 2004 بشأن نظام البطاقة الوظيفية، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2008 بشأن الدليل الإجرائي لتطبيق نظام البصمة الوظيفية والقانون رقم 19 لسنة 2003 بشأن البعثات والمنح الدراسية، وقرار مجلس الوزراء رقم 428 لسنة 2003 بإصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم 19 لسنة 2003، وكذا قرار مجلس الوزراء رقم 212 لعام 2007 بشأن معالجة حالات التعاقدات القائمة في الجهاز الإداري للدولة، وكذلك القانون رقم 43 لسنة 2005 بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات، ويؤكد "الأكوع" أن هذا القانون من أهم القوانين التي تحدد المواصفات المطلوبة في الموظف العام للدولة وكيف يتدرج في الوظيفة العامة وكيف يجب عليه أن ينتقل من مرحلة إلى أخرى، ومن فئة وظيفية معينة إلى فئة أعلى، وهو الذي ينظم بشكل عام الأداء الوظيفي لأجهزة الدولة، والذي تم اختراقه ابتداءً من العام 2013 إلى اليوم سواءً في مناطق الشرعية أو في مناطق الحوثي، وقرار مجلس الوزراء رقم 27 لسنة 1998 بشأن لائحة الجزاءات والمخالفات المالية والإدارية، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 257 بشأن الرعاية الطبية وغيرها."**

ويؤكد الأكوع، إذاً هناك مجموعة من القوانين والقرارات تحدد مواصفات الوظيفة العامة وشاغلها، لكن ما حصل خلال الأحداث التي مرت بها اليمن أنتج هناك تضخم كبير في الوظيفة العامة للدولة، حيث كان عدد الوظائف في العام 2014 بالنسبة للجهاز الإداري للدولة حوالي 500 ألف، وللقطاعين العام والمختلط 110 ألف، ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية 140 ألف، ومؤسسة الجيش والأجهزة التابعة لها حوالي 440 ألف، أي

([1]) رياض الأكوع، "التضخم الإداري في منظومة الشرعية اليمنية وآثره على التنمية في اليمن"، ورقة مقدمة للندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية–القاهرة تحت عنوان "**منظومة الشرعية اليمنية بين الإصلاح السياسي والفساد المالي والإداري**" بتاريخ 05 أغسطس 2024.

أن إجمالي الوظائف في الجمهورية اليمنية تقدر بمليون و100 ألف وظيفة، موزعة على الجهاز الإداري للدولة، القطاعين العام والمختلط، الجيش والجهات التابعة له، الأمن والجهات التابعة له، وكانت التكلفة السنوية للمرتبات تصل إلى 996 مليار ريال، هذا في العام 2014.

يضيف الأكوع، الآن عندما نأتي لنرى كيف اصبح الهيكل الإداري، طبعاً بتفصيلاته وتفرعاته في مناطق الشرعية نرى أن هناك تضخم كبير في الوظائف الإدارية فيما يخص الجهاز الإداري وبعض مؤسسات القطاعين العام والمختلط، كون أغلب مراكزها مازالت في مناطق سيطرة الحوثي، أضف إلى ذلك الاختلالات الإدارية للشرعية ابتداءً من 2015، مُنذ اندلاع الحرب عندما تركت موارد الدولة ومؤسسات الدولة والمراكز الرئيسية في صنعاء ولم تنقل إلى عدن وظلت تستلم مرتباتها من صنعاء وتحت امرة المليشيات الحوثية، الأخيرة في نفس الوقت قامت بتوظيف العديد من الأشخاص، على سبيل المثال في 2019 تم توظيف 60 ألف في وزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها، أما بالنسبة للجيش فتم إحلال جيش بدل الجيش هذا في مناطق الحوثي، وكذلك الحال في مناطق الشرعية تم استبدال جزء كبير، بالرغم أن هناك بعض القوات مازالت كما هي عليه، تلك التي توجد في حضرموت وفي المهرة وجزء من التي كانت متواجدة في شبوة، أما بقية القوات فقد تم استبدالها، وبالتالي الآن لدينا تضخم كبير وبطالة مقنعة تؤثر على التنمية الاقتصادية في المستقبل، وكذا تؤثر على القدرة المالية للدولة لصرف الرواتب. ويضيف الأكوع، الآن فاتورة الراتب سواءً التي تعد من قبل الحكومة الشرعية أو تلك التي تعد من قبل المليشيات الحوثية، تتجاوز الثلاثة ترليون ريال نظرياً، بغض النظر هل استلموا أم لم يستلموا تتجاوز الثلاثة ترليون، فنحن عندما نقيس 200 في المائة زيادة قي الراتب هذا سوف نتحملها الآن وتتحملها الأجيال القادمة، أضف إلى ذلك كيف يمكننا إدارة موارد الدولة للإيفاء بهذه الإلتزامات. هناك إدارة عشوائية جداً لموارد الدولة.

كما يضيف الأكوع، الحوثي استفاد من مؤسسات الدولة وسيطر على كل مواردها تحت سيطرته وطبق كل القوانين والقرارات واستخلص كل الرسوم الخاصة بالدولة وأضاف رسوم جديدة على المواطنين في مناطق سيطرته، كما أنه استطاع أن يحرم الدولة من مصادر دخلها الرئيسية سواء كانت ضرائب، جمارك، الرسوم الحكومية الأخرى والزكاة، وهذه الأربعة المصادر تعتبر الإيرادات السيادية للدولة التي من خلالها تستطيع إدارة أجهزتها بشكل فعال.

القسم السابع: آثار الحرب على التعليم

الحرب آثرت على كل الجوانب المرتبطة بالتعليم سواءً التعليم العام أو التعليم العالي أو التعليم الفني والمهني، حيث شملت الآثار جميع الأساتذة والمعلمين والطلاب والمباني الجامعية والمدرسية والمرافق والخدمات التعليمية والإدارة والمناهج المقررة. ومن بين الآثار التي ركز عليها التربوي الدكتور نجيب عسكر، الآتي[1]:

– قطع مرتبات أساتذة الجامعات والمعلمين والعاملين في الحقل التعليمي، الأمر الذي انعكس على تراجع الأداء، وانعدام الرغبة بالعمل في حقل التدريس، مما دفع الكثير منهم إلى الانقطاع عن التدريس؛ بحثاً عن أنشطة أخرى يسدون من خلالها رمقهم ورمق أسرهم ومن يعولون، وآخرون هاجروا أو تشردوا، أو قتلوا أو ماتوا قهراً. وحتى المحافظات التي يتسلم فيها المعلمون مرتباتهم، فإنهم يشتكون من كونها مستحقات متدنية أصلاً، لا تضمن للمعلم تغطية احتياجاته الأساسية مع ارتفاع الأسعار وتراجع قيمة العملة المحلية في السنوات الأخيرة.

– تدمير آلاف المدارس والمرافق التعليمية في اليمن، أين ذكر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" صدر في عام 2022 تقول فيه إنه بعد مرور سبع سنوات على بدء النزاع تم تدمير أكثر من 2900 مدرسة أو أصيبت بأضرار جزئية أو استخدمت لأغراض غير تعليمية.

– حرمان ملايين الأطفال من التعليم وزيادة معدلات الهدر المدرسي بشكل كبير، لأسباب كثيرة من اقتصادية وغياب المعلم ونقص الكتاب المدرسي، ولأسباب أسرية أو نفسية، وغيرها من الأسباب. وحسب بيانات كتلة التعليم، إنه يوجد أكثر من مليونين و661 ألف طفل يمني في سن التعليم خارج المدارس، بينهم مليون و410 آلاف فتاة ومليون و251 ألف من الذكور، هذه النسبة تشكل ما يقارب ربع عدد الأطفال اليمنيين في سن التعليم والمقدر بـ 10,8 ملايين طفل. أي أن طفلاً من كل أربعة أطفال في اليمن خارج المدرسة، وفي هذا السياق نرى تغريدة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" في اليمن، عبر "تويتر" تقول أن "الصراع أعاق حصول 8.1 مليون طفل في اليمن من التعليم، مما يعرض مستقبلهم للخطر."

– أكثر من نصف مخيمات النزوح بلا خدمات تعليم، وحسب بيانات الكتلة، فإن خدمات التعليم التي تتوفر بصورة فعالة تغطي نحو 8 بالمائة فقط من مواقع النزوح في المخيمات، في حين أن ما نسبته 38,87 بالمائة

([1]) د. نجيب عسكر، "**أثر الحروب والصراعات على التعليم في اليمن**"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

يحصلون على خدمات تعليم غير كافية، أما النسبة الأكبر من مواقع النزوح والتي تزيد عن 53 بالمائة لا تتوفر فيها خدمات التعليم من الأساس.

– تدهور جودة التعليم؛ فالحرب أثرت على جودة التعليم بشكل كبير، حيث أدت الظروف الاقتصادية الصعبة وانعدام الأمان إلى نقص الموارد التعليمية وتراجع مستوى التعليم.

– التعليم لمن لديه المال فقط؛ فمع انهيار التعليم العام، وجد التعليم الخاص، وهو كما نعلم يلبي احتياجات من يملكون المال فقط، فرسومه مرتفعة، والوضع المعيشي للناس تحت الصفر.

– تم تجنيد الآلاف من طلاب المدارس، وحرمانهم من التعليم، فمنهم من قُتل، ومنهم من لحقت بهم إعاقة دائمة، ومنهم من تشرد أو هاجر.

ومن الآثار النفسية للحرب على الطلاب يضيف الدكتور عسكر[1]:

– الصدمة النفسية والرعب الذي قد يؤدي إلى الانهيار العصبي، نتيجة مشاهدتهم للأحداث المروّعة، ويظهر ذلك في صورة الخوف والارتباك وصعوبة التركيز، وكذلك تسارع ضربات القلب والارتجاف وأوجاع الجسم.

– نوبات الهلع والذعر والقلق الشديد والإكتئاب، واليأس من المستقبل.

– تعّطل إحساسهم بالأمان والإستقرار، مما يجعلهم أكثر عرضةً لخطر الجوع والمرض والعنف والتجنيد العسكري والإستغلال والإعتداء الجنسي.

– التشرد والانحراف، والإدمان بأنواعه.

– العزوف عن التعليم وترك مقاعد الدراسة.

– عدم الثقة والعزلة وصعوبة الإندماج في المجتمع، زيادة معدّلات الإنتحار، وغيرها.

وقد ختم الدكتور "عسكر" ورقته بتوجيه الدعوة لأطراف الصراع بأن ينظروا إلى المستقبل، وكفى الجيل ما وصل إليه، فالبلاد لا يمكن أن تقوم لها قائمة إلا بالتعليم.

([1]) نفس المرجع الأنف الذكر ونفس الصفحة.

كما نذكر بأن أقصر الطرق للتخلص من تلك الآثار التي أصابت التعليم نتيجة الحروب، تكمن في إزالة السبب الأول وهو إيقاف الحرب، والعودة إلى أجواء الأمن والاستقرار، ومن ثم العمل على إعادة بناء الجيل، فهم الثروة والسلاح الحقيقي لمواجهة كل الأخطار، وعلى الجميع السعي بكل السبل إلى تهيئة البيئة المناسبة لبعث الأمل لدى أبنائنا بحياة أكثر إشراقاً وطمأنينة[1].

أما الدكتور "علي الخولاني"، استاذ سابق في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، فقد أشار[2] إلى أنه مُنذ استيلاء جماعة الحوثي على صنعاء في سبتمبر من العام 2014، عززت الجماعة تركيزها على التعليم واستهداف فئة الشباب بصورة مدروسة وممنهجة وقامت بنفس الخطوة التي اتخذتها الثورة الإيرانية في العام 1979، أين قام اتباع آية الله الخميني بتغيير المناهج الدراسية في إيران كوسيلة للسيطرة على الجيل المقبل.

ويضيف الدكتور "الخولاني" أن الحوثيين بدؤوا بتغييرات بسيطة في تفسير الآيات القرآنية، وهذه التغييرات تغير تماماً معنى النص لتتماشى مع فكر الجماعة، وسلطوا التركيز على آيات تعظم الجهاد، كما قاموا بحذف فصول كاملة كانت تبين وتسلط الضوء على تاريخ اليمن وحضارته، ووضع عوضاً عن ذلك فصولاً ودروساً تركز على الشخصيات الزيدية والشيعية. وبعد عامين من سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء أي في العام 2016 عين الحوثيون يحيى بدر الدين الحوثي شقيق زعيم الجماعة وزيراً للتربية والتعليم وهو الآمر الذي آثار مخاوف كبيرة في صنعاء وبقية المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين من تعديل أو تغيير واسع في المناهج الدراسية ويشير الدكتور "الخولاني" أن هذا الأمر تحقق بشكل واضح في العام الدراسي 2021-2022 حيث اصدرت وزارة التربية والتعليم في صنعاء منهجاً معدلاً للمرحلة الأساسية لمواد الدراسات الإسلامية والقرآن الكريم والعلوم الاجتماعية والتاريخ، وشملت التعديلات حذف دروساً كانت تشمل الحقوق المدنية وتاريخ الشخصيات التي رسمت تاريخ اليمن وأدخلت بدلا عنها دروساً تخدم النهج الحوثي.

وأضاف الدكتور "الخولاني" أن عملية تعديل المناهج الدراسية من قبل الحوثيين رافقه مراقبة ما يدرسه الأساتذة في الفصول الدراسية وكذلك الآراء السياسية لهم، ومن أجل غرس معتقدات جماعة الحوثي بين طلاب المدارس

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر، ونفس الصفحة.

([2]) د. علي الخولاني، " **تعديل جماعة الحوثي للمناهج الدراسية في اليمن وأثرها على الولاء الوطني**"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "**الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب**"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

وتنفيذ التغييرات في المناهج قامت الجماعة بتغيير مدراء المدارس بآخرين موالين لها، كما قامت وزارة التربية والتعليم في صنعاء بفرض رسوم على طلاب المدارس من أجل طباعة وتوزيع المناهج الجديدة كما رفعت رسوم تجديد تراخيص المدارس الخاصة وأجبرتها على شراء المناهج الدراسية الجديدة. وقامت الوزراة بعمليات تفتيش عشوائية للمدارس لضمان استخدام المنهج الجديد، وتواجه المدارس المخالفة غرامات بمئات الآلاف من الريالات، كما يقوم المعلمين الذين وظفتهم جماعة الحوثي بمراقبة تدريس زملائهم بالإضافة إلى توظيف الطلاب الموالين للحوثي كمراقبين، كما تم فرض ترديد الصرخة في المدارس اثناء طابور الصباح.

ويضيف الدكتور "الخولاني" أن جماعة الحوثي اعتمدت على المراكز الصيفية لتسريع عملية غسل أدمغة الشباب والطلاب بما يتناسب مع معتقداتها وأفكارها ولتساند عملية تغيير المناهج الدراسية، وفي حقيقة الأمر كل هذا يخلق جيل جديد متطرف وخطير ليس على نفسه فقط، بل وعلى أسرته ومجتمعه وعلى دولته وعلى الإقليم وعلى العالم بشكل عام، ويشكل قنبلة موقوته حقيقية في المستقبل القريب، وإذا لم يتم تلافي هذا الأمر فلن تقوم لليمن قائمة لعشرات السنين.

من جانبه يرى الدكتور "عبدالرحمن ناجي"[1] أستاذ نُظم المعلومات الإدارية بجامعة صنعاء، أن جامعة صنعاء نجحت في النأي بنفسها عن أي تجاذبات سياسية على كافة المستويات الأكاديمية والإدارية، وفي كل مكونات هيكلها التنظيمي، منذ تأسيسها حتى سبتمبر 2014م، سواء في ظل تحريم وتجريم التعددية السياسية قبل الثاني والعشرين من مايو 1990م أو بعد قيام الجمهورية اليمنية، والتي كان من أهم ركائزها اعتماد التعددية السياسية.

كما رأى الدكتور "ناجي" أن الجامعة اختطت لنفسها نهجا أكاديميا علميا يتناغم مع الأعراف الأكاديمية المعروفة والمتداولة عالميا في حدود الامكانات والموارد المتاحة والمعتمدة من الحكومات المتعاقبة، بما في ذلك موضوع التعيين في الدرجات الوظيفية الأكاديمية، والتي كانت تتم من خلال الاعلانات السنوية في صحيفة الثورة الحكومية عن وجود شواغر أو فرص التعيين في التخصصات العلمية في مختلف الأقسام العلمية في كل كليات الجامعة، وبعد انتهاء الفترة المحددة للتقدم لشغر تلك الوظائف، تقوم رئاسة الجامعة باحالة ملفات كافة المتنافسين إلى عمادة الكليات المعنية والتي بدورها تحيلها للأقسام العلمية، التي تحيلها إلى لجنة أكاديمية

([1]) للمزيد ينظر: د. عبدالرحمن ناجي، " **تأثر الجامعات الحكومية بالولاءات السياسية في تعيين الكوادر الجامعية**"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "**الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب**"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

بكل قسم لدراسة كل الملفات وترتيب المتنافسين وفقا لمعايير علمية أكاديمية محضة، واقرار ذلك الترتيب في مجلس القسم العلمي، ورفع الأمر للمجلس الأكاديمي بالكلية الذي يحيله لمجلس الكلية لاقراره ورفعه للمجلس الأكاديمي بالجامعة الذي بدوره يعتمده ويقوم برفعه لمجلس الجامعة الذي يعتمد رسميا ذلك الترتيب, وبعد ذلك يستكمل الأشخاص الذين وقع عليهم الاختيار اجراءات التعيين في وزارتي الخدمة المدنية والمالية لاعتماد الدرجات الوظيفية والمالية.

كذلك أكد الدكتور "ناجي" إنه حتى في ظل وجود توجيهات رئاسية بتعيين س أو ص من الأشخاص في وظائف أكاديمية، كانت تلك التوجيهات تأخذ نفس التسلسل من رئاسة الجامعة وصولاً للقسم العلمي وهو صاحب الحق الوحيد باتخاذ قرار مدى امكانية أو عدم امكانية الاستجابة للتوجيه الرئاسي ويرفع قراره للتسلسل الأكاديمي وصولا لرئاسة الجامعة، وكثيرا ما كانت الأقسام العلمية ترفض تلك التوجيهات الرئاسية عند عدم حاجتها لكواد اكاديمية جديدة، ولوجود هيئة تدريس مساعدة مازالت في الدول التي تم ايفادهم إليها للحصول على الدرجات العلمية التي تؤهلها للانضمام لهيئة التدريس.

كما أكد الدكتور "ناجي" أن جامعة صنعاء دخلت في نفق مظلم كغيرها من مؤسسات الدولة منذ سبتمبر 2014 حتى هذه اللحظة، عندما فرضت الميليشيات الحوثية سيطرتها على مقاليد الحكم بسياسة الأمر الواقع في العاصمة صنعاء تحديدا، فمنذ ذلك التاريخ، تم فعليا تعليق العمل بدستور الجمهورية اليمنية، وصار البشر في كل مرافق الدولة يفرزون وفقا لدرجة ولائهم وانتمائهم لفكر تلك الميليشيات، فمواطني الجمهورية في مناطق سيطرتها إما خداما وعبيد أو سادة ومهيمنين، وينسحب ذلك على العمل الأكاديمي في الجامعة، بما في ذلك تعيين الأكاديميين فيها، أو التعامل مع الهيئة الأكاديمية الموجودة، وشهدت الجامعة نتيجة لذلك نزوحا لعدد كبير من أساتذتها إما لمناطق خارج سيطرة تلك الميليشيات داخل الجمهورية، أو إلى شتى دول العالم، خصوصا مع توقف صرف مرتباتهم كغيرهم من موظفي الجهاز الحكومي منذ سبتمبر 2016م حتى اليوم والذي تزامن مع انهيار العملة الوطنية مقابل العملات العالمية.

من جهتها أشارت المستشارة "عائشة العولقي"[1]، المديرة السابقة للمركز الثقافي اليمني بالقاهرة، إلى أن فقدان الدخل والمكانة الاجتماعية للمعلمين والمعيدين ودكاترة الجامعة آتى بسبب الرواتب غير المدفوعة،

([1]) ينظر في هذا: المستشارة عائشة العولقي، "**البنية التحتية للتعليم العالي والأساسي في اليمن وتأثرها بالأزمات والحروب**"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة تحت عنوان "**الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب**"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

فالصراع استنزف إمكانيات البلاد اقتصادياً وبالتالي عانى نظام التعليم من شح الموارد المالية سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين أو في المناطق الخاضعة للشرعية، الأمر الذي أدى إلى أن تعيش المنظومة التعليمية واقعاً قاسياً، فمنذ عام 2016 لم تعد تصرف مرتبات موظفي القطاع العام في مناطق سلطة الحوثيين، وهو ما ساهم في تدهور الوضع المعيشي للأساتذة والمعيدين ودكاترة الجامعة لدرجة طرد البعض منهم من منازلهم المؤجرة واستدعاء البعض الآخر إلى أقسام الشرطة إلى غير ذلك، ونفس الأمر يعاني منه الأكاديميون في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية. وتضيف المستشارة "العولقي" أن راتب الدكتور الجامعي كان يعادل 1000 دولار أمريكي بداية الحرب والآن أصبح يعادل 140 دولار، أما راتب المعيد فصار يعادل الآن 45 دولاراً أمريكيا بعد أن كان يعادل 350 دولار، وفي ظل هذه الأوضاع ترك بعض الأكاديميون مهنة التدريس في الجامعة للعمل في مجالات أخرى متدنية لسد الديون ولتلبية احتياجات اسرهم.

تؤكد المستشارة "العولقي" أن انقطاع الرواتب وتدني ما يصرف منها أدى إلى ظاهرة هجرة الأدمغة في الأوساط الأكاديمية اليمنية للعمل في مهن تدر عليهم دخلاً أعلى أو للتدريس في جامعات بدول أخرى تحت ظروف تسمح لهم بإجراء أبحاث في مجالات تخصصهم ونشرها، ففي اليمن يضطر الأكاديميون إلى دفع مبالغ مالية للمُحكمين لتحكيم أبحاثهم ومعظمهم حالياً غير قادر على تكبد التكاليف، فضلاً على ذلك عملت الحرب على صعوبة السفر والتنقل أمام مشاركة الباحثين من الجامعات اليمنية في المؤتمرات والندوات الدولية التي تعقد خارج البلاد، ففي الماضي كانت الجامعات اليمنية تدعم الأكاديميين بالتذاكر وبدلات السفر، وبالرغم من مشاركة بعض الأكاديميين في بعض المؤتمرات والندوات الدولية عن بعد إلا أن المشاركات الحية تتيح لهم فرصاً أكبر للتشبيك والتعاون في مجال البحوث.

كما أشارت المستشارة "العولقي" إلى أن ظروف الحرب أدت إلى انخفاض معدلات التحاق الطلاب بالجامعات ليبلغ أرقاماً حرجة خاصة في الكليات الإنسانية حيث لا يتجاوز عدد الطلاب في بعض الأقسام الطالب أو الطالبين، وبشكل عام يلاحظ عزوف الشباب عن الالتحاق بالجامعات في ظل الافتقار إلى اساس تعليمي قوي ومحدودية فرص العمل. على سبيل المثال مجموع الطلاب المسجلين بقسم اللغة العربية في كلية الأداب بجامعة صنعاء عام 2023 بلغ 26 طالباً فقط في القسم بمستوياته الأربعة. الوضع أسوأ بكثير بالنسبة لمعدلات التحاق الطلاب بأقسام الفلسفة والتاريخ حيث ضم كل قسم طالباً واحداً في المستوى الأول. وتواجه كليات التربية في أغلب الجامعات اليمنية نفس المشكلة، اين بلغ عدد الطلاب الملتحقين بكلية التربية في جامعة شبوة 200 طالب خلال العام الدراسي 2022-2023 مقارنة بـ 2100 طالب في العام الدراسي 2014-2015، وفي كلية التربية بجامعة عدن انخفض عدد المسجلين من 2276 طالب خلال العام الدراسي 2009-2010 إلى

99 طالب في العام الدراسي 2022–2023 وهو ما يعكس تسرباً هائلاً من الكليات الإنسانية. وتضيف المستشارة العولقي أن المشكلة لا تقتصر على التخصصات الإنسانية فقط، بل انخفضت معدلات الالتحاق بالكليات العلمية أيضاً والتي باتت لا تضمن مستقبلاً مهنياً للخريجين.

ترى المستشارة العولقي أن جودة وكفاءة منظومة التعليم الأساسي والثانوي تأثرت، حيث أن جيل الطلاب الملتحقين بالجامعات اليوم نشأ تحت وطأة الحرب ويعتبر ضحية لإنهيار التعليم الأساسي؛ فالطلاب الذين سجلوا في الجامعات للعام الدراسي 2022–2023 كانوا في الصف الخامس الإبتدائي وقت اندلاع الحرب في العام 2015، بمعنى أنهم تلقوا التعليم في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية تحت منظومة تعليمية منهارة جراء انقطاع رواتب المعلمين وتضرر المدارس بسبب الحرب.

وتضيف المستشارة العولقي ببأن تراجع الدعم التمويلي من الحكومة للجامعات بات اهتمام هذه الأخيرة منصباً على إيجاد مصادر دخل جديدة لتمويل أنشطتها ما أدى إلى نشوء نظام التعليم الموازي أو ما يعرف بنظام دفع رسوم خاصة في الجامعات الحكومية، وهو نظام يتيح للطلاب ذوي التحصيل المتدني الالتحاق بتخصصات تنافسية للغاية مقابل دفع رسوم مالية عادة بالدولار الأمريكي.

كذلك أشارت المستشارة العولقي أن هناك تساهل بالترخيص للجامعات الأهلية مُنذ انقسام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2015 إلى وزارتين كحال بقية الوزارات في فترة الحرب، أين تعملان دون تنسيق مشترك وتقوم كل وزارة بالتصريح للجامعات الأهلية في المناطق التي تشرف عليها مما يجعل هناك عدم وجود احصائية دقيقة توضح عدد الجامعات الأهلية المرخص لها في اليمن، كما أن عملية الترخيص لأي جامعة أهلية أو معهد خاص لا يخضع لأي معايير واضحة وشفافة أو شروط لضمان الجودة، ودون إجراء دراسة ترصد أداء الجامعات تحاول كل وزارة الترخيص لأكبر عدد ممكن من الجامعات والكليات في سبيل العائد المادي، وتؤكد المستشارة العولقي أن آخر تقرير نشر عن العملية التعليمية في الجامعات اليمنية على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يعود إلى العام 2010.

من جانبه، ميز، البروفيسور "حميد العواضي"[1]، استاذ اللسانيات والدراسات الثقافية– جامعة بيتسبرغ بولاية بنسيلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، بين مصطلحي الحرب والنزاع عند الحديث عن ما يجري في اليمن،

([1]) أ. د. حميد العواضي، "**آثر الحرب في اليمن على جودة التعليم العالي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس**"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة تحت عنوان "**الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب**"،=

فالنزاع من وجهة نظره هو حركة عدم استقرار دائمة ظلت ترافق الحالة اليمنية لفترات طويلة أما الحرب فهي تلك التي أعلن فيها الحرب على اليمن في 2015 وتدخلت فيها قوات خارجية وهي التي استمرت للعام 2022 أما الوقت الراهن فهي حالة اللا حرب واللا سلم، وأكد البروفيسور العواضي أن تركيزه سيكون على مرحلة الحرب، وتحدث عن ثلاث نقاط أساسية، الأولى قدم فيها بعض المؤشرات التنموية عن وضع اليمن الراهن، والثانية أهم مظاهر تدهور الجودة في التعليم العالي، والثالثة آفاق بناء الجودة في التعليم العالي.

بالنسبة إلى مؤشر التنمية البشرية يشير البوفيسور العواضي إلى أن اليمن في عام 2015 كانت في المرتبة رقم 153 وفي عام 2020 صارت اليمن في المرتبة 179 أي أن اليمن الآن تقريباً في المرتبة 180 أي تراجعت تقريباً بمقدار 30 دولة إلى الوراء، أما في مؤشر المعرفة ففي العام 2021 احتلت اليمن المرتبة 150 من 154 دولة يعني أنها قبل الأخير بأربع درجات، أما في مؤشر الفساد كانت اليمن عام 2012 في المرتبة 164 من 182 دولة وهذا معناه أن مؤشر الفساد عالي، وفي عام 2021 أصبح ترتيب اليمن 174 يعني تأخرت عشرة مراتب أخرى وفي هذا استشراء لظاهرة الفساد.

ويؤكد البوفيسور "العواضي" أن هذه المؤشرات هامة لأنها تقيس قطاع التعليم العالي الذي لا يمكن فصله عن مؤشرات التنمية والحالة التي تعيشها اليمن، والحرب في الواقع آثرت على اليمن وأدت إلى تراجع مؤشر التنمية لما يزيد عن 25 سنة إلى الوراء.

أما بالنسبة لمظاهر تدهور جودة التعليم العالي، فيؤكد البروفيسور العواضي أنه حصرها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، لأن جودة التعليم العالي لا تنحصر فقط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بل أيضاً تقاس ومن وجهة نظر الطلاب، الإداريين، المانحين، المجتمع الذي يخدمه التعليم إلى غير ذلك، ويذكر أنه أخذ فئة أعضاء هيئة التدريس وسألهم بعض الأسئلة وأجابوا بالتالي:

أولاً: تهديد حياة أعضاء هيئة التدريس بالقتل، الإختفاء القسري، الملاحقات.
ثانياً: انقطاع مصادر الدخل من الرواتب، المكافآت، المنح والمساعدات..
ثالثاً: الفساد في التوظيف، في منح الشهادات والألقاب العلمية...
رابعاً: نقص الكفاءات بسبب الهجرة، النزوح، الانزواء، الغياب، التقاعد المبكر...

=بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

خامساً: تدهور البحث العلمي بسبب غياب الفرق البحثية، انعدام التمويل وانعدام المشاركات الداخلية والخارجية..
سادساً: تدهور البنية التحتية من مكتبات، معامل، مختبرات، قاعات وتجهيزات..

أما بالنسبة لآفاق بناء الجودة في التعليم العالي، فحسب الاستبيان الذي قدمه البوفيسور حميد العواضي لأعضاء هيئة التدريس تم الإجماع على التالي:

أولاً: استتباب السلام في جميع أرجاء اليمن.
ثانياً: إعادة رسم خريطة التعليم العالي الحكومي والأهلي بما يوافق المواصفات العالمية.
ثالثاً: انخراط الإقليم في دعم التعليم العالي في اليمن (دعم مباشر وتعاون جامعي..).
رابعاً: دور المجتمع الدولي في دعم التعليم العالي (المنح، الخبرات، التعاون العلمي..).
خامساً: استعادة الكفاءات اليمنية واستقطابها لخدمة التعليم العالي.

القسم الثامن: آثار الحرب على القطاع الصحي

في هذا الإطار يرى الدكتور علي الخولاني[1]، رئيس المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية، أن الوضع في اليمن أصبح سيء جداً بالنسبة لمن لديهم حالات مرضية صعبة أو حتى عادية وذلك لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي وغياب الدولة التي تهتم وتمول الخدمات الطبية وتسهر على توفير الكادر الطبي المؤهل وتعمل على بناء المستشفيات والمستوصفات والمخابر الطبية في جميع محافظات الجمهورية اليمنية كما يرى الدكتور الخولاني أن الحرب في اليمن آثرت على البنية التحتية الصحية من مستشفيات ومستوصفات ودور الرعاية الصحية، وخرج من اليمن عدد كبير من الدكاترة المختصين في مختلف الأمراض، هؤلاء الدكاترة الذين سهرت اليمن على تعليمهم من قوت ابنائها .

أيضاً، يشير الدكتور الخولاني إلى أن الكثير من المرضى في الخارج هم من الميسور حالتهم أو من الذين لديهم علاقات مع أطراف الصراع في اليمن، بينما هناك الكثير من أبناء اليمن يموتون في أماكنهم بسبب عدم قدرتهم على توفير مستلزمات العلاج أو بسبب عدم توفر المستشفيات والمرافق الصحية جراء غياب الدولة

([1]) د.علي الخولاني، "**الحالة الصحية في اليمن خلال الفترة 2015-2024، نظرة عامة**"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "**الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب**"، بتاريخ 05 يونيو 2024. https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

اليمنية وتواجد المليشيات عوضاً عنها، بالإضافة إلى أن انقطاع الرواتب أدى إلى أن المريض لا يستطيع دفع تكاليف العلاج إن وجد، كذلك قطع الطرقات أدى إلى أن الكثير من المرضى يموتون في الطريق، وأضاف الدكتور الخولاني، أن كثير من المنظمات الدولية حذرت من هذا الوضع ومن تفاقمه خاصة منظمة اليونيسف، وأكد على أنه لا بد من احلال السلام والوئام في اليمن حتى يتم تلافي تفاقم هذا الوضع من خلال مجيء الدولة لتمارس دورها في رعاية جميع فئات المجتمع اليمني، ومن هذه الفئات فئة المرضى والمحتاجين للعلاج وللقاحات الضرورية.

أما البروفيسور "طاهر يحيى عيضة"[1]، أستاذ جراحة الكلى والمسالك البولية والتناسلية والعقم– كلية الطب جامعة ذمار، فقد رأى أن مرضى الكلى والمسالك البولية من أكثر الأمراض انتشاراً في العالم وبالذات في اليمن وذلك لأسباب قلة المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة في هذا المجال، وكذا قلة الكوادر المتخصصة، ويقول "مرضى الكلى والفشل الكلوي كم مراكز في اليمن من أجلهم، هي محدودة جداً وكم تغسل في اليوم، أيضاً زراعة الكلى لا توجد، هذا في أيام السلم فما بالك بأيام الحرب، إضافة إلى هجرة الكوادر عالية التأهيل بسبب الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي".

ويضيف البروفيسور عيضة، أن "حياة المريض اليمني عذاب بسبب قلة موارد المستشفيات أما الدولة فلها موارد أخرى، المسؤولين أدرى بها ولا نرى تلك الموارد في إمكانيات المستشفيات، فعندما يذهب المريض إلى المستشفى ولا يحصل على إبرة اسعافية أو مغذية أو علاج اسعافي ويقولون له اشتريه من الخارج لا يتم ارجاع اللوم على الدولة بل على الطبيب وهذا غير منصف."

كما يؤكد البروفيسور عيضة أن "المرضى اليمنيين من قبل الاشكاليات التي تعاني منها اليمن اليوم، كانوا يراجعوا للسفر إلى الخارج للعلاج في مصر والأردن والعراق وغيرها رغم وجود بعض المستشفيات والكوادر لكن الكفاءات لم تكن كافية ولا المراكز كافية ومؤهلة لكثير من التخصصات، واستغرب اليوم في المستشفيات الحكومية أصبح لها إيرادات فالمريض اليمني يدخل مستشفى الثورة في صنعاء ويدفع أموال ليعمل عملية أو

([1]) أ.د. طاهر يحيى عيضة، "**الوضع الصحي لمرضى الكلى والمسالك البولية والتناسلية والعقم وتأثُرها السلبي أثناء الحرب في اليمن**"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "**الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات** والحروب"، بتاريخ 05 يونيو 2024. https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

يعمل فحوصات، إذاً أين الخدمات الطبية، وكم معنا مستشفيات حكومية في العاصمة صنعاء أو في تعز أو في عدن أو في الحديدة، أين الخدمات الطبية أين إيرادات الدولة!!"

من جهته البروفيسور "سمير عبدالغني طارش"[1]، استاذ علم الدم ونقل الدم– كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة صنعاء، فقد تحدث عن "الضحايا المنسيون: مرضى السرطان في المشهد الذي مزقته الحرب في اليمن." حيث رأى البروفيسور طارش، أن الجانب الصحي في اليمن تضرر فيه الخدمات الطبية والرعاية الصحية بشكل كبير جداً، وظهر ذلك جلياً في تدني الخدمات الصحية في المستشفيات ومراكز الأورام في كل المحافظات وبالذات في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية، وتمثل ذلك بالنقص الحاد في الكادر المؤهل والأدوية وكذا الأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية، مما جعل الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية صعبًا للغاية، فنقص الموارد الطبية والأدوية يزيد من تدهور جودة الرعاية الصحية التي يحتاجها مرضى السرطان، ويعرقل قدرتهم على الحصول على العلاج اللازم.

كما تطرق البروفيسور "طارش" إلى الغضوط النفسية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها مرضى السرطان في اليمن نتيجة لعدم الاستقرار والحرب، الأمر الذي يجعلهم يعيشون في ظروف قاسية وغير مستقرة، مما يؤدي إلى تدهور حالتهم النفسية ويؤثر سلبًا على عملية التعافي.

أيضاً أكد البروفيسور طارش أن قطع مرتبات الموظفين من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الأسر في اليمن، فالعديد من الأسر أصبحت بلا دخل ثابت، مما زاد من الفقر وأدى إلى تفاقم معاناة مرضى السرطان كذلك، تحدث البروفيسور طارش عن تهريب الأدوية ونقص المصادر الآمنة للدواء وقدم مثال على ذلك الجريمة التي ارتكبت بحق مرضى سرطان الدم في مستشفى الكويت في صنعاء، أين قتل 18 طفلاً مصابًا بسرطان الدم في مستشفى الكويت، إثر تزويدهم بدواء منتهي الصلاحية في أكتوبر 2022.

كما عرج البروفيسور طارش إلى نقص الأدوية غالية الثمن وتأثيرها على علاج الأورام، وإلى الأضرار الناجمة عن تعاطي القات والشمة والسجائر، وجميعها مصادر رئيسية للعديد من أنواع السرطان، وأشار إلى أنه من أهم معاناة المواطنين وبالذات في العاصمة عدن هو عدم النجاح في تشغيل محطات الكهرباء لضمان

([1]) أ. د. سمير عبدالغني طارش، **"الضحايا المنسيون: مرضى السرطان في المشهد الذي مزقته الحرب في اليمن"**، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان **"الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"**، بتاريخ 05 يونيو 2024. https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

توفير بيئة صحية ومستقرة للمرضى. أخيراً أكد البروفيسور طارش أنه من أجل تلافي تفاقم الأوضاع الصحية في اليمن يجب أن تكون الأولوية لاستعادة الدولة من يد المليشيات الحوثية، التي تدمر اليمن وتؤثر سلبًا على كافة جوانب الحياة. كما يجب تحسين الحياة المعيشية في المحافظات التي تديرها الحكومة الشرعية.

من جانبه البروفيسور "خالد عايض القديمي"[1]، رئيس ومؤسس قسم القلب في مستشفى فِشْتِل جِبرْجِه في ولاية بافاريا بألمانيا الاتحادية، فقد تحدث عن "الوقاية من الأمراض أثناء الحروب وعدم الاستقرار" حيث يرى أن الحرب تؤثر على كل جوانب الحياة، تؤثر على الأخلاق على المبادئ، ولكن أول المتأثرين وضحايا الحروب هو الجانب الصحي كرمز للإنسانية، فالحرب تنتج دمار ثنائي للمنشئات الصحية ومرافق البنية التحتية العامة في البلد كقطع الطرقات وتدميرها وتدمير مولدات الكهرباء التي تعتبر مهمة جداً للجانب الصحي، الحرب دمرت الكثير من المنشئات الصحية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وعطلت أخرى عن العمل من خلال عدم توفر الكادر الطبي وانعدام العلاجات وكذا الكهرباء خاصة في المناطق القريبة من المواجهات.

ويؤكد البروفيسور القديمي أن "الحرب افرزت حصار على الشعب اليمني بالدرجة الأولى، ولم يكن حصار على السلطة أو غيرها وما حصل هو فشل وصول الأدوية إلى اليمن أو إذا وصلت فمن المستحيل أن تعتمد على دواء أنه فعال مائة في المائة أو أنه من المصنع الرئيسي، فالدواء الأصلي غالي الثمن، وحتى إن وجد خاصة العلاجات التي لابد لها من نقل خاص، نقل مبرد، مثلاً مثل الانسلينات أو الهرمونات، مواد المختبر وغيرها، هذه إذا وصلت اليمن لا يوجد ثقة انها لازالت تؤدي دورها المنتظر منها، لأن النقل قد يكون تم عن طريق التهريب عبر مناطق صحراوية وربما تم دفنها تحت الرمال ومن هنا الدواء قد يكون غير مؤثر أو يؤدي إلى مفعول عكسي أي يصبح سم بدلاً من أن يكون مفيد".

كما أكد البروفيسور "القديمي" أن المأساة الصحية للمرضى في الشمال والجنوب تفاقمت خاصة في ظل انقطاع المرتبات، فلم يعد عند المرضى القدرة الشرائية، ناهيك عن جودة الدواء وكذا قرب المريض أو بعده من مراكز الخدمات الطبية والوصول إلى الكادر الطبي المتخصص.

([1]) أ. د. خالد عايض القديمي، **"الوقاية من الأمراض أثناء الحروب وعدم الاستقرار"**، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان **"الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"**، بتاريخ 05 يونيو 2024. https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

أيضاً تطرق البروفيسور القديمي إلى هجرة الكادر الطبي من اليمن "لأسباب الحرب وغيرها كطلب التخصص، لكن الحرب ضاعفت من خروج الكادر الطبي، وهذا يعتبر أكبر نزيف مجتمعي يحدث في تاريخ اليمن، وليس سراً أن 40 في المائة من الخدمات الصحية في دول خليجية معينة أصبحت تغطى بالكامل بكوادر يمنية، فما بالنا بالذي في أوروبا وأمريكا، فمثلاً، في ألمانيا الآلاف من الأطباء اليمنيين المؤهلين والقادرين، كلهم عاملين والغالبية منهم يريد الرجوع إلى اليمن فوراً، لكن يرجع الطبيب لليمن ليكون أحد المعانين لن يستطيع أن يفيد المجتمع بشيء في النهاية".

أما الدكتور "محمد علي المقري"[1]، المدير التنفيذي لشركة هملايا الهند للخدمات الطبية– مدرب معتمد في جودة الرعاية الصحية الدولية، فقد تحدث عن "الحالة الصحية في اليمن: التحديات وآثار الأزمات والحروب." أين رأى أن القطاع الصحي في اليمن يواجه تحديات هائلة جراء الأزمات والحروب؛ فقد تسببت الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية في انهيار البنية التحتية الصحية وشلل الخدمات الطبية الأساسية؛ فالعديد من المرافق الطبية كالمستشفيات والعيادات قد تضررت أو دمرت بالكامل نتيجة القصف والاشتباكات المسلحة، إضافة إلى نقص الكوادر الطبية المؤهلة والمتدربة بسبب النزوح والهجرة، كما أن غياب برامج التدريب والتأهيل قد أثر بشكل كبير على جودة الخدمات الصحية المتاحة .

يضيف الدكتور المقري أن "انقطاع الكهرباء وشبكات المياه قد أضعف قدرة المرافق الصحية على تقديم الخدمات الأساسية والعمل بكفاءة، إلى جانب نقص الأدوية والمعدات الطبية، فالمرضى والجرحى يعانون من نقص شديد في الأدوية الأساسية كالمضادات الحيوية وأدوية علاج الأمراض المزمنة والحالات الحرجة، كما تعاني المستشفيات والعيادات من نقص المستلزمات الطبية كالأكسجين مثلاً".

ويُرجع المقري أن "تفشي الأمراض المعدية والوبائية جاء نتيجة نقص التلقيح والتطعيمات الأساسية للأطفال الأمر الذي زاد من معاناة المجتمع اليمني، وزاد من ارتفاع معدل الوفيات والإصابات وتدهو الصحة النفسية للسكان المنهكين بسبب الحرب."

([1]) د. محمد علي المقري، "**الحالة الصحية في اليمن: التحديات وآثار الأزمات والحروب**"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "**الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب**"، بتاريخ 05 يونيو 2024. https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

ويرى الدكتور المقري أن "التصدي لهذه الكارثة الصحية لابد لها من توفير الدعم العاجل للمستشفيات والمراكز الطبية، وإعادة إعمار البنى التحتية الصحية المدمرة، بالإضافة إلى الحاجة إلى حل سياسي شامل وتحقيق المصالحة الوطنية."

ولابد من الإشارة هنا إلى أن منظمة الصحة العالمية تحدثت في تغريدة لها عبر منصة **X** إلى أنه في العام 2025 سيكون 19,6 مليون شخص في اليمن بحاجة للمساعدات الصحية[1].

([1]) تغريدة منظمة الصحة العالمية بشأن احتياج اليمن للمساعدات الصحية، بتاريخ 16 يناير 2025. https://x.com/WHOYemen/status/1879825202575442087

المحور الخامس: التناقض في المواقف والانتهازية (التقية) في التعاون

القسم الأول: قطر ودورها في توجيه حزب الإصلاح–إخوان اليمن والحوثيين

حزب الإصلاح–إخوان اليمن، الذي أعلن تأييده للتحالف العربي في شن عاصفة الحزم على اليمن، بمجرد أن خرجت قطر من هذا التحالف آثر الأزمة الخليجية بين قطر من جهة والمملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة أخرى، انقسم إلى جناحان، الأول موجود في العربية السعودية بقيادة اليدومي، وهذا الأخير أعلن (تقية) براءة التجمع اليمني للإصلاح من الإخوان، كون العربية السعودية والإمارات ومصر، ترى في الإخوان حركة إرهابية، والجناح الآخر مقسم بين الدوحة واسطنبول، وقد ظهر جلياً وقوف قيادات محسوبة على هذا الجناح، كتوكل كرمان، التي تم فصلها (تقية) من حزب الإصلاح جناح الرياض، وذلك من خلال تصريحات تارة تصب في صالح الحركة الحوثية، وتارة أخرى تهاجم العربية السعودية والإمارات، وهذا الأمر كما هو معروف آتى بإيعاز من قطر، هذه الأخيرة التي جعلت من قناة الجزيرة شبه ناطق رسمي للحركة الحوثية، نكايتاً في السعودية والإمارات.

أيضاً ظهر الارتباط الحوثي بقطر في أكثر من مناسبة مُنذ الحروب الستة بين الدولة والحوثيين، ومحاولة قطر التوسط بين الحكومة اليمنية حينها والجماعة الحوثية المتمردة، وأيضاَ خلال الأزمة الخليجية من خلال تصريحات قيادات حوثية تصب في صالح[*] قطر، وفي حقيقة الأمر قطر كانت الداعم الرئيسي للإصلاح والحوثيين إبان ما سمي بـ(الربيع العربي)، فالحركتان الدينيتان الإخوانية والحوثية، كانتا شريكتان في ساحات الاعتصام المطالبة حينها برحيل نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

كذلك في جبهة نهم حينها، هناك من يرى أنه حدث ضغط قطري على حزب الإصلاح لأجل عدم التقدم تجاه صنعاء وجعل هذه الجبهة نائمة، وقد أُطلقت تساؤلات عدة حول هذا الأمر، وهناك من أرجعه إلى ضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أعلنت في أكثر من مناسبة حمايتها لدولة قطر التي تدعم الإخوان وتستضيف قياداتهم بعاصمتها، كما هو في جبهة الساحل الغربي كان هناك ضغط أمريكي–بريطاني على الإمارات لوقف إسناد قوات حراس الجمهورية ولواء العمالقة والمقاومة التهامية، لأجل وقف معركة الحديدة،

([*]) للمزيد ينظر: د. علي حسن الخولاني، إخوان اليمن يتنكرون لدولة الجزيرة... والشرعية في صف السعودية، **مجلة الأهرام العربي**، العدد (1051)، السبت 10 يونيه 2017، ص27.

تحت ذرائع إنسانية، ويبدو أن الإماراتيين وحتى السعوديين عرفوا رغبة الولايات المتحدة في استمرار ابتزازهم بواسطة جماعة الحوثي، وهذا ما سنتناوله لا حقاً في هذا التقرير.

القسم الثاني: التخادم الإخواني– الحوثي خوفاً من رجوع قيام الدولة اليمنية

حول تخادم جماعتي الحوثي والإخوان المسلمين يقول "العميد عبدالقوي باعش" أن: "اتفاقهما على إسقاط النظام، ثم إسقاط العاصمة صنعاء وقد يقول البعض كيف وجماعة الحوثي هاجمت القشيبي في عمران واللواء علي محسن الأحمر في صنعاء وقبلهم في خمر، هنا نقدم له الحقيقة واتحدى جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الحوثي نكرانها: رأت جماعة الإخوان المسلمين أن تتخلص من الأبعاد المفترض انها متشدده ومتطرفة في محاولة لإيهام الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي أنها ستكون جماعة معتدلة ومتزنة تمارس السياسة دون الأسلمة."

كما أشار "العميد باعش" إلى دور جماعة الإخوان المسلمين في إنهاء الوحدة اليمنية من خلال إصدار الفتاوى بتكفير الجنوبيين والتحريض عليهم، واستقدام عناصر التطرف والإرهاب إلى حربها ضد الجنوب وشعبه في07 يوليو 1994، تسليم محافظة أبين للعناصر الإرهابية، الذهاب إلى كهف زعيم جماعة الحوثي والرئيس هادي ونائبه ووزير الدفاع محاصرين في منازلهم في العاصمة اليمنية صنعاء، ساهمت في تسليم نهم وصرواح، وتسليم محافظة الجوف لجماعة الحوثي، ساهمت ولازالت تساهم في فشل وفساد منظومة الشرعية السابقة والحالية لصالح جماعة الحوثي.

ويضيف "العميد باعش" "ترى القوى الوطنية أن وجود جماعة الإخوان المسلمين في الشرعية وسيطرتها عليها لايمكن أن يحرر العاصمة اليمنية صنعاء، وحتى لا تقفز تلك الجماعة على تضحيات الشعب كما قفزت عليها في السابق، وعلى كل وطني شريف أن لا يقبل باستمرار جماعة الحوثي–الإيرانية باحتلال العاصمة اليمنية صنعاء، وأن لا يقبل أيضاً أن تكون جماعة الإخوان المسلمين جزء من الشرعية والصف الجمهوري. وهذا الرابط الحقيقي بين الجماعتين[1].

أما المستشار الإعلامي لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الدكتور صدام عبدالله، فقال إن حزب الإصلاح تسبب في إطالة أمد الحرب وسقوط اليمن بيد الحوثي، وذلك في تغريدة على "تويتر": "المتتبع للحرب الحوثية

([1]) حديث العميد عبد القوي باعش، مدير عام التوجيه المعنوي بوزارة الداخلية اليمنية والقيادي في الحراك الجنوبي، للمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية.

يجد أن أكبر العقد التي واجهت أبناء الجنوب والتحالف وكل شرفاء اليمن الذين يتصدون للمد الحوثي هي خيانة قادة حزب الإصلاح ووقوفهم ومساندتهم لميليشيا الحوثي، ما تسبب في إطالة أمد الحرب وسقوط اليمن بيد الحوثي والآن يحاولون إسقاط الجنوب". واضاف في تغريدة أخرى: "بعد ان استمر التخادم الحوثي الاخواني ينشط سريا لتسليم غالبية الجبهات للحوثي ثم انتقل التنسيق للعلن وبدأت المرحلة التطبيقية الجديدة بتسليم بعض مناطق الجنوب التي كانت تحت سيطرة الاحتلال الإخواني وبدايتها تسليم بيحان مع السلاح للحوثي ضمن تنسيق مشترك"[1].

تاريخ تنظيم الإخوان في اليمن ملطخ بالدم وبالتخادم والتعاون مع التنظيمات المتطرفة الإرهابية كالمليشيات الحوثية التي عاثت في البلاد فسادا ودمارا سواء بالدعم أو تزييف الحقائق، مليشيات الحوثي لم تتجرأ على قتل اليمنيين أو الانحدار من كهوف صعدة وجبالها نحو اختطاف العاصمة اليمنية والانقلاب على الدولة، إلا بعد أن هيأ الإخوان لهم الساحات ومنحوهم صك المظلومية، رغم سفكهم لدماء الأبرياء، وفقا للمصادر ذاتها.

وفقا للكاتب السياسي، ورئيس مؤسسة اليوم الثامن في اليمن، صالح أبوعوذل، فإنه من الأخطاء الاستراتيجية الفظيعة "القبول بأن يكون الإخوان موجودين في السلطة، ويتولون مناصب قيادية في الجيش والأمن"، ويقول إن "تاريخ الأزمة اليمنية منذ عام 2011 يكشف أن الإخوان هم من جلبوا الحوثيين، وليس غيرهم، بعد أن كان الحوثيون محاصرين في جبال صعدة، لكن مع فوضى ربيع الإخوان، أسقط الحوثيون حرف سفيان وتوغلوا صوب عمران، قبل أن يظهروا في مؤتمر الحوار اليمني يزعمون أنهم تعرضوا للظلم."

مزاعم المظلومية الحوثية هذه لم تكن لتظهر لولا تسهيلات الإخوان وقبولهم بالحوثي، تحت مبرر أنه فصيل يمني، رغم أن الحوثيين قتلوا وشردوا ربع مليون يمني، بينهم أكثر من 100 ألف قائد وضابط وجندي، قُتلوا في مواجهات مع عناصر التمرد في جبال صعدة خلال 2004–2009، حسب أبوعوذل الذي يضيف أن "الإخوان في اليمن لديهم مشكلة مع السلفيين، الذين كانوا أول من حمل السلاح في مواجهة الحوثيين، ففي تعز، أزاحوا كتائب السلفية واغتالوا عدنان الحمادي قائد اللواء 35 مدرع، قبل أن يسيطروا على قيادة اللواء أمام مرأى ومسمع الجميع". أما في مأرب فيشير أبوعوذل إلى أن "الإخوان اغتالوا قائد قوات اليمن السعيد "درع

([1]) مستشار الرئيس الزُبيدي: حزب الاصلاح تسبب في إطالة أمد الحرب وسقوط اليمن بيد الحوثي
https://adnlng.info/posts/178722

الوطن حاليا" العميد عبدالرزاق البقماء، بدعوى محاولات فرضه كقائد قوات لا يأتمر بإمرة تنظيم الإخوان في مأرب."[1]

القسم الثالث: رفض السلام مصلحة للطرفين الحوثي والإخواني

يعتقد اليمنيون بأن الحرب اصلاً قامت بسبب مشاريع جماعات دينية كجماعة أنصار الله الحوثية المدعومة من إيران، وحزب الإصلاح الفرع المحلي للتنظيم الدولي للإخوان في اليمن، اتاحت الحرب لجماعة الحوثي وحزب الإصلاح على السيطرة والتغلغل داخل المؤسسات الحكومية للدولة اليمنية، أين سيطر الحوثيون على جميع المؤسسات الحكومية في المناطق التي يسيطرون عليها شمالي البلاد بما في ذلك العاصمة صنعاء، بينما سيطر الإخوان على المؤسسات الحكومية في الحكومة المعترف بها دولياً قبل تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في 07 أبريل من العام 2022.[2] وعلى جزء كبير من المؤسسات الحكومية بعد تشكيل المجلس.

حزب الإصلاح الإخوان المسلمين فرع اليمن، سيطر على كامل مفاصل المؤسستين الأمنية والعسكرية في الحكومة اليمنية قبل تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وأدت سيطرته إلى حدوث انتكاسات كبيرة سياسية وعسكرية للحكومة اليمنية، وسقطت العديد من الجبهات مع الحوثيين من قبضة القوات الحكومية في محافظات صنعاء ومأرب والجوف والبيضاء خلال العامين 2020 و2021. وفي هذا السياق يقول "ياسر اليافعي": **"الواضح أن حزب الإصلاح وجماعة الحوثي يدفعان باتجاه إطالة أمد الحرب حتى يتمكنان أكثر من التغلغل داخل المؤسسات وترسيخ وجودهما، وأن استمرار تواجد الجماعات الدينية في المشهد السياسي والحكومة قد يؤدي في النهاية إلى تأثر العلاقة بين اليمن وجيرانه"**[3].

الحوثيين، يريدون تحقيق أكبر المكاسب قبل التوقيع على أي تهدئة جديدة، لأنهم يعلمون جيدا أن السلام قد ينهي سطوتهم وسيطرتهم على السلطة والثروة، ويتفق معهم في هذا التوجه حزب التجمع اليمني للإصلاح (الشرعية)، الذي تتقاطع مصالحه مع بعض مصالح الحوثيين.

يقول المحلل السياسي "صلاح بن لغبر"، هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى رفض الحوثيين أي مساعي للسلام أو لهدنة جديدة من بينها، أن الحوثي يقدم نفسه لأنصاره على أنه حركة مقاومة، أي حركة حرب وبدون تلك

([1]) إخوان اليمن.. سجل أسود في تزييف الحقائق وصناعة الإرهاب
https://al-ain.com/article/brotherhood-yemen-terrorism-history-stained-blood

([2]) للمزيد ينظر: **الكومبس**، كيف يبدو مشهد صراع الاسلام السياسي في اليمن، بتاريخ 15.09.2022 https://alkompis.se/news/

([3]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

الحرب المفتوحة والجبهات، ليس هناك ما يبرر سيطرته على صنعاء وعلى مؤسسات الدولة ومواردها التي سيطرت عليها القيادات الحوثية، وأضاف "بن لغبر" علاوة على ما سبق هناك سبب آخر يدفع "الحوثيين" باتجاه بقاء الحرب وهو استمرار الدعم العسكري من إيران وممن يسمونه محور المقاومة التابع لطهران، ناهيك عن أن مجموعة من القيادات الحوثية باتت تسيطر على كل شيء ووصلت إلى مرحلة متقدمة من الثراء الفاحش، حيث يكسب بعضهم ملايين الدولارات في اليوم الواحد، كما أن هناك اقتصاد حرب قائم في صنعاء والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، فنجد مجموعة من أسرة الحوثي وأتباعهم يسيطرون على مؤسسات الدولة ومواردها وشركات النفط والضرائب وغيرها، وبالتالي، بناء على الأسباب السابقة لن يتخلى "الحوثيون" بسهولة عن تلك المكاسب، لأن أي تحرك نحو السلام أو انتخابات قادمة ستفضي إلى دولة، هذا يعني تخلي الحوثيين عن الكثير من المكاسب التي حصلوا عليها سواء مادية أو سلطوية أو حتى التغلغل في مفاصل الدولة.[1]

كما أن قرار السلام أو الهدنة لا يخضع للحوثيين وحدهم وإنما يرتبط بطهران أيضاً، لأن الملف اليمني مرتبط بملفات أخرى منها الملف النووي الإيراني، وقد رأينا التهديدات التي ينفذها الحوثيون على موانئ تصدير النفط في اليمن، علاوة إلى استهدافه طرق الملاحة البحرية في جنوب البحر الحمر وخليج عدن؛ فالتهديدات للملاحة يأتي في إطار ابتزاز إيراني تقول من خلاله أنها تستطيع من خلال تلك التهديدات الملاحية أن تفاقم أزمة الطاقة لدى الأوروبيين، إن لم يذعنوا و يقدموا تنازلات على طاولة مفاوضات الملف النووي .

حتى شهر أبريل من العام 2022 كانت حركة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب الإصلاح، ذراعها في اليمن، تسيطر كلياً على القرار الحكومي للشرعية، وكل الملفات السياسية والاقتصادية، كما تسيطر الحركة على واحدة من أغنى محافظات اليمن وهي محافظة "مأرب" النفطية ولا تدفع أي دولار للبنك المركزي من تلك العائدات، ومؤخرا خسرت محافظة شبوة النفطية، وهي ليست بصدد خسارة مأرب الآن في أي تسوية سلمية يمكن أن تفضي إلى دولة، كما يسيطر حزب الإصلاح بطريقة أو بأخرى أيضا على منابع النفط في حضرموت، وتضخ تلك الأموال لصالح الحزب وليس الحزب في الداخل اليمني فقط، وإنما لصالح القيادات الإصلاحية في الخارج أيضاً، حيث نجد أن معظم قادة حزب الإصلاح يعيشون في الخارج ويمتلكون الشركات والعقارات الفارهة،

(1) للمزيد ينظر: بعد فشل كل مساعي التهدئة... هل توافق "أنصار الله" و"الإصلاح" على استمرار الحرب في اليمن؟ بتاريخ 03.11.2022. https://sarabic.ae/20221103

وليسوا مستعدين للتنازل عن تلك المكاسب؛ لذا نجد أنه من مصلحة الحوثيين والإصلاح الإبقاء على حالة الحرب أو حالة اللا حرب واللا سلم لتحقيق مزيد من المكاسب والسيطرة على الأرض.

من جانبه يقول الخبير العسكري والإستراتيجي اليمني "ثابت حسين"، إن "الحوثيين يدركون جيدا أن استمرار سيطرتهم على الشمال والحشد ضد الجنوب مرتبط باستمرار الحرب، ولنقل باستمرار حالة اللاحرب واللاسلم، وأضاف: إن أي تسوية سياسية وحل سياسي شامل سوف يعني استعادة الدولة ومؤسساتها وهو ما لا يروق للحوثيين، إذ أنهم يعتبرون أنفسهم سلطة إلاهية وليست مدنية، لذلك يماطل الحوثيون في قبول تمديد الهدنة، ولأسباب أخرى من بينها ابتزاز التحالف لتحقيق مكاسب على حساب الحكومة (الشرعية) ومن ثروات الجنوب مثل اشتراط دفع رواتب الحوثيين وموظفي الشمال من إيرادات الجنوب.

وتابع "حسين" بالقول هناك عامل إضافي شجع الحوثيون غير الدعم وهو التخادم بينهم وبين حزب الإصلاح الذي يرى نفوذه يتلاشى شمالا وجنوبا، فطوال 8 سنوات من الحرب لم نجد معارك حقيقية بين قوات الحوثيين والقوات الموالية للإصلاح ولا بين الإصلاح والحوثيين، بدليل أنهما متعايشان في تعز ومأرب، والدليل الآخر ما حصل في بيحان بشبوة، حيث سلمتها قوات موالية للإصلاح إلى الحوثيين دون قتال[1].

وفي الوقت الذي كان يَظهر فيه الإخوان المسلمون في اليمن الممثّلين بحزب التجمّع اليمني للإصلاح، بصدد الاستجابة لمقتضيات اتّفاق الرياض في 05 نوفمبر 2019 والمشاركة جنباً إلى جنبِ غريمهم المجلس الانتقالي الجنوبي في حكومة الشراكة التي نتجت عن الاتّفاق الذي رعته السعودية وبذلت جهودا كبيرة لتنفيذه، واصل هؤلاء العمل لحسابهم الخاص سعياً لاستكمال التمكين العسكري والاقتصادي بعيدا عن أهداف الشرعية التي كان يقودها الرئيس عبدربه منصور هادي والتي لا تمثّل بالنسبة لهم سوى غطاء سياسي سيزيحونه عنهم عندما تنتفي الحاجة إليه.

وتتوافق طريقة قيادات حزب الإصلاح في التعامل مع الشرعية والتعاطي مع مخرجات اتّفاق الرياض مع أسلوب معروف اعتمدته جماعة الإخوان المسلمين طيلة فترة وجودها وعلى مدار حلقات صراعها لأجل الوصول إلى السلطة، ويتمثّل في ما يعرف بالتقية التي تعني في تعريفها البسيط إظهار شيء وإضمار نقيضه اتّقاء لشّر ودفعا لضرر أو تحقيقا لمنفعة، وبطريقة أكثر وضوحا يعني تشريع اللجوء إلى الكذب والخداع إذا كانا

(1) للمزيد ينظر: نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

يساعدان على تحقيق المصالح، الأمر الذي يلتقي مع المنهج المكيافيلّي الذي تلخّصه عبارة "الغاية تبرّر الوسيلة"[1].

تقول الكاتبة "هبه المنسي" حالة من البراغماتية غير المسبوقة يمارسها حزب الإصلاح داخل اليمن إذ يعمد التجمع ذو التوجهات الإسلامية إلى اللعب على جميع أطراف المعادلة السياسية بغية تصدر المشهد مجدداً والقفز على أحد كراسي السلطة في مرحلة ما بعد الحوثي، وتضيف، انتهازية الحزب يمكن استشعارها من خلال انتهاج قياداته "استراتيجية رباعية الأبعاد" تهدف إلى تمكينه من مفاصل الدولة اليمنية فقد لعب الإصلا على كل المتناقضات الأيدلوجية والمذهبية مراوحاً في ذلك بين الموالاة والمعارضة دون أن تتضح سياساته، وقسم نفسه إلى فرق تعمل كل منها في اتجاه منفصل، غير عابئ بالاتهامات التى تؤشر إلى أن ممارسته على أرض الواقع تخدم مصالح دول خارجية على حساب اليمن[2].

تضيف "المنسي" أن مسارات الأحداث تنبئ بصحة تلك الأقاويل، فخلال محاولات المليشيا الحوثية دخول صنعاء تخلى الإصلاح عن دعم عبد ربه منصور هادى وقام بتسليم قواته المتمثلة في الفرقة الأولى مدرع للحوثيين وقبل ذلك أعلن التجمع اليمني للإصلاح آنذاك امتلاكه نحو 70 ألف مقاتل وهم جاهزون للدفاع عن العاصمة صنعاء، لكن شيئاً من هذا لم يحدث، فقد اقتحم الحوثيون صنعاء وحاصروا منزل هادى، بل أكثر من ذلك، أخلى الحزب مقاره التي كانت تنتشر بشكل كثيف في العاصمة، إضافة إلى منازل كبار قياداته. ومع استعداد الحوثى لدخول تعز المدينة التي يتواجد فيها أكبر عدد من قواعد الإصلاح انسحب الحزب بهدوء فدخلتها المليشيات الحوثية دون قتال، وتزامن ذلك مع إصدار الإصلاح لبيان في 27 مارس العام 2016، أدان فيه تحالف علي عبد الله صالح مع الحوثيين[3].

وفي هذا الإطار وفي سياق سياسة التقية، لا يملك المتابع لمواقف حزب الإصلاح الإخواني اليمني على مدى السنوات الماضية، إلا أن يلاحظ مدى التناقض وتبدل المواقف بشكل يجسد أقصى مستويات الانتهازية والافتقاد للمبادىء، وقد أوردت قناة BBC البريطانية في ديسمبر 2014، تقريراً حول حوارات مفاجئة أجراها حزب الإصلاح الإخواني اليمني مع الحوثيين، بدافع تقاطع المصالح. فلم يكد اليمنيون يستوعبون الأخبار التي

([1]) للمزيد ينظر: إخوان اليمن واتفاق الرياض: درس تطبيقي في التقيّة، بتاريخ 22.01.2021. https://south24.net/news/news.php?nid=1301

([2]) للمزيد ينظر: هبه المنسي، حزب الإصلاح في اليمن ..اللعب على حبل التناقضات، الوطن العربي، بتاريخ 16.10.2018. https://alwatanalarabi.com/

([3]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

تحدثت عن اللقاء الأول[*] بين الحزب والحوثيين في 28 نوفمبر 2014 حتى فاجأ الإصلاح الشارع السياسي اليمني بأخبار لقاء آخر بين الجانبين بعد مرور بضعة أيام على اللقاء الأول.[1]

كان اليمنيون في حالة من عدم التصديق مع ظهور أخبار اللقاء الأول الذي جرى في صعدة، على اعتبار أن الجماعتين هما على طرفي النقيض (وفقاً لما هو شائع)، كما أنهما اشتبكا في قتال دام لفترات طويلة، وبجانب الاختلاف الأيديولوجي بين الجانبين، الذي يتحدث عنه الشارع اليمني، فإن العديد من المراقبين حينها تساءلوا عن مغزى التوقيت الذي جرت فيه تلك اللقاءات، وبدت بعض الأطراف داخل[**] الإصلاح رافضة لذلك التوجّه، لدرجة أن البعض تحدث عن انقسام شهده الحزب بشأن الخطوة، مع وجود رفض من تيار الشباب، حيث وصل الأمر ببعض أعضاء الحزب إلى حد وصف أعضاء حزبهم الذين حضروا اللقاء الأول مع الحوثيين بـ"العبيد"[2].

يقول عادل المدوري:[3].

> **"المستور انكشف عن تنسيق جمع بين حزب التجمع اليمني للإصلاح –إخوان اليمن وجماعة الحوثي، هذا التقارب والتنسيق جاء تكليلاً لجهود بذلت بين قطبي صراع سياسي وعقائدي، ليس بغريب على الإصلاح هذا التناقض العجيب، فتاريخ هذا الحزب مليء بتبدّل المواقف السياسية والدينية، فعند تحقيق الوحدة اليمنية في مايو عام 1990م كان حزب الإصلاح الوحيد الذي عارض الوحدة ورفض التوحد، وقالوا كيف نتوحد مع اشتراكيين شيوعيين ماركسيين، وقالوا رفضنا هذا واجب ديني! لم تمر سوى أربع سنوات حتى أعلن علي سالم البيض فك الارتباط في عام 1994، وكان حزب الإصلاح أول من أعلن التعبئة الشعبية ونادى على قتال الماركسيين الملحدين المرتدين، وأعلن أنه سيدافع عن الوحدة، لأنه واجب ديني وأصدر فتواه المشهورة بالقتل والتكفير ضد الجنوبيين..مرت سنوات حتى اندلعت حرب صعدة عام 2004 م وكان حزب الإصلاح أول من نادى لقتال من وصفهم بالمتمردين والخارجين عن النظام والقانون،**

([*]) للمزيد ينظر: اتفاق مفاجئ بين الحوثيين وحزب الإصلاح الإسلامي.. لإنهاء المعارك، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 29 نوفمبر 2014. https://aawsat.com

([1]) الإصلاح: سياسات متناقضة تجسد قمة الانتهازية، شبوة برس، بتاريخ 17.10.2017 https://shabwaah-press.info/news/46803

([**]) في إطار تقاسم الأدوار وتوزيع المهام من خلال ممارسة التقية.

([2]) الإصلاح: سياسات متناقضة تجسد قمة الانتهازية، مرجع سابق ذكره.

([3]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

وأرسل مشايخه وعلماءه إلى المعسكرات لإلقاء الخطب والتحريض على قتال الحوثي، وقال قتال الحوثيين واجب ديني، وكان حزب الإصلاح أعلن في عام 2003 عن تحالف جديد يضم عدة أحزاب بينها الحزب الاشتراكي «الشيوعي الملحد» حسبما كانوا يصفونه، تحت إطار اللقاء المشترك وقال هذا التحالف واجب ديني."

مرت السنين وأتت أزمة 2011 أو ما يسمى ثورة الربيع العربي، وكان حزب الإصلاح أول من رحب بالحوثيين في ساحات الاعتصامات، وقال «الحوثيون إخواننا ونحن في خندق واحد ضد هذا النظام، وكان حزب الإصلاح أول كيان يعتذر عن حروب صعدة، وقال نحن والحوثيون ثوار وهذا واجب ديني!، ولم تمر أشهر بعد سقوط صنعاء في 21 سبتمبر 2014 ومقتل القشيبي أحد قيادات الإصلاح العسكريين وسقوط مقراتهم بيد الحوثيين، حتى عاد حزب الإصلاح واتفق مع الحوثيين ونسيت قياداته كل شيء، ثم قالوا هذا الاتفاق واجب ديني. [1]

القسم الرابع: علاقة جماعة الحوثي بقاعدة شبة الجزيرة العربية وبشباب المجاهدين في الصومال وبالجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة

كما ذُكر آنفاً، أنه مثلما حصل تخادم بين جماعة الحوثي والتجمع اليمني للإصلاح الفرع اليمني للتنظيم الدولي للإخوان المسليمن، الذي يعتبر تنظيم القاعدة أحد تفريخاته[*]، بالرغم من التباين الإيديولوجي الشديد،

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([*]) علاقة "الإخوان المسلمين" بتنظيم "قاعدة الجهاد" ممتدة ومستمرة؛ فمؤسس التنظيم وزعيمه الأول، أسامة بن لادن، كان من "الإخوان المسلمين"، وقد اعترف أكثر من مرة بذلك، وعبّر عنه ساعده الأيمن والرجل الثاني في التنظيم آنذاك، أيمن الظواهري، في أكثر من مناسبة، أيضاً، المتتبع للمسارات والتحولات داخل التنظيمات والحركات الإرهابية العابرة لحدود الدولة، التي تتستر خلف الدين منذ نشأة تنظيم الإخوان الإرهابي عام 1928 على يد "حسن البنَّا"، يستطيع الربط بين تكتيكات العمل، واستراتيجيات الاستقطاب والتجنيد بين أغلب هذه الجماعات وتنظيم الإخوان الذي يُصنف بـ"الإرهابي" في العديد من الدول مثل مصر والإمارات والمملكة العربية السعودية وفرنسا. وتتسق أنشطة عمل هذه التنظيمات مع الإخوان فيما يتصل بالعمل السري، والطاعة العمياء، وطرائق التجنيد، وهو ما جعل البعض يصف الجماعة الإرهابية بأنها بمثابة المفرخة للتنظيمات والجماعات الأخرى، وفي احتفاله بالذكرى السبعين لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين، كتب يوسف القرضاوي أن جماعة الإخوان المسلمين "ليست فقط أكبر حركة إسلامية، لكنها أم كل الحركات الإسلامية". وباعتبارها سلف الحركة الإسلامية الحديثة، كان لجماعة الإخوان المسلمين تأثير عميق على النظام الاعتقادي الذي يغذي تنظيم القاعدة، وداعش، وجمهورية إيران الإسلامية، وعلى الرغم من خلافاتها، فإن هذه الجماعات تشترك في أسس أيديولوجية تستند إلى كتابات المنظر الإخواني الراحل سيد قطب وغيره من كتاب الإخوان، والتي شكلت هذه الكيانات على ما هي عليه اليوم. للمزيد ينظر: منير أديب، قاعدة العنف المشتركة بين "الإخوان" و "القاعدة"، العربية نت، بتاريخ 14 أغسطس 2022 https://www.alarabiya.net/politics/2022/08/14/ كذلك ينظر: محمود جمال، تكتيكات العمل.. المصالح المتبادلة بين جماعة الإخوان والتنظيمات الإرهابية العابرة، القاهرة الإخبارية، بتاريخ 19 نوفمبر 2022=

حصل الأمر نفسه بين الحوثيين من جهة وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وحركة شباب المجاهدين الصومالية(*) من جهة أخرى؛ فتقاطع مصالح هذه التنظيمات الإرهابية–الوظيفية، جعلها تنسق العمل فيما بينها من خلال استراتيجية جديدة تحيد فيها الخلافات الإيديولوجية وفق أسس انتهازية مشتركة ظاهرها مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها، والحقيقة هي الخوف من رجوع قيام الدولة اليمنية من جديد بالنسبة للحوثيين وقاعدة شبة الجزيرة العربية، وقيام الدولة الصومالية بالنسبة للشباب المجاهدين، كون ذلك يقضي على مشاريع هذه الحركات الإرهابية ومكتسباتها القائمة على استغلال الدين للتحكم برقاب الناس وجني الأموال وممارسة التسلط وفق منظور أنها ظل الله في أرضه، وبالتالي لا يمكن مخالفتها. كما أن جميع هذه الحركات والجماعات الإسلاماوية لا تنمو ولا تترعرع إلا في ظل الفوض والحروب وغياب سلطة الدولة.

وفي هذا الإطار عُقدتْ عدةُ مباحثات بين الحوثيين وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية في عدد من الملفات أهمها ملفُ تبادل الأسرى برعاية إيرانية(**) وتكللت هذه الجهود بتوقّفِ الاشتباكات المتبَادلةِ بين الحوثيين والقاعدة في اليمن مُنذ العام 2022، وعودة نشاط القاعدة في اليمن ضد الأهداف الغربية والأهداف الخاصة بحكومة المجلس الرئاسي اليمني بالتنسيق مع الحوثي، فضلاً عن تزويد الحوثي للقاعدة بأسلحة وتقنيات عسكرية متطورة عملت على رفع كفاءة القدرات العسكرية للتنظيم واستمرَ هذا التعاون بين القاعدة والحوثي ليعبر خليج عدن ويصل إلى حركة الشباب الصومالية[1].

إيران ليس لديها مانع من أن تضع يدها في يد التنظيمات الدينية الإرهابية ذات الخلفية (السنّية) طالما جمعتهما مصلحة واحدة، وبالتالي هي تستخدم هذه التنظيمات في نشر الفوضى من جانب وفي تحقيق أهدافها

كذلك ينظر: المركز العربي لدراسات التطرف، تأثير جماعة الإخوان المسلمين على تنظيم القاعدة وداعش وإيران، بتاريخ يناير 2020 https://thearabcenter.org/ https://alqaheranews.net/news/3816=/

(*) حركة شباب المجاهدين في الصومال، هي حركة إسلام سياسي قتالية، تأسست في أوائل 2004 وكانت الذراع العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية، انفصلت الحركة عن "اتحاد المحاكم الإسلامية" وأعلنت عن سعيها لإقامة دولة إسلامية، ثم أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في عام 2012، وشنت حربا ضد الحكومة الصومالية وحلفائها في الداخل والخارج، وصنفت الولايات المتحدة الأميركية الحركة عام 2006 ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التي تشكل تهديدا لأمن العالم، ورصدت مبالغ كبيرة لمن يدلي بمعلومات عن أبرز قادتها.

(**) وجود عدد من التقارير والمؤشرات التي تؤكدُ وجودَ زعيم التنظيم العالمي "سيف العدل" في إيران وهو المؤسس للتوجه البراجماتي الجديد الذي يتبناه التنظيم بكافة فروعه، ينظر في هذا: آية أشرف صالح، الظلالُ الممتدةُ من اليمن إلى الصومال (تحالفُ الحوثي وحركة الشباب)، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات" بـ(الشرق الأوسط وأفريقيا)، بتاريخ 23 نوفمبر 2023 https://shafcenter.org/

(1) نفس المرجع الآنف الذكر.

في المنطقة من جانب آخر، كما أن "القاعدة" ليس لديها أي مشكلة في أن تضع يدها هي الأخرى في يد إيران مقابل تحقيق مصالحها وأهدافها في قيادة ما تسميه بالجهاد العالمي[1]؛ وبالتالي العلاقة بين الحوثي والشباب المجاهدين سواء كان في إطار الاختلاف المذهبي والإيدولوجي أو تقاطع المصالح لا يمكن فصلها عن إطار كُلي أكثر شمولاً وهو الإطار الخاص بالعلاقة[*] بين إيران وتنظيم القاعدة العالمي بكل فروعه خاصة قاعدة شبة الجزيرة العربية، كما لا يمكنُ فصله عن السياق الإقليمي والتفاعلات بين القوى الفاعلة في المنطقة[2].

في هذا السياق نرى تصريح "اللواء يحيى رحيم صفوي" أحد كبار المستشارين العسكريين للمرشد الأعلى الإيراني، بأن القوات البحرية والجوية التابعة للحرس الثوري يجب أن تركز على التموضع في البحرين الأحمر والمتوسط، ووصف "صفوي" البحرين بأنهما جزء من العمق الاستراتيجي لإيران[3] وبالتالي فإن وجود موطئ قدم لطهران في أهم الممرات الدولية، يُعد تهديداً لطرق التجارة العالمية، الأمر الذي يعتبر ورقة ضغط يمكن لطهران استخدامها في مفاوضاتها مع القوى الدولية، لا سيما في ما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني، حيث أن التعاون بين الحوثيين وحركة "الشباب" برعاية إيرانية، يمكّن طهران من السيطرة على باب المندب من الجانبين[4].

ولقد علمت المخابرات الأمريكية بوجود مناقشات بين الحوثيين في اليمن لتوفير الأسلحة لحركة الشباب الصومالية المسلحة، هذه المعلومات الاستخباراتية أثارت القلق بأنها تجعل الأمور أسوأ في كل من الصومال والبحر الأحمر وخليج عدن، ويرى مسؤول في الإدارة الأمريكية إن قدرة الحوثيين على بيع[**] بعض الأسلحة

([1]) منير أديب، القاعدة في إيران، **العربية نت**، بتاريخ 19 فبراير 2023 https://www.alarabiya.net/politics/2023/02/19

([*]) للمزيد حول علاقة تنظيم القاعدة بإيران، ينظر: الخارجية الأميركية: إيران "ملاذ آمن" لكبار قادة تنظيم القاعدة، **إيران إنترناشيونال**، بتاريخ 27 فبراير 2024 https://www.iranintl.com/ar/202402275706 كذلك ينظر: منير أديب، القاعدة في إيران، مرجع سابق ذكره. كذلك ينظر: كولن كلارك و إسفنديار مير، **فهم العلاقة بين إيران والقاعدة**، المركز العربي لدراسات التطرف، بتاريخ 21 مارس 2021 https://thearabcenter.org/

([2]) آية أشرف صالح، مرجع سابق ذكره.

([3]) منصة اسباب، حدود النفوذ الإيراني في أفريقيا، مآلات دولية، العدد (51)، مايو 2024، ص4.

([4]) محمد حسان، مرجع سابق ذكره.

([**]) وفي هذا الإطار يرى "الشافعي أبتدون"، أنه من شأن التوصل إلى صفقة مع حركة الشباب ستتمكّن جماعة الحوثي من الحصول على رأس مال لتمويل أنشطتها العسكرية، إذ تمتلك حركة الشباب الصومالية الأصول المالية اللازمة لذلك، فوفقاً لوزارة الخزانة الأميركية، تحصل الحركة على أكثر من مئة مليون دولار سنوياً من خلال مصادر تمويل متعددة، من قبيل ابتزاز الشركات والأفراد في الداخل، والضرائب، ورسوم الطرق، والتجارة غير المشروعة هذا إلى جانب العدد الهائل من الكيانات التجارية التابعة لحركة الشباب محمد حسان، إيران تقود جهود التقارب بين الحوثي والقاعدة في اليمن والصومال، درج ميديا، بتاريخ 21.11.2024 https://daraj.media/

ستجلب لهم الدخل الذي هم في أمس الحاجة إليه، وأضاف أن هذا ليس تحالفاً طبيعياً بين المجموعتين المنقسمتين طائفياً، الذي لا يفصل بينهما سوى مسطح مائي واحد هو خليج عدن ذو الأهمية الاستراتيجية، وكلاهما يعتبر الولايات المتحدة أكبر عدو[1].

أيضاً، إذا ما انتهت حرب غزة، ستُحرم جماعة الحوثي من الحفاظ على (الزخم) الذي اكتسبته من سلوكها (المناهض) لإسرائيل، خاصة وأن ليس لديها أدنى شعبية في الأوساط اليمنية، ولهذا نرى أن الحوثيون وكأنها فرصة ساقتها إليهم الأقدار، يهدّدون باستئناف الهجمات بالقصف الصاروخي والمسيرات والعمليات البحرية إذا نفذت الولايات المتحدة وإسرائيل خططهما في تهجير الفلسطينيين بالقوة من غزة[2].

في الحقيقة أن جماعة الحوثي ستكون سيعدة جداً بتهجير الفلسطينيين، كون ذلك يوفر لها ذريعة في استمرار المزايدة بالدم الفلسطيني وتهديد أمن الملاحة البحرية وأخذ الاتاوات من السفن، لتستمر في التهرب من استحقاقات السلام، ويتيح لها ذلك أيضاً المضي بشكل أكبر في بناء علاقات مع حركة "الشباب"، حتى تتوسع في القرن الأفريقي، وتتحول من جهة فاعلة محلية إلى جهة فاعلة على المستوى الإقليمي، قادرة على (تهديد) مصالح القوى الغربية، بـ(الخصوص) الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي الأول لإسرائيل، وفي هذا الإطار يشير تقرير فريق الخبراء الأممي بتاريخ 11 أكتوبر 2024 أنه:[3]

> **"وفقاً لما أفادت به مصادر سرية، يقوم الحوثيون بتقييم الخيارات المتاحة لتنفيذ هجمات في البحر من الساحل الصومالي، من أجل توسيع نطاق منطقة عملياتهم، ولتحقيق هذه الغاية، يعمل الحوثيون على تعزيز علاقتهم مع الجماعة الإرهابية حركة الشباب المجاهدين، ووفقاً لحكومة اليمن، هناك أنشطة تهريب متزايدة بين الحوثيين وحركة الشباب، يتعلق معظمها بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وامتلاك الجماعتين اسلحة من نفس الطائرات وبأرقام تسلسلية من نفس الدفعات، يشير إما إلى توريد الأسلحة ونقلها بصورة غير مشروعة بينهما أو إلى وجود مورد مشترك أو إلى**

([1]) الحوثيون بمحادثات مع حركة الشباب الصومالية.. مسؤول يكشف معلومات استخباراتية، CNN عربية، بتاريخ 12 يونيو 2024 https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/06/12/us-intelligence-houthis-al-shabaab

([2]) الحوثيون في اليمن يهددون باستئناف هجماتهم في حال تهجير سكان غزة، **سويس انفو**، بتاريخ 13 فبراير 2025 https://www.swissinfo.ch/ara

([3]) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن S/2024/731، ص13.

كليهما..وتهدد الجهود التعاونية المتزايدة بين الحوثيين وحركة الشباب في تهريب الأسلحة ونقلها بصورة غير مشروعة، السلام والأمن في اليمن والمنطقة".

كذلك أشار تقرير فريق الخبراء الأممي، كيف يتهرب الحوثيين من عملية السلام في اليمن:[1]

"النزاع في اليمن الذي بدأ قبل عقد من الزمن كنزاع مسلح داخلي ثم توسع فأصبح مواجهة إقليمية، قد تصاعد الآن ليتحول إلى أزمة دولية[*] كبرى. وشكلت حرب غزة نقطة تحول في الديناميكيات الإقليمية، وأدى ما نجم عنها لاحقاً من آثار غير مباشرة إلى وقف عملية السلام اليمنية، ولا يمكن توقيع اتفاق خريطة الطريق إلا عندما يكون الوضع الإقليمي مواتياً ويتوقف الحوثيين عن مهاجمة السفن في البحر الأحمر.

كذلك اشار التقرير الأممي إلى استغلال الحوثيين للأوضاع الإقليمية ومنها حرب غزة لتعميق تعاونهم مع الجماعات الإرهابية التابعة لمحور ما يسمى بـ(المقاومة):[2]

"...واستغل الحوثيين الوضع الإقليمي وعززوا تعاونهم مع محور المقاومة في انتهاك لنظام الجزاءات المفروضة عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014) وتشير المعلومات التي جمعها الفريق إلى أنهم يتلقون المساعدة التقنية والتدريبات والأسلحة والدعم المالي من جمهورية إيران الإسلامية والجماعات المسلحة العراقية وحزب الله وبالإضافة

([1]) نفس المرجع الآنف الذكر، ص2.

([*]) في نوفمبر 2023، شرع الحوثيون في استهداف السفن المتجهة إلى إسرائيل، أو المرتبطة بها، عبر خليج عدن والبحر الأحمر، ردًا على العدوان الإسرائيلي على غزة؛ ما استدعى تشكيل تحالف "حارس الازدهار"، الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الحوثيين. ومن ثم، أُضيفت السفن الأمريكية والبريطانية إلى دائرة الاستهداف، ولاسيّما بعد الهجمات الجوية والصاروخية الأمريكية والبريطانية على أهدافٍ في مناطق سيطرة الحوثيين. وأدى ذلك إلى تصاعد التهديدات لأمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن إلى مستوى غير مسبوق، وتحولها إلى منطقة عمليات عسكرية نشطة، مع تواصل الهجمات الحوثية ضد السفن التجارية والحربية، واستهداف الولايات المتحدة مواقع القيادة والسيطرة لجماعة الحوثي، وإطلاق العملية العسكرية الأوروبية "أسبيدس"، والتصعيد العسكري الإسرائيلي–الحوثي، وبحسب تقرير جديد أصدرته وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية في يونيو 2024، فقد أثرت هجمات جماعة الحوثي في البحر الأحمر على مصالح 65 دولة و29 شركة كبرى في مجال الطاقة والشحن، وبلغت عمليات القصف الجوي والبحري الأمريكي والبريطاني على اليمن 931 غارة جوية وقصفًا بحريًّا خلال عام من يناير 2024 إلى يناير 2025، وقد خلفت هذه العمليات نحو 106 قتلى و314 جريحًا. ينظر في هذا: د. محمد عبدالله العلي، التهديد الحوثي للأمن الإقليمي: دروس مستفادة من أحداث 17 يناير، **ترينذز للبحوث والاستشارات**، بتاريخ 17 يناير 2025 https://trendsresearch.org/ar/insight

([2]) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، مرجع سابق ذكره، ص2.

إلى ذلك انشئت مراكز عمليات مشتركة في العراق ولبنان تضم تمثيلاً حوثياً بهدف تنسيق الأعمال العسكرية المشتركة التي يقوم بها محور المقاومة.."

أيضاً تحدث التقرير عن التعاون المثير للقلق والانتهازي(*) بين الحوثيين وقاعدة شبه الجزيرة العربية، كما أشار التقرير إلى أن عمليات التمويل المالي ونقل العتاد العسكري والتكنلوجيا العسكرية المتنوعة إلى الحوثيين من مصادر خارجية وتدريب مقاتليهم، هي عمليات غير مسبوقة من حيث حجمها وطبيعتها ونطاقها:(1)

"..وعلاوة على ذلك فإن التعاون المتزايد بين الحوثيين والجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية آمر مثير للقلق. وقد اتفق الحوثيين والجماعات الإرهابية على وقف النزاع الداخلي وعلى نقل الأسلحة والتنسيق بشان الهجمات ضد قوات حكومة اليمن..وإن عمليات نقل الأعتدة والتكنلوجيا العسكرية المتنوعة المقدمة للحوثيين من مصادر خارجية بما في ذلك الدعم المالي المقدم لهم وتدريب مقاتليهم، هي عمليات غير مسبوقة من حيث حجمها وطبيعتها ونطاقها.."

وبالتالي؛ فإن غياب الدولة في اليمن والصومال وفشلِ الجهود الدولية والإقليمية والمحلية في حل الأزمات الداخلية لهما، هما العاملان الأساسيان للتقارب بين جماعة الحوثي وحركة الشباب المجاهدين في الصومال، الأمر الذي أدى إلى تعاظم قدراتهما، أيضاً في ظل غياب الدولة تعمل التنظيمات/ الحركات/ الجماعات المسلحة من غير الدول كجماعة الحوثي وحركة الشباب المجاهدين في الصومال على تعزيز قدراتها في إدارة شبكة واسعة من العلاقات فيما بينها وبين فواعل دولية وإقليمية تمكنها من تجديد خسائرها وتعويضِها بشكلٍ مستمر.

(*) يتميز هذا التحالف الانتهازي بالتعاون في المجالين الأمني والاستخباراتي، وبقيام الجماعتين بتوفير ملاذات آمنة لأفراد بعضهما البعض وبتعزيز معاقلهما وبتنسيق الجهود لاستهداف القوات التابعة للحكومة، كما أن كلتا الجماعتين قد اتفقتا على وقف الأعمال العدائية وتبادل الأسرى، وتلقى الفريق معلومات من الحكومة اليمنية تفيد بان القائد السابق في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية "سامي ديان" الذي حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة في عام 2014، قد أطلق الحوثيين سراحه في صنعاء، ويحمل هذا إلى جانب حل جبهة التنظيم ضد الحوثيين في محافظة البيضاء، دلالة على التعاون القائم بين التنظيم والحوثيين، ومُنذُ بداية عام 2024 والجماعتان تنسقان عملياتهما مع بعضهما البعض بشكل مباشر، واتفقت الجماعتان على أن يقوم الحوثيون بنقل أربع طائرات مسيرة، إضافة إلى صواريخ حرارية واجهزة متفجرة وبتوفير التدريب لمقاتلي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعلاوة على ذلك ناقشت الجماعتان إمكانية أن تقدم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الدعم في الهجمات التي تُشن على أهداف بحرية. للمزيد ينظر: نفس المرجع الآنف الذكر، ص12، ص13.

(1) نفس المرجع الآنف الذكر، ص2.

كذلك التوترات الدولية والوضع الإقليمي الهش في المنطقة، كان ومازال أكبر دافع لوجود مثل هذه التقاطعات المصلحية الانتهازية، حيث دفعت هذه الجماعات بتجاوز الاختلافات الايدلوجية فيما بينها وتوحيد أهدافها وتعزيز قدراتها بشكل يمثّل تهديداً مضاعفاً لأمن المنطقة والأمن والسلم الدوليين. كما أن وجود مثل هذا التقارب بين الحوثي وحركة والشباب وإن كان بشكل محدود حالياً، إلا أنه من المتوقع أن يشهد في المستقبل انفتاحا أكثر بين كلا التنظيمين، خاصة في ظل تغيّر الخطاب العدائي بينهما إلى مزيد من التقارب والتعاون، علاوة على ذلك خطورةَ مثل هذا التعاون الانتهازي لا تكمن فقط في وصوله لمراحلَ متقدمة، بل تزداد خطورته في حال حدوث خلافات جوهرية بين كلا التنظيمين بعد الوصول لنقاط تعاون، الأمر الذي قد يؤدي إلى صراعات بينهما قد تكون نتائجها أكثر كارثية من خطر احتمالات التعاون[1].

وما يقاس على حركة شباب المجاهدين في الصومال يمكن قياسه على القاعدة في شبه الجزيرة العربية والتجمع اليمني للإصلاح– إخوان اليمن.

خريطة تبين نقل السلاح من إيران واليمن إلى شباب المجاهدين في الصومال

المصدر: Reports of the UN Panel of Experts on Yemen, US Central Command, Australian Navy, the GI–TOC

[1] آية أشرف صالح، مرجع سابق ذكره.

المحور السادس: ضعف الشرعية اليمنية ومصادرة قرارها

يرى الدكتور "فؤاد ناصر البداي"[1]، استاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة تعز، أن منظومة الشرعية اليمنية سواءً على صعيد المؤسسات الرسمية، أو على صعيد الأحزاب والمنظمات المنضوية تحت لواءها، قد أصيبت بالشلل التام، ولم يعد سرًا خضوع القائمون على رأس مؤسساتها لإملاءات قوى خارجية تهيمن على قراراتهم، وتتحكم في خياراتهم السياسية، والسيطرة شبه المطلقة عليها من خلال فرض تعيينات، وإعادة هيكلة بعض المؤسسات، وإنشاء مؤسسات أخرى، وإحداث تغييرات في بنية الشرعية، وكل ذلك بخلاف رغبتها وبمعزل عن استقلالية قرارها. ومن الشواهد على ذلك؛ المفاوضات المتكررة التي تجريها السعودية مع جماعة الحوثي دون مشاركة أو حتى تنسيق لا مع قيادة الشرعية، ولا مع الأحزاب السياسية المنضوية تحت مظلتها، وحتى القرارات السيادية التي يتخذها رؤساء بعض المؤسسات في الشرعية، سرعان ما يتم التراجع عنها دون مبررات مقنعة، ومن ذلك على سبيل المثال قرارات البنك المركزي التي اتخذت تجاه بعض البنوك وشركات الصرافة التي لم تتقيد بقراراته، حيث تم التراجع عنها في اجتماع لمجلس القيادة الرئاسي، تم التحضير له على عجل وفي يوم عطلة، بالرغم أن هذه القرارات لم تتخذ إلا بتنسيق وتشاور مسبق بين قيادة البنك وقيادة الشرعية على المستويين الحكومي والرئاسي، أيضاً هناك وزارات ومؤسسات لا وجود ملموس على الأرض لأعمالها، وموظفين غير مختصين يتولون مهام ووظائف بدون تأهيل وأبعد ما تكون عن اختصاصاتهم، إلى جانب الكثير من مكامن الخلل في أجهزة الشرعية.

ويضيف "البداي"، أن الشرعية تعاني من انقسامات وصراعات حادة بين الكثير من مكوناتها، يعود أسباب بعضها إلى التناقض في الرؤى والمشاريع السياسية المستقبلية، كما هو الحال بالنسبة للمجلس الانتقالي وبقية مكونات الشرعية تقريبًا، وبعضها الآخر يعود لأسباب تتعلق بحسابات المصالح والمخاوف السياسية كما هو الحال بالنسبة لبقية الأحزاب والمكونات السياسية الأخرى، وكلها تأتي في ظل وجود أزمة ثقة عميقة ومتراكمة

([1]) د. فؤاد ناصر البداي، "الإصلاح السياسي في منظومة الشرعية اليمنية: الأفاق والمعوقات"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة تحت عنوان: "منظومة الشرعية اليمنية بين الإصلاح السياسي والفساد المالي والإداري"، بتاريخ 05 أغسطس 2024. https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/athamat-llfsad-bz-z-t-astqrar-mwssat-aldwlt-alshr-yt وللمزيد حول ضعف الشرعية وفسادها، ينظر: ندوة بعنوان منظومة الشرعية اليمنية بين الاصلاح السياسي والفساد المالي والإداري، اقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 05 أغسطس 2024 https://yicss.org/index.php/nshatat-almrkz/alndwat/ndwt-b-nwan-mnzwmt-alshr-yt-alymnyt-byn-alaslah-alsyasy-walfsad-almaly-waladary

بين كل مكوناتها، الأمر الذي يؤدي إلى انشغالها بإدارة صراعاتها البينية، وإبعادها عن التركيز على الإصلاحات الضرورية لها. كما تقف الشرعية عاجزة عن فرض سيطرتها الكاملة على الموانئ والمطارات وعلى معظم مواردها السيادية في مناطق سيطرتها، بينما يستشري الفساد بمختلف أشكاله في كل مرافقها، كما أخفقت منظومة الشرعية حتى الآن في أن تجعل الخدمات في مناطق سيطرتها بالمستوى الذي يلبي الحد الأدنى من تطلعات ومطالب المواطنين، ويكسبها ثقتهم بها، ويجعلها المستحوذة على ولائهم دون سواها من باقي المكونات التي تنافسها في دورها في تلك المناطق.

ويضيف "البداي"، على المستوى الحزبي، فقد جمدت الأحزاب أنشطتها، ولم يعد لها دورٍ يذكر، وانغمست قياداتها ومعظم كوادرها في الفساد المالي والإداري والسياسي، وأصبح جل اهتماماتهم منصب حول ترتيب أوضاعهم هم وأسرهم، والاستحواذ على أكثر من وظيفة من الوظائف العامة، واكتساب الأموال التي تصب إلى جيوبهم من الخزينة العامة ومن الداعمين لهم في الإقليم في هيئة رواتب ومزايا تمنح لهم بأسمائهم من هذه الدول، وهي أمور تعد في قوانين الدول من الجرائم الكبرى التي يعاقب عليها من تثبت إدانته بارتكابها.

كما يرى "البداي" أن الشرعية اليمنية تعاني من الشيخوخة للكثيرمن القائمين عليها، المتشبثين بتلابيب مناصبها في مختلف المؤسسات والوزارات والسفارات، الأمر الذي ينعكس سلبًا على عملية الإصلاحات السياسية الممكنة، فغالبًا ما تجنح هذه الشخصيات للحفاظ على الوضع القائم، وتسيير الأمور بالوسائل والآليات التي اعتادت عليها، وتقاوم التوجهات الجديدة المخالفة لما قد اعتادت عليه. أيضاً، بقاء معظم مسؤولي الشرعية خارج حدود الدولة، وممارستهم لمهامهم عن بعد، قد جعل هناك نوع من العزلة بينهم وبين الداخل الذي يفترض أنهم مسؤولون عنه، وهو الواقع الذي لا يمكن تغييره إلا بإصلاحات مفصلية في أجهزة السلطة، ولأن الإصلاحات السياسية إنما تأتي بالأساس لتلبية الاحتياجات والتطلعات المحلية؛ فإن الإصلاحات السياسية المطلوبة في ظل هكذا حال، لن تأتي إلا في آخر سلم اهتمامات المسؤولين المعنيين بالدعوة والقيام بهذه الإصلاحات.

كذلك الحال يضيف الدكتور "البداي" بالنسبة لمجلس النواب؛ فهو أيضًا لا يستطيع ممارسة صلاحياته الرقابية على أعمال الحكومة ولو بحدها الأدنى، ولم يتمكن من عقد جلساته، عدى جلسات محدودة سُمح له بعقدها، للموافقة ومنح صفة الشرعية على بعض القرارات التي تتضمن تغييرات معينة في أجهزة السلطة لكسب صفة الشرعية لتلك القرارات، وبالتالي، لا يوجد مبرر لتخلي أعضاء مجلس النواب عن دورهم الرقابي وحتى التشريعي

إن توفرت لديهم الإرادة السياسية؛ وبمقدورهم أن يوجدوا الآليات التي تمكنهم من ممارستهم لمهامهم ولو بحدها الأدنى، فهذا المجلس هو المؤسسة المنتخبة المتبقية في كامل منظومة الشرعية، وإذا كانت التغييرات التي تمت في أجهزة الدولة خلال هذه السنوات وفي مؤسسة الرئاسة على وجه التحديد؛ قد قاموا بإضفاء صفة الشرعية عليها بشكل استثنائي وخارج الأطر الدستورية، فلا يوجد ما يمنعهم إن توفرت الإرادة لديهم من خلق آليات استثنائية تتسق مع الظروف الراهنة، وتمكنهم من ممارستهم لمهامهم.

المحور السابع: السلام الملغم

يقول البروفيسور "مطهر عبدالله السعيدي"، الوزير السابق وسفير اليمن الأسبق في لندن وحالياً عضو مجلس الشورى اليمني في مقالة له بعنوان "فخ الحرب وفخ التفاوض والطريق الآمن إلى السلام"[1] لكي نتجنب الضياع في المتاهات المضللة، ولكيلا تختلط علينا الحقائق تحت غبار الخديعة والوهم، يجب أن نحدد بوضوح تام صفات الواقع الذي يجسد السلام الحقيقي المستدام وأهم عناصره، ومن ثم الطريق الآمن إليه، والجواب البديهي بالنسبة للشطر الأول من السؤال هو: "بناء دولة المواطنة الديمقراطية كاملة السيادة مكتملة الأركان على كل شبر من الأرض اليمنية". هذا هو شرط تحقق السلام الحقيقي المستدام، وأي نهج في بناء السلام (سلما أو حرباً) لا يوصل إلى هذه النتيجة فهو ليس نحو السلام المستدام، بل هو إلى حروب أوسع وأفظع.

ويضيف "السعيدي" من شأن العديد من الخصوصيات الاستثنائية للحالة اليمنية، أن تجعل انتهاء حالة التربص والحرب الراهنة، سواء تم عبر التفاوض أو الحسم العسكري، على فرض تحقق أي منهما، عاجزاً عن أن يؤدي تلقائياً الى خليق بيئة مواتية لتحقيق السلام الحقيقي وبناء الدولة الوطنية، وأن يؤدي وبكل تأكيد إلى العكس من ذلك، أي إلى تفاقم الصراعات والحروب واتساعها في مختلف أنحاء اليمن، وذلك ما لم يتم التعاطي الفعال مع هذه الخصوصيات على النحو الذي يضمن تحييدها وكف خطرها كمصادر للفتنة المجتمعية والحروب.

ويرى "السعيدي" الخصوصيات والمعطيات المجتمعية والسياسية وغيرها من مصادر الخطر القائمة والكامنة، القادرة على تفخيخ طريق السلام بعناصر الفتنة وبمقومات ومحفزات الحرب والدمار على أوسع نطاق كثيرة وفتاكة ومن أهمها ما يلي:

1- الميليشيات المنتشرة في أنحاء اليمن، وهي خارجية المنشأ والولاء، مسلحة، جيدة التمويل، ومهيمنة بالفعل في انحاء مختلفة من الأرض اليمنية، وهي مهيأة بنيويا وتوعويا لدورها الوظيفي المرسوم في

([1]) أ.د. مطهر عبدالله السعيدي، "فخ الحرب وفخ التفاوض والطريق الآمن إلى السلام"، وللمزيد يشاهد: أ. د. مطهر السعيدي، محاضرة ألقيت بالمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان: "الشروط المسبقة لإنجاح مسار السلام في اليمن، الجزء الأول https://youtu.be/c8god1wjoCE?si=cklftkc6hvlsN-9t وكذلك يشاهد: أ. د. مطهر السعيدي، محاضرة ألقيت بالمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان: "الشروط المسبقة لإنجاح مسار السلام في اليمن، الجزء الثاني https://youtu.be/YTBKi9r35L8?si=SqoNLUrEOxL1gB9h

خدمة الأغراض الخارجية، بما في ذلك تفتيت اليمن وتخليق وتعميق الصراعات على مختلف المحاور المناطقية، والفئوية، والمذهبية، وغيرها.

2- التركيبة القيادية للشرعية "مجلس القيادة الرئاسي"، وهي تركيبة غير مسبوقة، كفيلة بتعطل دورها الذاتي كقيادة للدولة، ولا تسمح لها بأي دور وطني مستقل وموحد سواء في التفاوض أو الحرب، بل تجعل دورها عكسيًا كبوتقة تناقض وصراع لا يقبل التصالح إلا على أنقاض الدولة والسيادة. وهي عاجزة عن الاتفاق ذاتياً على أي شيء ذي أهمية، وتجعل الصراع حين يحدث ضمن بنية الدولة وليس ضدها أو من خارجها، ما يخلق شروخا عميقة تبدأ من الرأس وتنتشر في جسم الدولة والمجتمع وتمس اللحمة المجتمعية، والوعي السياسي العام، والهوية الوطنية.

3- الاستهداف الخارجي الصريح لاستقلال وسيادة ووحدة اليمن، والمنظومة الواسعة من الأدوات والمهام (التآمرية) المصممة لتحقيق هذه الغايات، وسيكون لها آثارها التخريبية في الأمد القصير بدون شك.

4- حالة التعبئة المجتمعية المكثفة والمستمرة منذ وقت طويل، والمصممة بدقة عبر وسائل التزييف الممنهج للوعي ولحقائق الواقع، وذلك لتخليق أوهام الغبن، والاستهداف، والشك، والخوف، المتبادلة بين اليمنيين، وتسييس مظاهر التنوع المجتمعي الفئوي والجهوي والمذهبي، واكسابها جميعاً مضامين وأهداف صراعية حادة وغير تصالحية، وجعلها جاهزة ومهيئة لنشوء المزيد من المليشيات والأدوار التخريبية عل امتداد الساحة اليمنية.

5- واقع ودور النخب السياسية، التي تمثل اليوم حاجز فعلي يحول بين اليمنيين وبين تغيير واقعهم، وتتيح اليمن عبر أدوارها المشبوهة أرضية خصبة للأطماع الخارجية، والتدخلات الانتهازية، بل وتتيح نفسها كأدوات تخريبية على امتداد طريق اليمن نحو النجاة.

6- تهوين معنى وهيبة الواجب والولاء الوطنيين وحقوق المواطنة الأخوية المتساوية بين اليمنيين، وتسويغ الممارسات التي يحرمها العرف، وتجرمها القوانين السارية.

ويتسائل البروفيسور "السعيدي" أما السؤال الجوهري الثاني فهو حول أسلوب فعل هذه المعطيات والظواهر في تفخيخ أي سلام يمكن التوصل إليه، سواء عبر التفاوض أو عبر الحرب، بعناصر ومقومات ومحفزات حرب أهلية أشد واوسع؟. وهنا ينبغي التفرقة بين أسلوب فعل هذه الظواهر من خلال نهج تحقيق السلام عبر التفاوض من ناحية، ونهج تحقيق السلام عبر الحسم العسكري من ناحية ثانية، وذلك للتباين في الأدوات

والأدوار والآليات في كلا الحاتين، رغم أن المحصلة هي في كلا الحالتين إشعال الفتن الواسعة والعصية على السيطرة.

الحالة الأولى– تبني التفاوض كطريق لبناء السلام:

التفاوض والحوار هو الطريق الأصح والأضمن نحو السلام، ولكنه وبفعل المعطيات السابقة، عرضة للتجيير الانتهازي، من قبل القوى المحلية والخارجية ذات الأجندات المشبوهة والعدائية، لكي يصبح وسيلة لتخليق وتوسيع وحتى شرعنة الفتن على امتداد اليمن. وأول ما يجب التنبه له هنا، هو حقيقة كون الشرعية ليست كيان متجانس، بل هي أقرب ما يكون الى المسمى الفضفاض الذي يستوعب الأضداد، بما في ذلك حول المرتكزات الجوهرية لوجود الدولة الوطنية والكيان اليمني ذاته، وبالتالي فتعوزها القدرة الذاتية على تخليق أرضية مشتركة فيما بينها، ناهيك عن بلورة المواقف التفاوضية الموحدة، وعلى التفاوض المستقل الفعال.

ويضيف البروفيسور "السعيدي" في كل الأحوال فإن الموقف التفاوضي الموحد للشرعية لو افترضنا جدلاً تحققه، فهو مقيد حتما بتعليمات الرعاة الإقليميين ومواقف وكلائهم المحليين، ولن يقدر بالتالي على بلورة أي صيغة للسلام القابل للإدامة وفقاً لتعريفنا، إذ يلزم في هذه الحال أن يستهدف سلبياً ووجودياً، نهج بناء الدولة الوطنية، على النحو الذي يمنع قيامها، حيث أن قيامها يعني أن تكون كاملة السيادة، موحدة الأرجاء، تحتكر حق وأدوات ممارسة القوة الجبرية على ارضها، وتحتكم في عملها إلى دستور يعكس سيادة الشعب، ويجعل المصلحة العامة هي الغاية الحصرية للحكم، ويضمن العدالة المجتمعية وحقوق المواطنة المتساوية بين جميع المواطنين، وهو ما يجعلها نقيض وجودي مباشر لغالبية القوى الممثلة في المجلس الرئاسي وغيرها من القوى على الساحة اليمنية، وللمهام الموكلة اليهم من قبل الخارج.

ويقول البروفيسور "السعيدي" من أهم الخطوات التي من شأنها جعل التفاوض مدخل حتمي لإشعال الفتن والحروب، أن يتم تصميم وتنظيم عملية التفاوض بين اليمنيين، لكي تعكس المعطيات المباشرة للأمر الواقع الراهن في بنية الصراع ويستجيب لها، ومعنى هذا باختصار أن يتم تنظيم عملية التفاوض لكي تشمل حصراً اطراف الصراع ومراكز القوى التي تتحكم بالمشهد العسكري والسياسي الراهن، وهي في الأغلب وعلى نحو ما اسلفنا تمثل مصالح قوى إقليمية، وطموحات خاصة غير مشروعة، وتبرر أدوارها من خلال تموضعات فئوية ومناطقية ومذهبية وايديولوجية مفبركة ومصممة وظيفياً لمنع قيام دولة المواطنة الواحدة مكتملة السيادة.

ويتابع "السعيدي" هذا هو النموذج التفاوضي الذي تجري الدعوة إليه بما في ذلك عبر المبعوث الأممي، وهو يحظى بإجماع مختلف الأطراف بما في ذلك المجلس الرئاسي، والحوثيين، وغيرهم من ممثلي الخارج بما في ذلك الرعاة الخارجيين أنفسهم، وتتضمن هذه الصيغة صراحةً التهميش العدائي المبيت طويل المدى، ضد الشعب بمختلف انتماءاته ورموزه وقواه الوطنية، صاحبة المصلحة الحقيقية والوحيدة بالسلام الحقيقي، خصوصاً بعد انسحاب القوى الحزبية اليمنية، من أدوارها المفترضة وإعادة تموضعها في مربع السلبية والتبعية والشبهات.

وبالنظر إلى ان هذه القوى لا تستهدف تحقيق المصلحة الوطنية اليمنية المجردة التي يمكن ان تشكل اطاراً ناظما ومرجعية حاكمة لنهج التوافق والالتقاء فيما بينها، فإن عملية التفاوض المحكومة بمعطيات الواقع المشار اليها، لا يمكن أن تتمخض عن سلام حقيقي، بل وفي أحسن الأحوال هدنة مؤقتة بين أعداء، هي في حقيقتها مرحلة تحضيرية لحروب أهلية تالية متعددة الأطراف والمحاور فيما بين هذه الكيانات الميلشياتية، وعلى خطوط تموضعاتها المتعارضة، ومع الشعب اليمني.

ويرى "السعيدي" على فرض توصل هذه الأطراف الى صيغة توافق حقيقي، فإن هذه الصيغة لا يمكن أن تكون إلا على حساب سيادة اليمن ووحدته ومرتكزات وجوده، كون هذه المرتكزات هي وحدها المتاحة (مؤقتاً) للتنازلات، وفي هذه الحال تكون الحرب حتمية، ليس فقط بين الميليشيات، ولكن مع الشعب اليمني وقواه الوطنية على اختلافها. أيضاً سيكون من شأن اشراك هذه المليشيات في عملية التفاوض حول مستقبل اليمن ومن ثم خروجها من عملية التفاوض ككيانات سياسية مستقلة ومشرعنة، أن يعزز حضورها ودورها السياسي والمجتمعي، وقدرتها على تنفيذ الأجندات الخارجية، وفي طليعتها بالإضافة لتحقيق الأهداف الانتهازية لعصابات الداخل، تحقيق الأهداف الخارجية المتمثلة بتغييب اليمن عن الساحة الإقليمية والدولية كهدف قائم بذاته بالنسبة للبعض، وإشغال اليمن بحرائقها الداخلية وإضعافها على المدى الطويل، من خلال الاستمرار في تغذية حرائق اليمن بالمال والبارود، الى أن ينتصر اليمنيين لأنفسهم.

ويؤكد البروفيسور "السعيدي" أن المخرج الوحيد من هذا الوضع نحو عملية تفاوض يمكن أن تفضي إلى حالة سلام حقيقي ومستدام، هو أن يتم تطوير إطار تفاوضي يشرك الشعب وقواه الوطنية في عملية التفاوض بوزن تمثيلي متناسب وصحيح، وأن تتم عملية التفاوض تحت سقف الدستور وفي ظل ضوابطه باعتباره أساس المشروعية ومحكوم بمقتضيات تحقيق شروط بناء الدولة الوطنية ومن ثم السلام المستدام، وعلى أساس مرجعية

الصالح العام، وأن تساعد دول الجوار اليمني في حل التكوينات العسكرية للميليشيات، أو دمجها في كيان موحد وطني الولاء والانتماء.

الحالة الثانية– تبني الحسم العسكري انطلاقاً من الكيانات الميليشاتية المسلحة المتواجدة على الساحة اليمنية:

ويستطرد البروفيسور "السعيدي" وأول ما يجب التنبه إليه هنا هو أنه وبالرغم من كون العديد من المكونات الميلشياتية تتبع بعض الشخصيات من قيادات الشرعية سواء بالأصالة أو بالوكالة، فلا يمكن اعتبارها مكونات ضمن جيش وطني موحد يمكن تسميته بجيش الدولة اليمنية، فهي غير وطنية الولاء، ولا تأتمر بأمر وزارة الدفاع أو هيئة الأركان، بل هي تضمر العداء الشديد لبعضها البعض وهي وظيفياً وتنظيمياً ضد الدولة الوطنية، والرابط الوحيد فيما بينها الآن هو خطر المواجهة مع جماعة الحوثي، وبالتالي فإن الحسم العسكري لصالح (تركيبة) الشرعية، لو افترضنا جدلا تحققه، فهو ابعد ما يكون عن أن يعني انتقال اليمن إلى حالة السلام الحقيقي المستدام، الذي يفضي إلى بناء الدولة الوطنية مكتملة السيادة، وتفردها بحق ووسائل امتلاك القوة العسكرية والأمنية ضمن حدود اليمن .

ويعتقد البروفيسور "السعيدي" أنه من الأرجح هو أن مثل هذا الحسم، إن تم عبر الميليشيات ذات الولاءات ومصادر الدعم الخارجي، وعبر العصابات وجيوب النفوذ الانتهازية والمصلحية، المصممة بنيويا وتوعويا وفقا لمقتضيات دورها التخريبي، والمخلقة خارج قوام الدولة وضد قوانينها، والتي هي بطبيعتها ومن حيث أهدافها نقيض وجودي للدولة وللدستور، وهي بالتالي معادية لهما، ولكل مرتكزات بناء السلام الحقيقي، فسوف يقود مباشرة إلى حرب منفلتة وشاملة متعددة المحاور والأطراف والأهداف، غايتها المباشرة هي من ناحية تفتيت البلاد الى مناطق نفوذ اجنبي تسيطر عليها شكليا ووظيفيا ميليشيات محلية مستأجرة، وإلى مناطق نفوذ ميليشياتي متصارعة على طول البلاد وعرضها تسيطر عليها ميليشيات وعصابات تتبع جماعات مصالح وتجار حروب بمسميات مختلفة من ناحية ثانية. ويتابع البروفيسور "السعيدي" قوله بالطبع يمكن اثبات أن مثل هذا الوضع سوف يرتد بالدمار على الجوار الإقليمي لليمن عموماً وحتماً.

المحور الثامن: الحوثي سلعة رابحة لشركات السلاح الأمريكية والغربية

في 23 مارس 2018 أعلنت الخارجية الأمريكية أن واشنطن والرياض توصلتا إلى اتفاق بشأن الحرب في اليمن، حيث قالت هيذر ناويرت، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية أن اجتماعاً تم بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ونائب وزير الخارجية الأمريكي جون سوليفان، وأشارت إلى أن الطرفين اتفقا في الاجتماع على ضرورة ماسة لعملية سياسية لإنهاء الصراع الدائر في اليمن[1]، لكن وفي نفس الوقت صوت مجلس الشيوخ الأمريكي، أثناء زيارة ولي العهد السعودي للولايات المتحدة، ضد مشروع[*] قرار يدعو لوقف الدعم العسكري الذي تقدمه واشنطن للتحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن[2].

وهنا نستطيع أن نستشف أهمية وجود الحركة الحوثية المدعومة من إيران، بالنسبة للولايات المتحدة وذلك من خلال صفقات السلاح التي عقدتها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة، أثناء زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لواشنطن في شهر مارس من العام 2018، وفي هذا الإطار يقول الخبير في الشأن الأمريكي الدكتور أيمن عبد الشافي[3]:

([1]) أمريكا تعلن التوصل لاتفاق مع السعودية بشأن الحرب في اليمن https://hournews.net/86216

(*) ذكرت صحيفة "ذا هيل" الأمريكية أن مجلس الشيوخ رفض محاولة دفع الرئيس دونالد ترامب لإنهاء الدعم العسكري الأمريكي للسعودية في عملياتها باليمن. وأضافت أن 55 عضوًا في المجلس صوتوا ضد مشروع القرار، مقابل تأييد 44 آخرين. ويبرّر مقترحو مشروع القرار خطوتهم بأن الجيش الأمريكي يساعد السعودية ودول أخرى في حربهم ضد جماعة الحوثي في اليمن، دون أخذ إذن الكونغرس،ومنذ 2015 قدم البنتاغون في ظل رئاسة باراك أوباما "دعماً غير قتالي" للسعودية يتضمن تبادل معلومات استخباراتية وتزويد المقاتلات بالوقود جوا. وقال السناتور الجمهوري مايك لي في قاعة المجلس إن "الإدارة الحالية واصلت حرب أوباما". ولقد طلب وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس من الكونغرس عدم التدخل في الدور الأمريكي في الحرب، محذرا من أن فرض قيود يمكن أن "يزيد من أعداد القتلى المدنيين ويعيق التعاون بشأن مكافحة الإرهاب، ويخفض نفوذنا مع السعوديين". وقال السناتور المستقل بيرني ساندرز أنه "إذا أراد الكونغرس السماح بالحرب في اليمن أو أي مكان آخر فعليه التصويت على الذهاب إلى الحرب. وأضاف "هذه هي مسؤوليتكم الدستورية. توقفوا عن التخلي عن هذه المسؤولية وإعطائها للرئيس". وفي أكتوبر من العام 2017 قال عدد من كبار المستشارين العسكريين والدبلوماسيين أن الإدارة الأميركية لا تسعى إلى الحصول على تفويض جديد بشن عمليات عسكرية في المناطق الساخنة في العالم. وأصدر الكونغرس أول تصريح باستخدام القوة العسكرية في 14 سبتمبر 2001 بعد ثلاثة أيام من الهجمات على نيويورك وواشنطن. ومنذ ذلك الحين اعتمد الرؤساء جورج دبليو بوش وباراك اوباما وترامب على ذلك التفويض إضافة إلى تفويض لاحق في 2002 كأساس للعمليات ضد الجماعات الإسلامية المسلحة: للمزيد ينظر: "الشيوخ الأمريكي" يصوّت ضد مشروع قانون يدعو لإنهاء دعم واشنطن للحرب في اليمن تزامنا مع زيارة ولي العهد السعودي لواشنطن، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، بتاريخ 20.32018، تاريخ دخول الموقع 1.6.2018 https://www.raialyoum.com/index.php

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

([3]) زيارة ولي العهد السعودي إلى واشنطن(20)، بتاريخ 21.3.2018 =

"إن تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بشأن ثراء السعودية وحصول أمريكا على جزء من هذه الثروة في صورة صفقات أسلحة وفرص عمل...نجاح لترامب في بلاده... ترامب رجل أعمال في الأساس، ويدرك جيداً أن نجاحه في الملف الاقتصادي يتوقف عليه مستقبله السياسي كله، خاصة أنه لبى المطلب الأهم لدى قطاع كبير من الأمريكيين، وهو تحجيم التورط الأمريكي في الحروب الخارجية، واستفاد من خلق المزيد من فرص العمل للأمريكيين، وهو أمر مطلوب بشدة داخل بلاده، كما أنه يتيح تعويض الأموال المنفقة في تصنيع الأسلحة...أما السبب الثاني، المتعلق بإيران، سيكون ورقة تلعب بها أمريكا لفترة طويلة، وستكون سببا في مزيد من صفقات شراء الأسلحة الأمريكية، لأنها تعرف جيدا كيف تدير وتوجه المخاوف السعودية من تنامي النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع تواجد طهران القوي في كثير من الملفات الشائكة، وأهمها سوريا واليمن."

أيضاً المملكة المتحدة، نرى أنها من جهة تنادي[*] بحل سياسي للصراع في اليمن، ومن جهة أخرى، نلاحظ أن شركات السلاح البريطانية حققت أرباحا تصل لـ 6 مليارات استرليني من تجارتها مع السعودية خلال الحرب في اليمن[1] كذلك فرنسا حققت ارباح من التجارة في السلاح[2].

= https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201803211030940936 -هكذا-يرى-الأمريكيون-والسعوديون-صفقة-السلاح-الجديدة/

([*]) قال بيان صدر عن مكتب رئيسة الوزراء البريطانية في 7 مارس 2018، إن تيريزا ماي والأمير محمد بن سلمان اتفقا خلال لقائهما في لندن على دخول المساعدات لليمن، وعلى أهمية الحل السياسي، وعلى أهمية مواجهة تدخلات إيران. ينظر في هذا: https://aawsat.com/home/article/1197436/اتفاق-سعودي-بريطاني-على-أهمية-الحل-السياسي-باليمن

([1]) UK has sold £3.6 billion worth of arms to Saudi Arabia since conflict with Yemen began, report finds as DSEI begins, 11 September 2017, تاريخ دخول الموقع 7.6.2018

https://www.independent.co.uk/news/uk/politics/dsei-fair-excel-centre-london-saudi-arabia-yemen-arms-trade-a7939841.html

كذلك ينظر:

UK weapons companies have made £6bn from Saudi Arabia since it started bombing Yemen, 19 September, تاريخ دخول الموقع 7.6.2018

https://www.independent.co.uk/news/uk/home-news/yemen-war-saudi-arabia-human-rights-british-weapons-trade-uk-6bn-war-child-report-crimes-civilians-a7953496.html

([2]) À qui la France vend-elle des armes ? https://www.echodumardi.com/actualite/a-qui-la-france-vend-elle-des-armes/

إذاً صفقات[*] سلاح بمليارات الدولارات أبرمتها المملكة العربية السعودية مع دول الغرب كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبالرغم من المعارضة الشديدة داخل هذه البلدان تم تمرير أغلب صفقات التسليح[1]، ولا تفسير لذلك إلا أن لوبي[**] شركات السلاح يسيطر على مراكز صنع القرار داخل الولايات المتحدة والقوى الكبرى عموماً، وبالتالي من مصلحة هذه الشركات استمرار الحروب والاضطرابات في العالم، كون ذلك يوفر لها الربح الوفير، وفي هذا الإطار وبحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري" فقد ارتفعت مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة بمقدار الضعف، وباتت هذه المنطقة تمثل 32 في المائة من واردات الأسلحة في العالم[2].

وعليه فإن الاهتمام باستقرار الشعوب والحفاظ على حقوق الإنسان هي أخر ما تفكر به هذه الشركات المؤثرة فعلاً على مراكز صناعة القرار في الدولة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى عموماً المسيطرة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[3].

(*) بلغ حجم صادرات السلاح الأمريكي إلى السعودية خلال فترة 2015 – 2017 أكثر من 43 مليار دولار. وشملت معدات وأسلحة عسكرية ومروحيات وسفن حربية ودبابات آبراهامز إضافة إلى طائرات حربية، وفيما يتعلق ببريطانيا فإن حجم الصفات العسكرية خلال فترة 2015 – 2017 التي أبرمتها مع السعودية فاقت 13 مليار جنيه استرليني، شملت أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية، أما موسكو فقد وقعت معها الرياض صفقات شملت تزويد المملكة بمنظومة الصواريخ الروسية الشهيرة إس 400 "تريومف"، إضافة إلى فتح مصنع لإنتاج بنادق كلاشنيكوف في المملكة. وبلغت قيمة الصفقات نحو 3 مليارات دولار. ينظر في هذا: صفقات السلاح السعودية..استراتيجية بن سلمان تخترق قيم الغرب

http://www.dw.com/ar /صفقات-السلاح-السعوديةاستراتيجية-بن-سلمان-تخترق-قيم-الغرب/ a-43281329

(1) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

(**) اللوبي هو عبارة عن "جماعة ضغط" تتولى محاولة التأثير على صُناع القرار من أجل تحقيق أهدافها، وفي الولايات المتحدة، لا شك بأن ظاهرة "اللوبيات" مثيرة للجدل في السياسة الأمريكية، ولكنها واقع لا يمكن تجاوز تأثيره. ويقوم عمل اللوبي على تشكيل رأي عام مؤيد لفكرة ما أو معارض لها بشكل يتيح جمع ما يكفي من الأصوات لدعم ذلك الرأي في مراكز القرار مثل الكونغرس، ومن بين اللوبيات الكثيرة في الولايات المتحدة، يبرز دور لوبي الصناعات العسكرية الذي تتصدره شركات مثل لوكهيد مارتن وبوينغ، والذي يعمل على تشجيع المبيعات للأسلحة والمعدات العسكرية. ولوبي الشركات النفطية هو أيضا أحد أقوى اللوبيات في أمريكا، ويتولى الدفاع عن مصالح تلك الشركات الكبرى التي تمتلك أصولاً وعمليات حول العالم، وتشير بعض التقارير إلى توسع دور هذا اللوبي سياسياً وبيئياً أيضاً. للمزيد ينظر: انفوجرافيك: كيف تؤثر لوبيات أمريكا في قرارات واشنطن.. من السلاح والحروب إلى النفط وعلاقات الدول؟ موقع CNN بالعربية، بتاريخ 27.1.2016 https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/27/info-lobby-usa

(2) صفقات السلاح السعودية..استراتيجية بن سلمان تخترق قيم الغرب

http://www.dw.com/ar /صفقات-السلاح-السعوديةاستراتيجية-بن-سلمان-تخترق-قيم-الغرب/a-43281329

(3) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

إن الانتقال السياسي من المرجعيات الأساسية، التي أقرتها قرارات مجلس الأمن إلى دائرة أضيق في إطار لجنة رباعية سعودية–إماراتية–أمريكية–بريطانية، وتحرك عُماني ممنهج ومتماه مع التوجه الأمريكي للحفاظ على الحضور السياسي والعسكري لجماعة الحوثي، يوحي بأن طريقاً لما هو أبعد من الصوملة يراد لليمن[1]،على سبيل المثال مع بدء التحضير لمعركة تحرير الحديدة من قبضة المليشيات الحوثية، نرى موقف الولايات المتحدة يتجلى بوضوح من خلال بيان وزير خارجيتها مايك بومبيو، بتاريخ 11 يونيو 2018 الذي نشره موقع السفارة الأمريكية باليمن، وقد جاء فيه ما يلي[2]:

> **"تتابع الولايات المتحدة التطورات في الحديدة باليمن عن كثب. وقد تحدثتُ مع القادة الإماراتيين وأوضحت رغبتنا في مراعاة هواجسهم الأمنية مع الحفاظ على التدفق الحر للمساعدات الإنسانية والواردات التجارية المنقذة للحياة. ونتوقع من جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها من خلال العمل مع مكتب الأمم المتحدة للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن حول هذه القضية وكذلك دعم العملية السياسية لحل هذه النزاع وضمان وصول المساعدات الإنسانية للشعب اليمني فضلا عن رسم خارطة سياسية مستقرة لليمن في المستقبل".**

في الحقيقة، لقد أعربت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة عن رفضها للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات اليمنية تجاه مدينة الحديدة في اليمن، كما حذرتها من شن هجوم على المدينة الساحلية تخوفاً من تدمير البنية التحتية وتأزم الوضع الإنساني في المدينة، وجاء الموقف الأميركي وسط تقاريرعن تقدم قوات يمنية تساندها الإمارات إلى مسافة عشرة كيلومترات من الميناء الواقع على البحر الأحمر. وكانت الإمارات قد طلبت دعماً أميركياً مباشراً لهجومها البري، وسط مساع من التحالف العربي لحشد الرأي العام الدولي من أجل غطاء سياسي لعملياته العسكرية، لكن نُذر هذه العملية أثارت حفيظة الولايات المتحدة، التي حذرت من شن هجوم[3].

([1]) تقارير، المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 27.3.2017
http://www.siyassa.org.eg/News/12032.aspx

([2]) بيان للوزير بومبيو حول التطورات في الحديدة، موقع السفارة الأمريكية باليمن، بتاريخ 11 يونيو 2018
https://ye.usembassy.gov/ar/statement-by-secretary-pompeo /

([3]) رفض أميركي لعمليات الإمارات في الحديدة، الجزيرة نت، بتاريخ 6.6.2018
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/6/6/ رفض-أميركي-لعمليات-الإمارات-في-الحديدة
كذلك ينظر: ماي وترامب متفقان على أهمية الحل السياسي باليمن، الجزيرة نت، بتاريخ 4.6.2018
http://www.aljazeera.net/news/international/2018/6/4 /ماي-وترامب-متفقان-على-أهمية-الحل-السياسي-باليمن

طبعاً موقف الأمم المتحدة آتى متسقاً مع الموقف الأمريكي، فقد حذر بيان بتاريخ 13 يونيو 2018 صادر عن مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن حينها حول الوضع في الحديدة، من التصعيد العسكري الذي سيكون له عواقب وخيمة على الوضع الإنساني، وتأثير سلبي على جهوده في استئناف المفاوضات للوصول إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع، ويؤكد أن لا حل عسكري للصراع، وأن الأمم المتحدة مصممة على المضي قدما في العملية السياسية رغم التطورات الأخيرة، وأكد مرة أخرى على التزام الأمم المتحدة القوي بالتوصل إلى حل سياسي لإنهاء الصراع في اليمن[1]. وفي هذا الإطار يرى مدير تحرير صحيفة "المصدر" اليمنية، علي الفقيه أن[2]:

> **" الرفض الأمريكي لاقتحام الحديدة وتخليصها من سيطرة الحوثيين تحت غطاء المبررات الإنسانية التي ساقها الأمريكيون، هو دعم للمليشيات لتستمر سيطرتها على الميناء الأهم في البلد والذي يدر عليها مبالغ طائلة سنوياً، وهي تسقط، بالنظر إلى الحالة التي يعيشها سكان محافظة الحديدة ومعاناتهم المستمرة منذ سيطرة الحوثيين على المحافظة، فقد اجتاحتها ولا تزال الأوبئة والمجاعة، وتبدو أكثر المحافظات تضرراً والأكثر عرضة لمخاطر الأزمة الإنسانية، مؤكدا أن "تحريرها من الحوثيين لن يكون هو نقطة البداية لإنهاء هذه الأزمة وأن هذه العرقلة والتأخير لمعركة الحديدة هو بغرض منح الحوثيين فرصة ووقتاً أطول للاستعداد للمعركة، وأن الإدارة الأمريكية تحرص على إطالة عمر سيطرة المليشيات الحوثية في اليمن وإطالة أمد الحرب ."**

([1]) ينظر في هذا: لأمم المتحدة: بيان صادر عن مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن حول الوضع في الحديدة، بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 2018.

([2]) ما مستقبل معركة الحديدة بعد التحذير الأمريكي للإمارات؟، عربي21، بتاريخ 7.6.2018

https://arabi21.com/story/1099873 /ما-مستقبل-معركة-الحديدة-بعد-التحذير-الأمريكي-للإمارات

المحور التاسع: المؤتمر الشعبي العام ودوره في إرجاع الدولة اليمنية

كل ما حصل من إنهيار للدولة كان بسبب تغلغل عناصر الإخوان المسلمين وجماعة الحوثي في أجهزة الدولة اليمنية وأهمها مؤسستي الجيش والأمن، بغية إضعافها، وكذلك بسبب صراعهما البني، الذي اشتد في وقت الحروب الستة من أجل الاستئثار بالسلطة والثروة. قابله محاولات عديدة من قبل قيادة الدولة اليمنية ممثلة برئيس الجمهورية حينها علي عبدالله صالح، رئيس المؤتمر الشعبي العام، لتلافي آثار هذا الصراع، والتأكيد أن الوصول للسلطة لا يكون إلا عبر الانتخابات، كما تم ذكره سابقاً.

اليوم وصل صراع التنظيمين الإرهابيين الإخواني والحوثي إلى انهيار الدولة اليمنية، ومصادرة سيادتها، وإفقار وتشريد وتهجير شعبها، إلى درجة وصف الأمم المتحدة بأن اليمن تمر بأكبر أزمة إنسانية في العالم، ناهيك عن تقطيع أوصال البلد إلى كانتونات متصارعة تنفذ أجندات من يمولها، وشرعية هزيلة مفككة مقيمة بالخارج، وثروات منهوبة وفساد هائل وغيرها من الكوارث التي حلت على الشعب اليمني جراء اقتتال وصراع جماعات الاسلام السياسي على السلطة والثروة باسم الله.

يمارس اليوم حزب المؤتمر الشعبي العام دوره الوطني من خلال قيادته المستقلة في قرارها وغير المتورطة في الحرب وسفك الدم اليمني وفي ضياع مكانة وسيادة البلد الذي كان يعتبر دولة إقليمية كبرى، قبل فوضى 2011، هذا بالرغم من الصعوبات(*) التي تعانيها هذه القيادة ممثلة بالأخ "أحمد علي عبدالله صالح"، نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام.

(*) يقول نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام أحمد علي عبدالله صالح، في كلمة له بمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة: "لعلكم تتابعون ما يواجهه المؤتمر الشعبي العام، تنظيمكم الوطني الرائد، حالياً من حملات تشويه ممنهجة، ومن دسائس ومؤامرات تستهدف هذا الكيان الذي انبثق من صفوف الشعب وحقق له كل ما يطمح له من الإنجازات الوطنية والاستراتيجية الشامخة، وكان الفضل الأول في ذلك لمؤسسيه وقياداته الرائدة وفي مقدمتهم الزعيم الشهيد علي عبد الله صالح، رحمه الله ورفاقه.. ولأن المؤتمر الشعبي العام كيان كبير وشجرة مثمرة فإنه ظل مطمَعاً للطامعين والمتربصين في الداخل والخارج وحتى وصل الحال إلى استهدافه من داخل صفوفه، للأسف، وحيث ظلوا ينهشون فيه ويحاولون استلابه وتجزئته ظناً منهم أنه لقمة سائغة وتركة سهلة أو سائبة يمكن تقاسمها والاستيلاء عليها، ناسين أن المؤتمر كيان وطني وشعبي كبير وموحد محمي بجماهيره وأنصاره ومحبيه، وهو غير قابل للقسمة أو التجزئة والاستلاب تحكمه لوائحه التنظيمية الداخلية ومنهجه الفكري ومواقفه ومبادئه التي أنشئ على أساسها ومارس دوره وما يزال لخدمة الوطن والشعب، وهو سيظل وكما كان دوماً رمزاً للوطنية والاعتدال والنهج العقلاني المتزن وصمام أمان للوطن والشعب في مواجهة كل الخطوب والتحديات وتاريخه يشهد له بكل ما هو مشرف ويدعو للفخر والاعتزاز. ونؤكد بأن المؤتمر الشعبي وكما واجه في منعطفات عديدة الكثير من العواصف والتحديات إلا أنه بفضل تلاحم كوادره قيادات وقواعد خرج منتصراً منها لنفسه وللوطن، وأن ما يواجهه اليوم من محاولات بائسة وتكالب لتحقيق مصالح ذاتية أنانية ستبوء بالفشل الذريع وسيظل المؤتمر درعاً حصيناً ووحدة متماسكة وتنظيماً رائداً همه الوطن ومصالح الشعب، وستظل يده ممدودة للجميع

فقد شرح وعالج نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام "أحمد علي عبدالله صالح"، ما هو حاصل في اليمن من خلال عدد من الاجراءات، قدمها في عدد من الخطابات التي ألقاها في المناسبات الوطنية والدينية، كنصائح للرسميين في قيادة البلد. هذه النصائح تعتبر خارطة طريق لإحلال السلام واسترجاع الدولة اليمنية في حال ما نفذت. علي سبيل المثال تحدث نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام "أحمد علي عبدالله صالح"، في كلمةً له بمناسبة الذكرى السابعة لإنتفاضة الثاني من ديسمبر، عن خطر المليشيات المسلحة على الشعوب والدول العربية، بالقول[1]:

> **"إن أكثر ما عانته شعوبنا العربية هو من تسلط تلك المليشيات المسلحة التي يتم تبنيها ودعمها من أجل إسقاط الأنظمة ونشر الفوضى وإثارة الفتن والبغضاء والأحقاد في أوساط الشعوب والدفع بالأمور إلى منزلقات خطرة ومدمرة تعاني منها الأوطان وتدفع بها نحو المهالك وقد رأينا أكثر من مثال على ذلك وفي أكثر من مكان.. فالميلشيات أياً كانت الشعارات أو اللافتات التي ترفعها إنما هي تخدم تلك الجهات التي أوجدتها وتلك الأجندة والمشاريع التي وجدت من أجلها، وهي تأتى على حساب الدولة ومؤسساتها وعلى حساب الأمن والاستقرار وتتعارض، حتماً، مع المصالح الوطنية ومع مفاهيم السيادة والاستقلال الوطني، ولا يأتي منها سوى الفوضى والخراب. وهذا ما عمل الزعيم الشهيد دوماً من أجل التحذير منه والتوعية بمخاطره ودفع ثمناً غالياً في سبيل قناعته."**

كما أضاف نائب رئيس المؤتمر "أحمد علي عبدالله صالح" في نفس الخطاب أعلاه أهمية العمل الجماعي من أجل تحقيق الاصطفاف الوطني، لإنقاذ الوطن واستعادة الدولة وإيجاد جيش وطني واحد يعمل تحت راية وطنية واحدة[2]:

> **"لهذا نمدُّ اليدَ للجميع للعمل معاً، من أجل تحقيق الاصطفاف الوطني لتحقيق الغايات العظيمة، المتمثلة في إنقاذ الوطن واستعادة الدولة وإيجاد جيشٍ وطنيٍ واحدٍ يعمل تحت**

من= =منطلق استشعاره لمسؤوليته الوطنية والتاريخية وحرصه على الوحدة والتلاحم الوطني وتحقيق كل ما يصبو إليه الشعب من الاستقرار والتنمية والتقدم والسلام". ينظر في هذا: أحمد علي عبدالله صالح: حان الوقت أن يتوقف نزيف الدم اليمني ويتطلع الجميع نحو رحاب السلام العادل والشامل (نص الكلمة)، **وكالة 2 ديسمبر**، بتاريخ 03.08.2022 https://2dec.net/news54954.html

([1]) نائب رئيس المؤتمر الشعبي أحمد علي عبدالله صالح يوجه كلمة لأبناء الشعب اليمني بمناسبة الذكرى السابعة لثورة الثاني من ديسمبر (النص)، **وكالة خبر للأنباء**، بتاريخ 02.12.2024 https://www.khabaragency.net/news222706.html

([2]) نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

رايةٍ وطنيةٍ واحدةٍ هدفها مصلحة الوطن وأمنه واستقراره، فلم يعد شعبنا يتحملُ المزيد من الانقسام والمعاناة والمآسي، وعلى القوى الوطنية الخيِّرة أن تتعالى على خلافاتها وتباياناتها، وأن تجعل مصلحة اليمن أولاً. وأن تعمل معاً على درب إنقاذ الوطن والشعب لضمان غدٍ أفضل لليمن وأجياله، ومن أجل أن يعمَّ أرجاءَ اليمن الأمنُ والسلامُ والتقدمُ والازدهار، وأن يعيش وطننا وشعبنا حياة كريمة كسائر شعوب العالم، وهو هدف وحق مشروع لا ينبغي التخلي عنهما تحت أي ظرف كان، وهذه أمانة يجب أن يتحمل مسؤوليتها كل وطني محب لوطنه ومدرك لواجباته، وليكون شعارنا معاً من أجل إنقاذ اليمن... لنجعل من يوم الثاني من ديسمبر محطة للتأمل والانطلاق نحو الأمام، متحررين من كل السلبيات والتعقيدات التي تحاول شدنا إلى الخلف أو تكبيلنا بحسابات أو مشاريع صغيرة عفا عليها الزمن، فنحن أبناء اليوم وأبناء الغد وأبناء هذا الشعب الجسور، الذي صنع لنفسه في غابر الأيام أمجاداً يزهو بها التاريخ، وهو قادر على أن يصنع لنفسه حاضراً ومستقبلاً، تمتد جسوراً مع أمجاده وحضارته، وحان الوقت أن يكون لليمن حضوره ودوره المحوري في محيطه العربي والإسلامي والدولي، وأن يشرق فجره الوضاء في كل الأرجاء، واليمن الذي نتطلع إليه هو يمن التسامح والتعايش... يمن الأمن والأمان والاستقرار... يمن العطاء والتقدم والازدهار... يمن المحبة والخير."

وفي خطاب لنائب رئيس المؤتمر الشعبي العام أحمد علي عبدالله صالح، بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية الجديدة، تحدث فيه على ضرورة وقف نزيف الدم وضرورة العمل من أجل السلام والتصالح والحوار[1]:

ما يعيشه وطننا اليمني الغالي من واقع مأساوي مرير يُدمي القلوب ويعصر النفوس ألماً وحزناً هو ما يحفّزنا اليوم إلى مخاطبة الجميع وكل من له ضمير إنساني حي، والدعوة لإيقاف هذا النزيف المدمّر والمستنزِف للأرواح والممتلكات والقدرات وتهديد الوجود والنسيج الوطني الواحد وجعل مستقبل الأجيال اليمنية في مهب الريح.. إنها دعوة صادقة نابعة من الشعور بالمسؤولية الوطنية، حان الوقت أن يتوقف نزيف الدم اليمني وأن يتطلع الجميع نحو رحاب السلام العادل والشامل، وأن يتوافق اليمنيون فيما بينهم مهما تعددت انتماءاتهم أو تباينت توجهاتهم على كلمة سواء تضع حداً لكل هذه المعاناة القاسية التي يعيشها الشعب اليمني على امتداد الوطن كله، شماله وجنوبه، شرقه وغربه.. حان الوقت أن يكون التصالح والحوار أساساً للتفاهم ومدخلاً لبناء وطن

([1]) أحمد علي عبدالله صالح: حان الوقت أن يتوقف نزيف الدم اليمني ويتطلع الجميع نحو رحاب السلام العادل والشامل (نص الكلمة)، **وكالة 2 ديسمبر**، مرجع سابق ذكره.

يتسع للجميع، والسلام هو الغاية النبيلة التي يجب أن يسعى إليها الجميع مهما كانت هناك من الصعاب والتحديات التي حتماً بالإرادة المخلصة يمكن التغلب عليها والوصول إلى ما يتطلع إليه كل اليمنيين في وطن آمن مستقر يتعايش في ظله الجميع بإخاء وتعاون، وفي ظل مواطنة متساوية وعدالة اجتماعية لا تمييز فيها لأحد على أحد أو ادعاء بالاصطفاء أو التميز وبأي شكل من الأشكال.

وفي تهنئة، لنائب رئيس المؤتمر الشعبي العام "أحمد علي عبدالله صالح"، بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، تطرق فيها لمحددات عمله الوطني خلال الفترة المقبلة[1]:

" .. في البداية اسمحوا لي أن أترحم على أرواح شهداء الوطن وفي مقدمتهم الشهيدان القائد المؤسس الزعيم علي عبد الله صالح، ورفيق دربه الأمين عارف عوض الزوكا، وكل الراحلين من رفاقهما المؤسسين لهذا التنظيم الوطني الرائد.. سائلين لهم جميعاً الرحمة والخلود والغفران..ونحيي بإكبار وإعزاز كل أولئك المخلصين الصامدين من قيادات وكوادر المؤتمر الشعبي العام في داخل الوطن وخارجه الذين ظلوا أوفياء لمبادئهم وتحملوا الكثير من المعاناة في سبيل الانتصار لتلك المبادئ والانتصار للوطن ومواصلة السير على درب المؤتمر الشعبي العام وميثاقه الوطني وهو درب الوطن والشعب الذي لا حياد عنه ولا تفريط فيه.. على الرغم من كل ما مر به الوطن من حروب وصراعات ودمار خلال السنوات الماضية وما مر به المؤتمر الشعبي العام من تحديات وصعاب كثيرة في سبيل البقاء والديمومة، إلا أن هذا التنظيم الوطني الكبير برهن بأنه الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه والحضور الدائم في المشهد السياسي وفي مسيرة الوطن، لأنه انبثق من صفوف الشعب وطنياً أصيلاً، همه الوطن وبوصلته رعاية مصالح الشعب، وجسد الاعتدال والوسطية والتسامح في نهجه ورؤيته، وظل رديفاً للأمن والأمان والتنمية والتقدم.. لهذا سيظل المؤتمر الشعبي العام هو الرهان للشعب ولكل الباحثين للخروج من كل الأوضاع الصعبة الراهنة وتجاوزها، وهو التنظيم الذي التفت حوله جماهيره وعززت من صموده وقدرته على المجابهة... سجل المؤتمر حافل بالإنجازات والتحولات الكبرى وعلى مختلف الأصعدة السياسية والديمقراطية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية، لا يتسع المجال لذكرها، ولكنها محفورة في ذاكرة كل يمني شريف رجالاً ونساءً ويتحسرون بألم على كل تلكم الأيام التي عاشوها في ظل حكم المؤتمر وتحمله لمسؤوليته في قيادة مسيرة الوطن خاصة في ظل الظروف

([1]) ينظر في هذا: السفير أحمد علي عبدالله صالح يهنئ أعضاء المؤتمر وأنصاره وحلفاءه وجميع أبناء الشعب اليمني بالذكرى الـ42 لتأسيس المؤتمر، **قناة اليمن اليوم**، بتاريخ 24.08.2024 https://www.yementdy.tv/news40675.html

المعيشية الراهنة وتدهور الأوضاع على أكثر من صعيد والمؤتمر الشعبي العام لن يقف متباكياً على أطلال الماضي أو مكتوف اليدين إزاء ما يتطلب منه من واجب وطني، بل له رؤيته لانتشال الشعب مما يعانيه وله دوره الفاعل، بإذن الله، إلى جانب كل الخيرين من أجل استعادة الدولة وتحقيق الاستقرار والسلام وبناء اليمن القوي في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية، وهو ما يتطلب المزيد من تقارب القوى الوطنية وتجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة فيما بينها من أجل توحيد صفوفها وتضافر جهودها للعمل معاً من أجل الانحياز لصالح الشعب والوطن.. ونتطلع بهذه المناسبة أن يقوم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة وكل المؤسسات الدستورية والجهات المعنية إلى العمل من الداخل من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة وتلمس أحوال المواطنين عن كثب ومعالجة قضاياهم المعيشية الصعبة والتخفيف من معاناتهم وتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية والصحية والخدمية والعمل من أجل اليمن أولاً وأخيراً. إن آمال وتطلعات أبناء شعبنا كبيرة، وعلى الجميع أن يكونوا عند مستوى تلك الآمال والتطلعات، وحان للوطن أن يلملم شتاته ويستعيد قدراته ويحقق انطلاقته المنشودة في ظل الأمن والسلام بعيداً عن كل صراعات الدم والدمار وبالتعاون الإيجابي مع أشقائه وأصدقائه..."

أعلاه جزء من التهنئة التي قدمها نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام "أحمد علي عبدالله صالح"، بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، وقد كانت في خمسة سياقات، تعبر عن نهج نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام في العمل الوطني ونصائحه للشرعية اليمنية وما هي واجباتها، وقد تمثل ذلك بالآتي[1]:

أولاً: سياق المبادئ والثواب والقيم:

([1]) د. علي الخولاني، "تهنئة أحمد علي، تحمل في طياتها محددات عمله الوطني في الفترة المقبلة"، **المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية**، بتاريخ 01 سبتمبر 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/thnyt-ahmd-ly-thml-fy-tyatha-mhddat-mlh-alwtny-fy-alftrt-almqblt وللمزيد حول أهمية الدور السياسي لنائب رئيس المؤتمر الشعبي العام "أحمد علي عبدالله صالح: في الفترة المقبلة، ينظر: ندوة حول السيناريوهات في المشهد اليمني بعد رفع العقوبات الأممية على السفير أحمد علي عبدالله صالح، **المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية**، بتاريخ 17 أغسطس 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/ndwt-hwl-alsynarywhat-fy-almshhd-alymny-b-d-rf-al-qwbat-alammyt-ly-alsfyr-ahmd-ly-bdallh-salh-2

في هذا السياق يؤكد السفير أحمد علي عبدالله صالح، على القيم والثوابت والمبادئ التي يؤمن بها وكانت اساساً في تنشئته الاجتماعية، كما تعتبر المحد الرئيس لسلوك السفير أحمد علي سياسياً على المستويين الوطني والدولي؛ فالصبر عند السفير أحمد علي هو السبيل للوصول لمرحلة انتصار المبادئ.

تطرق إلى مصطلح المبدأ بخمسة أشكال: كقوله لم يتزحزح عن مواقفه ومبادئه، الذين ظلوا أوفياء لمبادئهم، في سبيل الانتصار لتلك المبادئ، المواقف المبدئية، ....ميثاقه الوطني وهو درب الوطن والشعب الذي لا حياد عنه ولا تفريط فيه.

كذلك تطرق إلى الصبر بعدة معاني: كقوله ..ظروف وتحديات وضغوطات كبيرة ظل يعيشها المؤتمر ويجابهها بكل صمود وثبات ولم ينكسر أو يتزحزح عن مواقفه ومبادئه، ..المخلصين الصامدين .. الذين ظلوا أوفياء لمبادئهم وتحملوا الكثير من المعاناة في سبيل الانتصار لتلك المبادئ والانتصار للوطن.. وعززت من صموده وقدرته على المجابهة.

أيضاً تطرق إلى أن بناء اليمن القوي يكون في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية، وأن تحقيق تطلعات أبناء الوطن يكون في ظل الأمن والسلام بعيداً عن صراعات الدم والدمار. كما أكد على الانحياز لصالح الشعب والوطن... والعمل من أجل اليمن أولاً وأخيراً.

ثانياً: سياق العمل السياسي الوطني:

في هذا السياق كل بند مكمل للبند الآخر

1- المؤتمر الشعبي العام لن يقف متباكياً على أطلال الماضي أو مكتوف اليدين إزاء ما يتطلب منه من واجب وطني.
2- المؤتمر الشعبي العام له رؤيته لانتشال الشعب مما يعانيه وله دوره الفاعل، بإذن الله، إلى جانب كل الخيرين من أجل استعادة الدولة وتحقيق الاستقرار والسلام.
3- بناء اليمن القوي في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية.
4- يؤكد السفير احمد علي على ضرورة –المزيد من تقارب القوى الوطنية.
5- يؤكد على ضرورة تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة فيما بينها من أجل توحيد صفوفها وتضافر جهودها للعمل معاً من أجل الانحياز لصالح الشعب والوطن.

ثالثا: سياق اصلاح وإعادة هيكلة الشرعية:

أن يقوم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة وكل المؤسسات الدستورية والجهات المعنية إلى العمل من الداخل من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة.

رابعاً: سياق عمل الشرعية وواجباتها وهدفها:

تلمس أحوال المواطنين عن كثب ومعالجة قضاياهم المعيشية الصعبة والتخفيف من معاناتهم وتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية والصحية والخدمية والعمل من أجل اليمن أولاً وأخيراً.

خامساً: سياق المستوى الخارجي بشقيه الإقليمي والدولي:

تحدث السفير في نهاية تهنئته على ملف مهم جداً لليمن وهو ملف العلاقات الخارجية والذي أكد أن اساسه هو التعاون الإيجابي مع الأشقاء والأصدقاء.

وفي نهاية تهنئته يختم نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام أن الهدف المنشود للوطن اليمني يتجسد في تحقيق آمال وتطلعات أبنائه وفي لملمة شتاته واستعادة قدراته وتحقيق انطلاقته المنشودة في ظل الأمن والسلام بعيداً عن كل صراعات الدم والدمار وبالتعاون الإيجابي مع أشقاء اليمن وأصدقائه. وحث الجميع على أن يكونوا عند مستوى تلك الآمال والتطلعات.

التقييم

عدم تناسق وتناغم مجلس القيادة الرئاسي– أنموذج فشل دمج الجيش تحت قيادة واحدة

الشرعية اليمنية لا يوجد لديها قوة عسكرية واحدة؛ بل هناك عدة قوى عسكرية تتبع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، حتى أن رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، الذي من المفترض أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة تحت هذا الوضع غير السوي قام بإنشاء قوات تابعة له تسمى درع الوطن؛ فجميع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي لديهم قوات عسكرية على الأرض كالقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، والإخوان المسلمين في مأرب، وهناك قوات في حضرموت وقوات سلفية في شبوة، وقوات في الساحل الغربي، في المحصلحة قوات من المفترض أن تكون جميعها تتبع الرئيس العليمي وتنفذ أوامره، لكن هذا ليس موجود، بل أن الرئيس العليمي نفسه لا يستطيع رجوع المناطق المحررة في اليمن إلا بموافقة من قادة القوات العسكرية هناك، الأمر نفسه بالنسبة لأعضاء الحكومة الشرعية ورئيسها، وبالتالي فعدم وجود مؤسسة عسكرية وأمنية واحدة لدى الشرعية– بل لا يوجد حتى تنسيق بين الجيوش المتعددة المحسوبة على الشرعية– كل ذلك أدى إلى استمرار تواجد مليشيات الحوثي وعزز من تغولها.

إضافة إلى ذلك، مجلس القيادة الرئاسي اليمني نفسه لا يوجد فيه تناغم أو انسجام أو قرار سياسي موحد، بل صراع وتنافس بين أعضاءه، كما أنه يعمل بمعزل عن الحكومة الشرعية، والأخيرة لديها مع مجلس القيادة الرئاسي وصراع مع مجلس نواب الشرعية، هذا الأخير الذي لم يستطع أن يجتمع ويمارس دوره الدستوري في خدمة الشعب اليمني.

ويأتي الصراع داخل معسكر الشرعية مترافقاً بتواطؤ مع مليشيات الحوثي خاصة من قبل الإخوان المسلمين فرع اليمن–التجمع اليمني للإصلاح الذي يسيطر على مفاصل الشرعية، ومتزامناً مع استمرار مليشيات الحوثي بغسل أدمغة النشئ والشباب عبر دورات تسميها المليشيات بالثقافية، ومتزامناً مع استمرار المليشيات في تغيير المناهج الدراسية وتجريف الهوية الوطنية، كل ذلك مع تصعيد عسكري للمليشيات الحوثية في عدد من الجبهات كجبهة مأرب وعلى الحدود الشطرية سابقاً بين محافظتي البيضاء ولحج، وغيرها، وسط نشاط لافت لتنظيم القاعدة في المناطق (المحررة)، وتعاونها مع جماعة الحوثي في تقاطعات مصلحية انتهازية.

استمرار المشهد اليمني المؤسف سياسياً وعسكريا أدى إلى زيادة الفقر، الجوع، الحرمان، انعدام الخدمات والنهب لموارد ومقدرات الشعب اليمني لصالح القوى والفصائل المتصارعة، التي يبدو أنها متفقة فيما بينها على

إبقاء الوضع على ما هو عليه؛ يمن مفقت مقسم إلى دويلات متناحرة؛ فمجيء السلام وقيام الدولة اليمنية سيحرم هذه القوى المتصارعة من مصالحها وامتيازاتها ومكاسبها.

تعثر عملية السلام وانخراط أحد الأطراف الرئيسية في المفاوضات بحرب أخرى تحت حجة نصرة(ثقية) غزة

تسعى مليشيات الحوثي من خلال أعمالها التي تهدد سلامة الملاحة البحرية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، لتتهرب من استحقاقات السلام الذي أعلن عنه المبعوث الأممي إلى اليمن "هانس جروندبيرج" وذلك بالدخول في أزمات وحروب جانبية، كون المليشيات الحوثية تعرف حق المعرفة أن السلام في اليمن سيصيبها في مقتل، كما أن جميع الحركات/ الجماعات الإرهابية لا تنمو ولا تترع إلا في ظل استمرار الفوضى وعدم الاستقرار، واستمرار حالة أللادولة، ومن هنا تحاول مليشيات الحوثي وتسعى من أجل اختلاق ذرائع جديدة للاستمرار في استهداف السفن في جنوب البحر الأحمر، والمزايدة بالقضية الفلسطينة، لتواصل التهرب من التزامات السلام.

واليوم ترى المليشيات الحوثية في قضية تهجير أبناء غزة فرصة يجب استغلالها لإستمرار تهديد الملاحة الدولية في جنوب البحر الأحمر، وفيما قبل كان حجة الجماعة الحوثية للتهرب من عملية السلام هي (الدفاع) عن اليمن من (العدوان) السعودي، وبعد ذلك بحجة (الدفاع) عن غزة، وبعدها بحجة (الدفاع) عن اليمن من العدوان الأمريكي–البريطاني–الإسرائيلي. وبالتالي تستمر المليشيات الحوثية في اختلاق الحجج والذرائع للتهرب من استحقاقات السلام، تنفيذاً لأجندات طهران في المنطقة.

أيضاً الولايات المتحدة في نهاية عهدة الرئيس "بايدن" أوصت المملكة العربية السعودية بعدم الاستمرار في التسوية مع الحوثي ما دام مليشياته مستمرة في استهداف السفن في جنوب البحر الأحمر والقرصنة عليها، ومع مجيئ الرئيس "ترامب" تم تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية.

ولنفرض جدلاً أن هناك سلام سياسي تحقق حسب ماتراه المملكة العربية السعودية أو المبعوث الأممي، هذا السلام سيكون وفق ظروف وبيئة وموازين قوى معينة، فبمجرد ما تختل هذه الظروف أو موازين القوى سينهار هذا السلام القائم على الأجندات الخاصة للأطراف المتصارعة على السلطة والثروة، وتعود الحرب أشد مما كانت عليه، خاصة وأن السلاح الثقيل والمتوسط لا يزال بيد المليشيات سواء الحوثية أو تلك الفصائل المكونة للشرعية؛ وبالتالي السلام الذي سيأتي –إن آتى– سيكون سلام غير مستقر/ سلام سياسي/ سلام هش/ سلام ملغم أو ما يمكن أن نطلق عليه بسلام الدكتاتورية المتعددة الأطراف.

الحوثيون يسيرون وفق ما تخطط له الولايات المتحدة الأمريكية

الحوثي يهدد السفن والملاحة في البحر الأحمر وهو بذلك يُعبد الطريق للولايات المتحدة لاحتلال المناطق البترولية والغازية والمواقع ذات الأهمية الجيوستراتيجية كالجزر والموانئ في اليمن، أما المناطق الجبلية والداخلية فستظل بيد الحوثي الذي لن تسمح الولايات المتحدة بسقوطه؛ فهو يمثل مصلحة استراتيجية بالنسبة لها من أجل البقاء في المناطق الحساسة في اليمن، ويوفر للولايات المتحدة أيضاً الذرائع والحجج باستمرار استنزاف دول الخليج من خلال إيهام الدول الخليجية أن أمريكا تحميهم من إيران وأذرعها بالمنطقة ومن هذه الأذرع المليشيات الحوثي.

وبالتالي فاستهداف اليمن بالضربات الجوية كان أمراً متوقعاً، كما أن مليشيات الحوثي ستستمر في المزايدة باسم القضية الفلسطينية خدمتاً لأجندات إيران في المنطقة، وستعمل على توفير كل الذرائع والحجج لعسكرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن والبحر العربي من خلال مجيئ السفن الحربية الأمريكية والغربية بحجة حماية الملاحة في البحر الأحمر، مثلما آتت اساطيل العالم من قبل في 2008 بحجة محاربة القرصنة الصومالية وتواجدت القواعد العسكرية من الشرق والغرب في دول القرن الإفريقي وخاصة في دولة جيبوتي.

أيضاً استمرار مليشيات الحوثي في أعمالها المهددة لاستقرار وأمن منطقة جنوب البحر الأحمر سيوفر كل الذرائع لتجريب أسلحة الولايات المتحدة وحلفائها فوق رؤوس أبناء الشعب اليمني بحجة حرب الحوثيين والخاسر الأكبر من تصرفات مليشيات الحوثي هو الشعب اليمني، والخوف أن نرى غزة أخرى في عدد من المدن اليمنية جراء تجريب أسلحة جديدة وتصريف القديم منها، الأمر الذي سيحول اليمن إلى ساحة صراع دولية تزدهر فيها تجارة السلاح .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن واشنطن كان لها رسائل من الضربات التي قامت بها في اليمن، وهذه الرسائل تنقسم إلى نوعان رسائل صورية بأن هذه الضربات عبارة عن تنبية للحوثيين بالكف عن استهداف سفن الشحن في البحر الأحمر، وأن الولايات المتحدة تحافظ على أمن وسلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر. ولكن الرسالة الحقيقية لهذه الضربات تُريد من خلالها واشنطن رفع رصيد مليشيات الحوثي في اليمن التي لم يعد يثق بها أحد سوى المستفيدين منها.

كما كان لاستمرار مليشيات الحوثي في شن الهجمات على سفن الشحن في جنوب البحر الأحمر والبحر العربي، أن ساهم في تصعيد العمليات العسكرية ووسع من نطاق الحرب المسرحية التي كان يضبط إيقاعها كلاً من الولايات المتحدة وإيران بخلاف صوري وتحقيق مصالح مشتركة من تحت الطاولة، كما جعلت صواريخ الحوثي ومسيراته التي أطلقها بشكل عبثي نحو اسرائيل– وهي في الحقيقة صواريخ ومسيرات إيرانية– أن توفر لإسرائيل الذريعة لتقول للعالم أنها محاطة بالأعداء وبالتالي لها الحرية أن تعمل ما تشاء دفاعاً عن نفسها، وهنا يتضح الأمر لماذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بحماية المليشيات الحوثية من خلال منع سقوط مدينة الحديدة، والضغط من أجل عقد اتفاق ستوكهولم بالسويد في ديسمبر من العام 2018 بين الشرعية اليمنية ومليشيات الحوثي.

التوصيات

خلص التقرير إلى التوصيات الآتية:

1- تجريم كل جماعات الاسلام السياسي في اليمن.

2- إصلاح الشرعية- مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة، وإحالة الفاسدين للقضاء.

3- الحد من استنزاف ثروات اليمن النفطية والغازية والبحرية.

4- انتقال الشرعية للعمل من الداخل اليمن.

5- البدء الفوري في انعاد جلسات البرلمان، بغرفتيه، مجلسي النواب والشورى وممارسة دورهما الوطني الذي بناء عليه تم انتخاب اعضائهما من قبل الشعب اليمني.

6- تفعيل دور سفارات اليمن في الخارج واسنادها إلى المؤهلين من أبناء الشعب اليمني، ووضع حد بداخلها للسيطرة الأسرية وللبطالة المقنعة التي تستنزف الكثير من العملة الصعبة.

7- توحيد الجيش اليمني تحت قيادة واحدة، بعد تنظيفه من الولاءات المتعددة، والاتجاه فوراً نحو صنعاء لتحريرها من مليشيات الحوثي، كون الأخيرة لن تقبل بالسلام.

8- تعزيز قيم الولاء الوطني، وعدم الاستمرار في أقصاء القوى الجمهورية التي تنتقد الشرعية.

9- التأكيد على أن السلطة في اليمن، لن تكون إلا عن طريق الانتخابات.

الخاتمة

أثبت التقرير أن نتائج الفوضى الخلاقة التي قادها وحركها إخوان اليمن التجمع اليمني للإصلاح في 2011 ومحاولة الانقلاب على الشرعية الدستورية حينها، كانت كارثية على الشعب اليمني، ومازالت تأثيراتها إلى الان؛ فقد أدت إلى هيكلة الجيش اليمني القوي وفككته، وإلى إفقار وتشريد الشعب اليمني وتهجيره داخلياً وخارجياً، ومصادرة قراره السياسي وتقطيع أوصال الوطن اليمني الواحد إلى كانتونات يقودها أمراء حرب متنافسون ومتصارعون على السلطة والثروة. كما أدت إلى نهب ثروات الشعب اليمني وانتهاك سيادته.

أثبت التقرير أن الإخوان المسلمون في اليمن والحوثيين ركبوا موجة مظاهرات الفوضى الخلاقة في 2011 أو ما سمي بـ(الربيع العربي) وبدأ كل منهما ينفذ أهدافه من أجل الوصول للسلطة، واتباع سياسة (التقية) التي توفرها لهما الفتاوى الدينية من قبل المرجعيات الدينية الخاصة بهما.

أثبت التقرير أن العلاقة بين التجمع اليمني للإصلاح وجماعة الحوثي هي امتداد للعلاقات بين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ونظام الولي الفقيه في إيران، وهي علاقات معقدة، شهدت تناقضات وتقلبات مستمرة، وتأثرت بالعديد من العوامل وطنياً، إقليمياً ودولياً؛ فالعلاقات بين الطرفين شهدت تحولات في التحالفات، أحياناً كانا خصمين، وفي أحيان أخرى كانا يتعاونان (تقية) لمواجهة تهديدات مشتركة. كما أن السلطة والثروة كانتا ولازالا أحد أهم أسباب الصراع بين الطرفين الحوثي والإصلاح–إخوان اليمن. وقد أدى هذا الصراع إلى إنهيار الدولة اليمنية.

أثبت التقرير ، العلاقة الوظيفية بين واشنطن وجماعتي الإخوان المسلمين في اليمن–التجمع اليمني للإصلاح، وكذا جماعة الحوثي، فقد استعملتهما واشنطن ولازالت من أجل تحقيق خطة الشرق الأوسط الجديد، بما يحافظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويحفظ أمن اسرائيل.

أثبت التقرير إلى أن التخادم بين جماعة الحوثي والتجمع اليمني للإصلاح –جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، كان برعاية إيرانية، وامتدت هذه الرعاية إلى تخادم جماعة الحوثي أيضاً مع تفريخات الإخوان كقاعدة شبه الجزيرة العربية والشباب المجاهدين في الصومال. كما أظهر التقرير التقاطع في المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في المنطقة، والتعاون بين البلدين تحت الطاولة.

أثبت القرير أن جماعة الإخوان المسلمين في اليمن ليسوا رجال دولة بل خطباء مساجد، من خلال عدم استطاعتم إدارة الدولة التي سيطروا على مفاصلها بشكل كلي من العام 2012 إلى 07 إبريل من العام 2022، ويتواجدون ويسيطرون على أهم مفاصلها بعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي.

أثبت التقرير أن التخادم الحوثي– الإخواني أدى إلى استمرار الحرب، وإعاقة أي جهود تقود إلى السلام في اليمن؛ كون ذلك يشكل خطراً على كليهما؛ فالجماعات الإرهابية كالإخوان المسلمين وجماعة الحوثي لا تنمو ولا تزدهر ولا تترعرع إلا في ظل انعدام وجود الدولة، وفي ظل استمرار الفوضى والاقتتال وتعطيل الدستور والقوانين.

أثبت التقرير أن الشرعية اليمنية التي يسيطر على أغلب مفاصلها الإخوان المسلمين فرع اليمن، ممثلين في التجمع اليمني للإصلاح، مقيمة في خارج اليمن، ولا تملك قرارها، ولم تستطع حتى تكوين جيش واحد تابع لها، ناهيك عن الفساد الذي ينخر كافة مفاصلها، الانهيار الاقتصادي المهول، انتشار الفقر والمعاناة الانسانية في مناطق سيطرتها. نفس الأمر بالنسبة لمناطق سيطرة الحوثي، الذي يتمركز قراره في قم وطهران بإيران؛ فالفساد، نهب الإيرادات والثروات، السياسات العنصرية/ السلالية، وانعدام الحريات، انتشار الفقر، الجوع والمرض اصبحت سمات اساسية يعاني منها أبناء اليمن في مناطق سيطرة الجماعة الحوثية.

أثبت التقرير أن تفكك الشرعية وصراع فصائلها، أدى إلى سيطرة الحوثيين على مناطق كثيرة وعزز من قوتهم، وأدى إلى إطالة أمد الحر.

أثبت التقير أن في اليمن تحالف أخفق في مهمته؛ فعاصفه الحزم وعملية إعادة الأمل لم تحققا أهدافهما في إرجاع الشرعية لليمن وإنهاء إنقلاب الحوثي، كما أن هناك انسداد سياسي وغياب آفق للحل، ترافق ذلك مع تعثر التسوية السياسية التي يقودها المبعوث الأممي بسبب مزايدة مليشيا الحوثي بالقضية الفلسطينية وتهديدها للتجارة وللملاحة البحرية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، الأمر الذي وفر المبررات لعدوان أمريكي– بريطاني–اسرائيلي على اليمن، ووفرت للولايات المتحدة وحلفائها الحجج والمبررات بالتواجد قرب مياه اليمن الإقليمية، وما يعقد عملية السلام بالإضافة إلى التعنت الأخواني الحوث، هو تصنيف الرئيس دونالد ترامب لمليشيات الحوثي كمنظمة إرهابية.

أثبت التقرير أن كل ما حصل من إنهيار الدولة اليمنية كان سببه الأساس الصراع بين جماعة الإخوان المسلين فرع اليمن–التجمع اليمني للإصلاح وجماعة الحوثي، على السيطرة على السلطة والثروة.

أثبت التقرير أن هناك انسداد سياسي وغياب آفق لإحلال السلام في اليمن، وأن الحل بيد الشعب اليمني ولن يأتي من الخارج، وبالتالي إن لم يدافع الشعب اليمني عن نفسه وعن قراره السياسي وعن موارده التي تنهب وتصادر أمام عينيه، ويفرض السلام فرض، بعيداً عن شعارات المتصارعين على السلطة وعلى الثروة؛ فستظل اليمن ساحة لحروب بالنيابة، خاصة في ظل استمرار القوى الدولية الكبرى في التنافس للسيطرة على منابع الطاقة وطرق مرورها بغية تشغيل هذه القوى لمركباتها الصناعية المدنية والعسكرية وتصريف وبيع سلاحها القديم.

المراجع

– د. هاني نسيره، إيران والإخوان المسلمين: المشتركات الأيديولوجية والعلاقات التاريخية، STRATEGIECS، بتاريخ 06 يناير 2022

https://strategiecs.com/ar/analyses

– محمد بن فيصل، عبدالمجيد الزنداني.. ماذا أرسل للحوثي قبل وفاته وكيف أحدث تناقضًا لتنظيم القاعدة، أخبار الآن، بتاريخ 30.04.2024 https://www.akhbaralaan.net/news/special-reports/2024/04/30

–الكشف عن بيعة للخميني في عنق الزنداني، اليوم السابع، بتاريخ 22.04.2024 https://alyoumal7.com/news5151.html

– أ. د دلال محمود، شبكات الإخوان في بريطانيا: تطويق المجتمع واختراقه، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 26.04.2021 /14576/ https://ecss.com.eg

– كامل كامل وأحمد عرفة، العلاقة الحرام بين بريطانيا والإخوان.. بدأت منذ نشأة الجماعة بدعم الدولة الإنجليزية لحسن البنا بأموال طائلة لإفساد القومية العربية.. وتوطدت بإصدار لندن قانونا يمنح اللجوء السياسى للتنظيم رغم العنف، اليوم السابع، بتاريخ 26.09.2016 https://www.youm7.com/story/2016/9/26

–المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ملف الإسلام السياسي في أوروبا: معايير الحظر وسبل المواجهة، 21.08.2021 https://www.europarabct.com

– مجاهد الصميدعي، التنظيم في المملكة المتحدة..حالة خاصة، جماعة الإخوان2 اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021.

– الافتتاحية، التنظيم في المملكة المتحدة..حالة خاصة، جماعة الإخوان2 اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021.

– صلاح وهبه، شبكات الإخوان في الولايات المتحدة: مؤسسية التأثير، جماعة الإخوان2 اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021.

– المحاضرة التي ألقاها في مقر المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة، فؤاد راشد، رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي، عضو التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية، بتاريخ 28 يناير 2025، تحت عنوان: "الحوثيون والحركات الإسلامية والتأثير على اليمن"، الجزء الأول https://www.youtube.com/watch?v=0K8zpxcoSLA

– فيصل جلول، حين خرج الماء من صخر الصوان: علي عبدالله صالح 1942–2012، بيروت: منشورات زمكان، ط1، 2023.

– الإخوان المسلمون في اليمن، الموسوعة الحرة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/

- د. حمادة حسني، قصة انقلاب حسن البنا على الإمام يحيى من مركز الجماعة فى القاهرة، اليوم السابع، بتاريخ 16 أكتوبر 2008 https://www.youm7.com/story/2008/10/16 .

- سعيد الشحات، ذات يوم 17 فبراير 1948.. «الإخوان» تنفذ اغتيال الإمام يحيى حاكم اليمن فى خطة انقلاب وضعها حسن البنا فى مركز الجماعة بالقاهرة، اليوم السابع، بتاريخ 17 فبراير 2019 https://www.youm7.com/story/2019/2/17

- جمال الدين إسماعيل أبوحسين، حزب التجمع اليمني للإصلاح.. وعاصفة الحزم، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 17-5-2015 https://www.siyassa.org.eg/News/5298.aspx

- رئاسة الجمهورية،المركز الوطني للمعلومات، معلومات أساسية عن الأحزاب-http://www.yemen-nic.info/sectors/politics/detail.php?ID=8437

- أحمد ناجي، اليمن: الهويّات المتعددة لصعود الحوثيّين، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط https://carnegieendowment.org/research/2019/03/yemens-houthis-used-multiple-identities-to-advance?lang=ar&center=middle-east

- حسين بدر الدين الحوثي، ويكيبيديا- الموسوعة الحُرة https://ar.wikipedia.org/wiki

-فتحية الدخاخني، «المصري اليوم» تخترق معقل «الحوثيين» في اليمن، المصري اليوم، تاريخ النشر 29.02.2012 https://www.almasryalyoum.com/news/details/155601

- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، تاريخ 12 يناير 2017 https://aawsat.com/home/article/829381

- كلمة ألقاها الدكتور علي حسن الخولاني، رئيس ائتلاف القوى الديمقراطية للسلام والوئام، في 14 يوليو 2021 بمناسبة تولي الزعيم الشهيد علي عبدالله صالح مقاليد السلطة في اليمن بتاريخ 17 يوليو 1978.

- اليمن- التقرير النهائي: الانتخابات الرئاسية والمحلية 20 سبتمبر 2006م- الاتحاد الأوروبي بعثة الرقابة على الانتخابات.

- رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، قالوا عن الديمقراطية اليمنية-http://yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=10636

- التجربة الديمقراطية في اليمن .. رؤية تحليلية، صحيفة 14 أكتوبر، بتاريخ 28 أبريل 2011. https://14october.com/News/7SWPV1Q4-U2572L

- رئيس الجمهورية يعلن عن انتخاب المحافظين ومدراء المديريات http://www.yemen-nic.info/news/detail.php?ID=12566

- اليمن وتجربة انتخاب المحافظين، الخليج، بتاريخ 18 أبريل 2008 https://www.alkhaleej.ae

- الإدارة المحلية تعلن النتائج النهائية واسماء الفائزين في انتخابات المحافظين، المؤتمر نت بتاريخ 17 مايو 2008 https://www.almotamar.net/57859.htm

- د. علي حسن الخولاني، "النهج السلمي للرئيس علي عبدالله صالح: قضايا إقليمية-الخليج العربي والقرن الإفريقي"، الميثاق نت، بتاريخ 09 يوليو 2011 https://www.almethaq.net/news/news-21941.htm .

- العين الإخبارية، هيلاري عرّابة الفوضى باليمن.. هكذا مُنحت "نوبل" لكرمان، 2020 أكتوبر 11 .
https://al-ain.com/article/hillary-yemen-awarded-tawakkul-karman

- https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/01/110111_clinton_yemen

- د. علي الخولاني، المؤتمر الشعبي: ونظرية التعامل مع الأزمة، صحيفة الميثاق، العدد (1574)، بتاريخ03.10.2011، ص08.

- https://www.almotamar.net/news/93867.htm

- https://www.almotamar.net/news/93867.htm

- https://www.almethaq.net/news/news-25035.htm

- https://www.almotamar.net/news/98391.htm

- مراقبون يستغربون ترابط إعلان الزنداني وداعش عن قيام الخلافة https://almethaq.net/news/news-39323.htm

-المصري اليوم، الهيكلة.. القشّة التي قصمت ظهر الجيش اليمني، بتاريخ 26.03.2015
https://www.almasryalyoum.com/news/details/689716

- ميساء شجاع الدين، مأزق اختيار رئيس ليس مقدراً له الزعامة: تقرير اليمن، يناير وفبراير 2020، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/jan-feb-2022/17193 .

- د. علي الخولاني، معركة الوعي (06):خطورة الأقلمة على اليمن.

- د. علي الخولاني، معركة الوعي (09)، وصف المشهد اليمني مُنذ 26 مارس 2015-28 يناير 2023.

- اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار الصراع وتصاعد التوترات الإقليمية، مجموعة البنك الدولي، بتاريخ 31.10.2024
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/10/31/yemen-faces-mounting-economic-challenges-as-conflict-continues-regional-tensions-escalate

- الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن: الاقتراب من نقطة الانهيار https://epc.ae/ar/details/featured/alazma-alaiqtisadia-wal-insania-fi-alyaman-alaiqtirab-min-nuqtat-alainhiar

- التداعيات الاقتصادية للحرب في اليمن: من صدمات الاقتصاد الكلي إلى معاناة الاقتصاد الجزئي
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/economic-consequences-war-yemen-macroeconomic-shocks-microeconomic-pain

- تفاقم أزمات اليمن مع انهيار الريال أمام الدولار إلى أدنى مستوى في عامين، العربية نت، بتاريخ 19 مايو 2024
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/05/19

- مقابلة د. محمد حسين حلبوب، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني مع وجدان محمد مقبل، مقدم برنامج كش ملك، راديو عدن الغد https://www.youtube.com/watch?v=sqElDsS-r4Q

– عدن على موعد مع الخروج: المظاهرات الشعبية مستمرة، الجنوب اليوم، بتاريخ 07 فبراير 2025 https://www.aljanoobalyoum.net/86972/

– عملة دولة عربية تشهد أعلى انهيار قياسي في تاريخها، العربية نت، بتاريخ 13 يناير 2025 https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/2025/01/13

– تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن المخالفات في قطاعات الكهرباء، النفط، الاتصالات والجوانب المالية المقدم لمجلس النواب بتاريخ 24 أغسطس 2023 https://drive.google.com/file/d/1QG8QmKeU3G5tZPfK0ubXwdnXQ_ExTkvl/view?usp=drivesdk

– اجتماع هيئة رئاسة مجلس النواب بتاريخ 05.08.2023 تستعرض فيه تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن المخالفات في قطاعات الكهرباء، النفط، الاتصالات والجوانب المالية، وتوجه رسالة إلى الحكومة وتوجه رسالة لرئيس الحكومة حينها د. معين عبدالملك بسرعة تصحيح الاختلالات التي تضمنها التقرير https://parliament-ye.com/index.php/3543/

– إجراءات صارمة وملاحقات قضائية للمتورطين في الداخل والخارج، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 6 يناير 2025 https://aawsat.com/

– فن الرقص على رؤوس المواطنين .. الانهيار الاقتصادي والخدمي بين وقاحة العليمي وبن مبارك وابتذال بن دغر، الرصيف برس، بتاريخ 07 فبراير 2025 https://alraseefpress.net/?p=news_details&id=19943

– رياض الأكوع، تقرير تفصيلي عن الفساد في مناطق سيطرة الحوثي ومناطق سيطرة الشرعية اليمنية، مقدم للمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية.

– رياض الأكوع، "التضخم الإداري في منظومة الشرعية اليمنية وآثره على التنمية في اليمن"، ورقة مقدمة للندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية–القاهرة تحت عنوان "منظومة الشرعية اليمنية بين الإصلاح السياسي والفساد المالي والإداري" بتاريخ 05 أغسطس 2024.

– د. نجيب عسكر، "اثر الحروب والصراعات على التعليم في اليمن"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

– د. علي الخولاني، " تعديل جماعة الحوثي للمناهج الدراسية في اليمن وأثرها على الولاء الوطني"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

– د. عبدالرحمن ناجي، " تأثر الجامعات الحكومية بالولاءات السياسية في تعيين الكوادر الجامعية"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ

27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

– المستشارة عائشة العولقي، "البنية التحتية للتعليم العالي والأساسي في اليمن وتأثرها بالأزمات والحروب"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة تحت عنوان "الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

– أ. د. حميد العواضي، "آثر الحرب في اليمن على جودة التعليم العالي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة تحت عنوان "الوضع التعليمي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 27 يونيو 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alt-lymy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb

– د.علي الخولاني، "الحالة الصحية في اليمن خلال الفترة 2015-2024، نظرة عامة"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 05 يونيو 2024 https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb .

– أ.د. طاهر يحيى عيضة، "الوضع الصحي لمرضى الكلى والمسالك البولية والتناسلية والعقم وتأثُرها السلبي أثناء الحرب في اليمن"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 05 يونيو 2024 https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb .

– أ. د. سمير عبدالغني طارش، "الضحايا المنسيون: مرضى السرطان في المشهد الذي مزقته الحرب في اليمن"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 05 يونيو 2024 https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb .

– أ. د. خالد عايض القديمي، "الوقاية من الأمراض أثناء الحروب وعدم الاستقرار"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 05 يونيو 2024 https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb .

– د. محمد علي المقري، "الحالة الصحية في اليمن: التحديات وآثار الأزمات والحروب"، ورقة مقدمة للندوة التي أقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية –القاهرة تحت عنوان "الوضع الصحي في اليمن في ظل الأزمات والحروب"، بتاريخ 05 يونيو 2024 https://www.yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/tqryr-shfy-alwd-alshy-fy-alymn-fy-zl-alazmat-walhrwb .

– تغريدة منظمة الصحة العالمية بشأن احتياج اليمن للمساعدات الصحية، بتاريخ 16 يناير 2025 .
https://x.com/WHOYemen/status/1879825202575442087

– د. علي حسن الخولاني، إخوان اليمن يتنكرون لدولة الجزيرة... والشرعية في صف السعودية، مجلة الأهرام العربي، العدد (1051)، السبت 10 يونيه 2017.

– حديث العميد عبد القوي باعش، مدير عام التوجيه المعنوي بوزارة الداخلية اليمنية والقيادي في الحراك الجنوبي، للمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية.

– مستشار الرئيس الزُبيدي: حزب الاصلاح تسبب في إطالة أمد الحرب وسقوط اليمن بيد الحوثي
https://adnlng.info/posts/178722

– إخوان اليمن.. سجل أسود في تزييف الحقائق وصناعة الإرهاب
https://al-ain.com/article/brotherhood-yemen-terrorism-history-stained-blood

– الكومبس، كيف يبدو مشهد صراع الاسلام السياسي في اليمن، بتاريخ 15.09.2022 https://alkompis.se/news/

– بعد فشل كل مساعي التهدئة... هل توافق "أنصار الله" و"الإصلاح" على استمرار الحرب في اليمن؟ بتاريخ 03.11.2022.
https://sarabic.ae/20221103

–إخوان اليمن واتفاق الرياض: درس تطبيقي في التقيّة، بتاريخ 22.01.2021 .
https://south24.net/news/news.php?nid=1301

– هبه المنسي، حزب الإصلاح في اليمن ..اللعب على حبل التناقضات، الوطن العربي، بتاريخ 16.10.2018.
https://alwatanalarabi.com/

– اتفاق مفاجئ بين الحوثيين وحزب الإصلاح الإسلامي.. لإنهاء المعارك، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 29 نوفمبر 2014 https://aawsat.com .

– الإصلاح: سياسات متناقضة تجسد قمة الانتهازية، شبوة برس، بتاريخ 17.10.2017 https://shabwaah-press.info/news/46803

– منير أديب، قاعدة العنف المشتركة بين "الإخوان" و "القاعدة"، العربية نت، بتاريخ 14 أغسطس 2022
https://www.alarabiya.net/politics/2022/08/14/

– محمود جمال، تكتيكات العمل.. المصالح المتبادلة بين جماعة الإخوان والتنظيمات الإرهابية العابرة، القاهرة الإخبارية، بتاريخ 19 نوفمبر 2022 https://alqaheranews.net/news/3816/

– المركز العربي لدراسات التطرف، تأثير جماعة الإخوان المسلمين على تنظيم القاعدة وداعش وإيران، بتاريخ يناير 2020
https://thearabcenter.org/

– آية أشرف صالح، الظلالُ الممتدةُ من اليمن إلى الصومال (تحالفُ الحوثي وحركة الشباب)، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات" بـ(الشرق الأوسط وأفريقيا)، بتاريخ 23 نوفمبر 2023 https://shafcenter.org/

- منير أديب، القاعدة في إيران، العربية نت، بتاريخ 19 فبراير 2023 https://www.alarabiya.net/politics/2023/02/19
- الخارجية الأميركية: إيران "ملاذ آمن" لكبار قادة تنظيم القاعدة، إيران إنترناشيونال، بتاريخ 27 فبراير 2024 https://www.iranintl.com/ar/202402275706
- كولن كلارك و إسفنديار مير، فهم العلاقة بين إيران والقاعدة، المركز العربي لدراسات التطرف، بتاريخ 21 مارس 2021 https://thearabcenter.org/
- منصة اسباب، حدود النفوذ الإيراني في أفريقيا، مآلات دولية، العدد (51)، مايو 2024.
- محمد حسان، إيران تقود جهود التقارب بين الحوثي والقاعدة في اليمن والصومال، درج ميديا، بتاريخ 21.11.2024 https://daraj.media/
- الحوثيون بمحادثات مع حركة الشباب الصومالية.. مسؤول يكشف معلومات استخباراتية، CNNعربية، بتاريخ 12 يونيو 2024 https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/06/12/us-intelligence-houthis-al-shabaab
- الحوثيون في اليمن يهددون باستئناف هجماتهم في حال تهجير سكان غزة، سويس انفو، بتاريخ 13 فبراير 2025 https://www.swissinfo.ch/ara
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن S/2024/731 .
- د. محمد عبدالله العلي، التهديد الحوثي للأمن الإقليمي: دروس مستفادة من أحداث 17 يناير، ترينذز للبحوث والاستشارات، بتاريخ 17 يناير 2025 https://trendsresearch.org/ar/insight
- د. فؤاد ناصر البداي، "الإصلاح السياسي في منظومة الشرعية اليمنية: الأفاق والمعوقات"، ورقة مقدمة في الندوة التي عقدها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة تحت عنوان: "منظومة الشرعية اليمنية بين الإصلاح السياسي والفساد المالي والإداري"، بتاريخ 05 أغسطس 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/athamat-llfsad-bz-z-t-astqrar-mwssat-aldwlt-alshr-yt .
- أ.د. مطهر عبدالله السعيدي، "فخ الحرب وفخ التفاوض والطريق الآمن إلى السلام"، وللمزيد يشاهد: أ. د. مطهر السعيدي، محاضرة ألقيت بالمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان: "الشروط المسبقة لإنجاح مسار السلام في اليمن، الجزء الأول https://youtu.be/c8god1wjoCE?si=cklftkc6hvlsN-9t
- أ. د. مطهر السعيدي، محاضرة ألقيت بالمركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان: "الشروط المسبقة لإنجاح مسار السلام في اليمن، الجزء الثاني https://youtu.be/YTBKi9r35L8?si=SqoNLUrEOxL1gB9h
- أمريكا تعلن التوصل لاتفاق مع السعودية بشأن الحرب في اليمن https://hournews.net/86216

- الشيوخ الأمريكي" يصوّت ضد مشروع قانون يدعو لإنهاء دعم واشنطن للحرب في اليمن تزامنا مع زيارة ولي العهد السعودي لواشنطن، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، بتاريخ 20.32018.
https://www.raialyoum.com/index.php
- زيارة ولي العهد السعودي إلى واشنطن(20)، بتاريخ21.3.2018
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201803211030940936
-https://aawsat.com/home/article/1197436
- UK has sold £3.6 billion worth of arms to Saudi Arabia since conflict with Yemen began, report finds as DSEI begins, 11 September 2017,
https://www.independent.co.uk/news/uk/politics/dsei-fair-excel-centre-london-saudi-arabia-yemen-arms-trade-a7939841.html
- UK weapons companies have made £6bn from Saudi Arabia since it started bombing Yemen, 19 September
https://www.independent.co.uk/news/uk/home-news/yemen-war-saudi-arabia-human-rights-british-weapons-trade-uk-6bn-war-child-report-crimes-civilians-a7953496.html
- À qui la France vend-elle des armes ? https://www.echodumardi.com/actualite/a-qui-la-france-vend-elle-des-armes/
- صفقات السلاح السعودية..استراتيجية بن سلمان تخترق قيم الغرب
http://www.dw.com/ar
- انفوجرافيك: كيف تؤثر لوبيات أمريكا في قرارات واشنطن.. من السلاح والحروب إلى النفط وعلاقات الدول؟ موقع CNN بالعربية، بتاريخ 27.1.2016
https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/27/info-lobby-usa
- تقارير، المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 27.3.2017
http://www.siyassa.org.eg/News/12032.aspx
- بيان للوزير بومبيو حول التطورات في الحديدة، موقع السفارة الأمريكية باليمن، بتاريخ 11 يونيو 2018
https://ye.usembassy.gov/ar/statement-by-secretary-pompeo
- رفض أميركي لعمليات الإمارات في الحديدة، الجزيرة نت، بتاريخ 6.6.2018
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/6/6/
- ماي وترامب متفقان على أهمية الحل السياسي باليمن، الجزيرة نت، بتاريخ 4.6.2018
http://www.aljazeera.net/news/international/2018/6/4

- الأمم المتحدة: بيان صادر عن مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن حول الوضع في الحديدة، بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 2018.

- ما مستقبل معركة الحديدة بعد التحذير الأمريكي للإمارات؟، عربي21، بتاريخ 7.6.2018 https://arabi21.com/story/1099873

- أ.د. مثنى العبيدي، الذكرى العشرون لغزو أمريكا للعراق: نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الإفراج عنها في فبراير 2023، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–القاهرة، آفاق استراتيجية، العدد (07)، يونيو 2023.

- الدول العربية أمام الأمر الواقع الأمريكي، سويس أنفو، بتاريخ 21 مارس 2003 https://www.swissinfo.ch/ara

- كلمة الرئيس "علي عبدالله صالح" في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الاستثنائية بمدينة سرت الليبية في أكتوبر من العام 2010 https://www.youtube.com/watch?v=D4e-jlg72

- علي عبد الله صالح يتهم إسرائيل وواشنطن بـ"تنفيذ عمليات لزعزعة الوطن العربي"، FRANCE 24، بتاريخ 01.03.2011 https://www.france24.com/ar/20110301-ali-abdallah-salah-accuse-israel-united-states-protest-wave

- Reports of the UN Panel of Experts on Yemen, US Central Command, Australian Navy, the GI-TOC

- ندوة بعنوان منظومة الشرعية اليمنية بين الاصلاح السياسي والفساد المالي والإداري، اقامها المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 05 أغسطس 2024 https://yicss.org/index.php/nshatat-almrkz/alndwat/ndwt-b-nwan-mnzwmt-alshr-yt-alymnyt-byn-alaslah-alsyasy-walfsad-almaly-waladary

- د. علي الخولاني، "تهنئة أحمد علي، تحمل في طياتها محددات عمله الوطني في الفترة المقبلة"، المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 01 سبتمبر 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/thnyt-ahmd-ly-thml-fy-tyatha-mhddat-mlh-alwtny-fy-alftrt-almqblt

- ندوة حول السيناريوهات في المشهد اليمني بعد رفع العقوبات الأممية على السفير أحمد علي عبدالله صالح، المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 17 أغسطس 2024 https://yicss.org/index.php/akhbar-almrkz/ndwt-hwl-alsynarywhat-fy-almshhd-alymny-b-d-rf-al-qwbat-alammyt-ly-alsfyr-ahmd-ly-bdallh-salh-2

- السفير أحمد علي عبدالله صالح يهنئ أعضاء المؤتمر وأنصاره وحلفاءه وجميع أبناء الشعب اليمني بالذكرى الـ42 لتأسيس المؤتمر، قناة اليمن اليوم، بتاريخ 24.08.2024 https://www.yementdy.tv/news40675.html

-أحمد علي عبدالله صالح: حان الوقت أن يتوقف نزيف الدم اليمني ويتطلع الجميع نحو رحاب السلام العادل والشامل (نص الكلمة)، وكالة 2 ديسمبر، بتاريخ 03.08.2022 https://2dec.net/news54954.html

– نائب رئيس المؤتمر الشعبي أحمد علي عبدالله صالح يوجه كلمة لأبناء الشعب اليمني بمناسبة الذكرى السابعة لثورة الثاني من ديسمبر (النص)، وكالة خبر للأنباء، بتاريخ 02.12.2024 https://www.khabaragency.net/news222706.html

الفهرس

المقدمة..... 0

الهيكل التنظيمي للتقرير 3

تمهيد 5

القسم الأول: علاقة الإخوان المسلمين بولاية الفقيه في إيران (تأثير متبادل).....5

القسم الثاني: الإخوان المسلمين جماعة وظيفية وجدت لخدمة مصالح كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية 7

المحور الأول: بداية عمل جماعة الإخوان ونشاط الحوثيين في اليمن.....11

المحور الثاني: من منجزات حكم 33 عام في اليمن 16

القسم الأول: الديمقراطية التعددية 16

القسم الثاني: سياسة خارجية رصينة– نماذج: تسوية قضايا الحدود اليمنية/ إقليم القرن الإفريقي/() القضية الفلسطينية 19

القسم الثالث: الحفاظ على سيادة اليمن واستقلال قرارها 23

المحور الثالث: الفوضى الخلاقة أو ما يسمى بـ(الربيع العربي).....29

القسم الأول: الدور الأمريكي في توظيف الإخوان المسلمين في اليمن 29

القسم الثاني: نظرية المباريات 31

المحور الرابع: نتائج الفوضى الخلاقة في اليمن 35

القسم الأول: تدمير وتفكيك الجيش اليمني وإحلال المليشيات عوضاً عنه.....35

القسم الثاني: التمدد الحوثي والإنقلاب على الدولة 37

القسم الثالث: الاتجاه نحو الأقلمة وفق مؤتمر الحوار (الوطني)() 40

القسم الرابع: فرض حدود الأقلمة بالحرب واثارة النعرات المناطقية والمذهبية 41

القسم الخامس: الانهيار الاقتصادي واستشراء الفساد 44

القسم السادس: تفاقم التضخم 56

القسم السابع: آثار الحرب على التعليم 58

القسم الثامن: آثار الحرب على القطاع الصحي 66

المحور الخامس: التناقض في المواقف والانتهازية (التقية) في التعاون **72**

القسم الأول: قطر ودورها في توجيه حزب الإصلاح–إخوان اليمن والحوثيين 72

القسم الثاني: التخادم الإخواني– الحوثي خوفاً من رجوع قيام الدولة اليمنية 73

القسم الثالث: رفض السلام مصلحة للطرفين الحوثي والإخواني 75

القسم الرابع: علاقة جماعة الحوثي بقاعدة شبة الجزيرة العربية وبشباب المجاهدين في الصومال وبالجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة 80

المحور السادس: ضعف الشرعية اليمنية ومصادرة قرارها **87**

المحور السابع: السلام الملغم **90**

المحور الثامن: الحوثي سلعة رابحة لشركات السلاح الأمريكية والغربية **95**

المحور التاسع: المؤتمر الشعبي العام ودوره في إرجاع الدولة اليمنية **100**

التقييم **107**

التوصيات **111**

الخاتمة **112**

المراجع **115**